الفصل الأول

نحو النص ومكوناتهُ الشكلية والمعنوية

المبحث الأول: نحو النص المصطلح والمفهوم.

المبحث الثاني: المكونات الشكلية.

المبحث الثالث: المكونات المعنوية.

المبحث الأول

نحـو النـــص

المصطلح والمفهوم

تُعد المصطلحات مفاتيح العلوم، ويمثل المصطلح نصف العلم؛ لأنّ المصطلح هو لفظ يعبِّر عن مفهوم، وهو ضرورة لازمة المنهج العلميّ، لذا فلا معرفة بلامصطلح[١]، ونحو النص من المصطلحات التي شابها كثيرٌ من الغموض، إذ يطلق على مفهومٍ تشاركه مصطلحات أخرى، منها: نحو النصوص، أو علم النص، أو لسانيات النص، أو علم لغة النص، أو علم اللغة النصي[٢]، واخترت نحو النص من بين هذه المصطلحات؛ لأنّه أقرب إلى الفكر العربي، أضف إلى أنّه يربط بين القديم والحديث.

يُعد مصطلح نحو النص مصطلحًا مركبًا تركيبًا إضافيًا مِن كلمتين هما: نحو، والنص، وقبل أن أبيّنَ هذا المصطلح المركب أود أن أمرَّ على اللفظين لأُبين مدى التعالق والترابط بينهما.

أولًا: النحو.

للنحو معنيان في اللغة وفي الاصطلاح.

---

(١) ينظر علم المصطلح: ٢٥٦.

(٢) ينظر علم لغة النص (بحيري): ٩٩، والترابط النصي: ٣١، ولسانيات النص (الخطابي): ٥.

أمّا معناهُ في اللغة، فله وجوهٌ يدل عليها:

منها: أن يكون مصدرًا، تقول: نحوت كذا نحوًا، أي قصدته قصدًا، ومنه انتحاء سمت كلام العرب، ويكونُ ظرفًا، كقول الشاعر:

يحدو بها كُلُّ فتىً هيّاتِ وهُنَّ نحو البيت عامداتِ[1]

ويكون بمعنى مثل، يقال: هذا نحو هذا، أي مثله، ويكونُ بمعنى القِسْم، يقال: هذا على أربعة أنحاء، أي أقسام[2].

أمّا المعنى الاصطلاحي فله عدة تعريفات منها:

يعرّفه ابن عصفور (ت٦٦٩ه): «النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة مِن استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها»[3].

ويعرّفه ابن الناظم (ت٦٨٦ه) بقوله: «عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة مِن استقراء كلام العرب، أعني أحكام الكلم في ذواتها، أو في ما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني مِن الكيفية والتقديم والتأخير، ليحترز

---

(١) لا يعرف قائله، ينظر الخصائص: ١/ ٣٤، ولسان العرب: ٦/ ٥٦٣ (نحا).

(٢) ينظر العين: ٣/ ٣٠٢، ومجمل اللغة: ٤/ ٨٥٩، ولسان العرب: ٦/ ٥٦٣ (نحا)، وتوضيح المقاصد: ٢١، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/ ٢٤، وشرح الحدود النحوية: ٤٣، وموسوعة المصطلح النحوي: ١/ ٦٥.

(٣) المقرب: ٤٤.

بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم، وفي الحذو عليه»[١].

ويعرّفه الشاطبي (ت٧٩٠هـ) بأنّهُ: «عِلمٌ بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني، ويعني بالأحوال: وضع الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها، للدلالة على المعاني المركبة، ويعني بالأشكال: ما يعرض في أحد طرفي اللفظ، أو وسطه، أو جملته مِن الآثار والتغييرات التي بها تدلُّ ألفاظ العرب على المعاني»[٢].

وأما السكاكي (ت٦٢٦هـ) فيعرفه بقوله: «اعلم أنّ النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقًا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها»[٣].

إنّ الداعي لذكر هذه الحدود لأُبين أنّ النحو آلة تعصم بمراعاتها اللسان عن الخطأ ليس في الإعراب كما يقال بل في التركيب الذي قد يمتد إلى أكثر مِن كلمة مرتبطة بعضها مع بعض لتأدية المعنى المقصود في نفس المتكلم، وإيقاعه في نفس المخاطَب، ولأذكر أيضًا أن هذه التعريفات تضمنت موضوع

---

(١) شرح ابن الناظم: ٤.

(٢) شرح الشاطبي: ١/١٥١.

(٣) مفتاح العلوم: ١٢٥.

النحو؛ لأنّه قد اختلف في موضوعه على ثلاثة أقوال هي:

١. أنّه يدرس الكلمة والكلام.

٢. أنّه يدرس الكلمة فقط.

٣. أنّه يدرس الكلام فقط.

فمن ذهب إلى أنّ موضوعه الكلمة وحدها، فقد علل ذلك بأنّه يبحث عن الإعراب والبناء وما يتعلق بهما، ولا ريب أنّ ذلك مِن الأحوال اللاحقة للكلمة، وأما الحكم على بعض الجمل بالإعراب المحلي فلتنزيلها منزلة المفرد ووقوعها موقعه، وأما مَن ذهب إلى أنّ موضوعه الكلام فقط، فذلك لأنّ الكلمة لعدم استقلالها وحدها وعدم حسن السكوت عليها لا يقع في المحاورات إلا في ضمن الكلام، بل لا يظهر أثر الإعراب والبناء في آخرها إلا في ضمنها لاسيما عند مَن ذهب إلى أنّها قبل التركيب لا معربة ولا مبنية، وأما مَن ذهب إلى أنّ موضوعه الكلمة والكلام كلاهما، فقد نظر إلى القولين السابقين[1].

وهنا لابدّ لي مِن النظر في مادته وهل فعلًا أنّ النحو اقتصرت دراسته على هذين الصنفين دون غيرهما، مع العلم أنّ فائدتهُ معرفة صواب الكلام مِن خطئهِ، وفهم معاني كتاب الله تعالى، والسنّة، ومسائل الفقه، ومخاطبة العرب

(١) ينظر الحدائق: ٥٣.

بعضهم بعضًا[١].

أظن أنّ النحو أوسع مِن أن يوضع في هذين المجالين، فعلماء النحو وبعد أن وضعوا مقدمات هذا العلم وصنّفوا فيها ليتعلم الناس هذا العلم جعلوه في هذه المؤلفات التي كانت تجمع علم الإعراب والصرف في كتب وأولها كتاب سيبويه، والمقتضب والأصول في النحو، وغيرها كثير، ولكن لم يتوقفوا عند هذه الكتب النحوية، بل ذهبوا يكتبون النحو بأسلوبٍ آخر وهو عرضه عن طريق تفسير القرآن الكريم وشرح السنّة، وكلام العرب من نثر، وشعر، واتجهوا لكتابة كتب الأمالي، وراحوا فيها يوضحون المعاني عن طريق مادتهم النحوية، لذا أُريد أن أقف عند هذه النقطة لأبين الكلمة والكلام وما دار في فلكيهما لأنهما اللذان يربطاننا بما يسمى (النص).

موضـــوع النحـــو

(١) ينظر شرح الحدود بالنحوية: ٤٦.

الكلمة، الكلم، الكلام، القول، الجملة.

الكلمة، والكلم، والكلام من أصل واحد وهو كَلَمَ، وهذا الأصل بتصاريفه كلها[١] تدل على التأثير[٢].

فالكلمة لها معنيان في اللغة والاصطلاح.

أمّا معناها في اللغة فتطلق على الجمل المفيدة[٣]، كقوله تعالى:﴿ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ [المؤمنون/١٠٠]، إشارة إلى قوله: ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ [المؤمنون/٩٩-١٠٠].

وأما في الاصطلاح، فهي: «اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»[٤]، أو «لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقًا، وتقديرًا، أو منوي معه»[٥].

وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف[٦].

والكلم اسم جنس جمعي للكلمة[٧]، قال تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ

---

(١) تصاريفها هي: كلم، كمل، لكم، لمك، مكل، ملك، ينظر العين: ٣٧٨/٥.

(٢) ينظر العين: ٣٧٨/٥، والخصائص: ١٣/١، والنهاية: ٥٧/١.

(٣) ينظر النهاية: ٦٠/١، وشرح التسهيل: ٣/١، والتذييل: ١٥/١، وشرح قطر الندى: ١١.

(٤) المفصل: ٣٣، وينظر المحصول: ٣١/١.

(٥) شرح التسهيل: ٣/١، وينظر التذييل: ١٥/١.

(٦) ينظر الفوائد: ٣، والمفصل: ٣٣، وشرح اللمحة: ٢٤٧/١.

(٧) ينظر المغني: ٥٧/١، وشرح التصريح: ١٧/١.

ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر/١٠]، وحدّهُ: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر أفاد، أو لم يفد[١].

وهذا الضابط فيه نظر سنعرض له في حديثنا عن الكلام.

الكلام لغة: الخطاب، ويطلق على القليل والكثير، وعلى المفيد وغير المفيد، لذا يدخل فيه كل ما كان فيه دلالة على الإفادة وإن لم يكن لفظًا كما اشترط في ذلك النحويون فيدخل فيه الخط والإشارة، والعقد، والنصب، وما يفهم من حال الشيء[٢].

واصطلاحًا: هو المركب من كلمتين، أُسندت إحداهما إلى الأُخرى[٣]، أو هو اللفظ المركب المفيد[٤]، أو هو ما تضمن مِن الكَلِم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته[٥].

فالكلام عند النحويين شرطه أن يكون مركبًا على جهة الإسناد وأقلّه مِن كلمتين مع الإفادة، فما كان مركبًا ليس على جهة الإسناد فهذا ليس كلامًا، وتتضمن الإفادة كونه مقصودًا يحسن السكوت عليه.

---

(١) ينظر المغني: ١/٥٨، وشرح الحدود النحوية:٦٣.

(٢) ينظر الصحاح: ٥/٢٠٢٣، والفوائد: ٤، والمغني: ١/٦٨، وشرح التصريح: ١/١٦، وشرح الحدود النحوية: ٤٨.

(٣) ينظر المفصل: ٣٣.

(٤) ينظر المغني: ١/٦٩.

(٥) ينظر شرح التسهيل: ١/٥.

إنّ تحديدهُ بكونه مقصودًا حتى يخرجوا ما كان مسندًا ولكنه ليس بمقصود، أو قُصِدَ ولكن ليس لذاته، بل لغيره فالأول ككلام النائم، والثاني الجملة الموصول بها[١]، إذ المراد مِن كونه مقصودًا أنّه مفهمٌ معنى يحسن السكوت عليه[٢].

وقسم مِن النحويين لم يشترطوا في الكلام سوى التركيب والإسناد، فمتى ما حمل الإسناد كان كلامًا، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد، فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالإسناد[٣].

ويرى الذين لا يشترطون الإفادة والقصد، أنّ قول النائم مثلًا: زيد قادمٌ، ووافق ذلك قدوم زيد، فالفائدة لم تحصل مِن إخباره بوجه، وإنّما حصلت مِن مشاهدة قدوم زيد لا مِن نفس الإخبار، فهو غلط مِن قائله، لابّد، وإنّما يمكن هنا أنّه تحرز بالمفيد بالموضوع مما لا يفيد إلا بالعرض لا بالوضع، وذلك أنك إذا قلت: قام غلامُ زيد، أفاد هذا الكلام مفهومين: أحدهما الإخبار عن غلام زيد بالقيام، وهو هو المعنى الذي وضع له اللفظ، والثاني تملك زيد للغلام، وليس اللفظ مرضوعًا له، فإذًا هو مفيد له بغير وضع، فمن هنا تحرز القائل بالوضع[٤].

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١/٨٧، وشرح التسهيل: ١/٧.

(٢) ينظر شرح ملحة الإعراب: ١٢، والمحصول: ١/٨، والنهاية: ١/١٤١، وشرح التسهيل: ١/٧، وأوضح المسالك: ١/١٤.

(٣) ينظر المفصل: ٣٣، وشرح الوافية: ١٢٥، والتذييل: ١/٣٦، وشرح التسهيل للمرادي:٦٧.

(٤) ينظر التذيل: ١/٣٦.

ومِن هذا الكلام استدل أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) على أنّ الكلام لا يشترط فيه الإفادة، بل أن يكون على هيأة التركيب الموضوع في لسان العرب[١]، ونسبه لكثير مِن النحويين[٢]، وجعله ابن فلاح (ت٦٨٠هـ) مِن جملة قول الأصوليين[٣]، وكون الكلام لا يختص بالمفيد، فهو صادق على كلِّ جملتي الشرط والجزاء، والجملة الواقعة صلة[٤].

وأما أصحاب الرأي الأول الذين يشترطون الإفادة والقصد، فيرونَ أنّ الكلام هو ظاهرة اجتماعية مركبة مِن متكلم وألفاظ ومستمع[٥].

والرأي الأول هو الأدق في النظر للكلام فالإفادة والقصد تترتب عليها أحكام فتثبت بوجودها، وتنتفي بفقدانها، لذا كانت القاعدة: «الأمور بمقاصدها».[٦]

فالقصد عنصر رئيس من عناصر النحو العربي، ويسمى بنحو الكلام، ففي النحو إمكانات سياقية مسرحية لا تفهم حق الفهم إلا مِن طريق الكلام، منها الفارق بين (لا) النافية للجنس أو العاملة عمل ليس، فإنّ الفارق يرجع فهمه إلى الكلام لا على المخزون الذهني، ومثلها (أمس) مبنية، أو معربة بناء

---

(١) ينظر نفسه.

(٢) ينظر نفسه.

(٣) ينظر المغني: ١/٧١.

(٤) ينظر شرح اللمحة: ١/٢٦٦.

(٥) ينظر دقائق البحث النحوي: ١٧.

(٦) ينظر نفسه: ١٤.

على المقصود بها اليوم المعين، أو كونها يومًا مطلقًا، والفارق بين النكرة المقصودة وغير المقصودة إلا اذا كان هناك مسرح لغوي يبين فيه حد القصد مِن غيره.(١)

ومما يؤيد هذا الرأي أيضًا قضية النظم، فما هي إلا روح وجسد تركيب ومعنىً، فما النظم إلا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله.(٢)

فالتقديم والتأخير، والذكر والحذف، والوصل والفصل، وغيرها، كلها تراكيب مقصودة يراد منها إفهام السامع، يقول عبد القاهر (ت٤٧١هـ): «وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشؤها الإنسان نفسه ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض»(٣). وقال أيضًا: «صادرة عن القاصد إليها»(٤).

ويقول ابن جني: «وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإن لم يعلم المراد لزم التمييز، إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنّما يصلحه ويفسدهُ، غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام فاعرفه»(٥).

---

(١) ينظر دقائق البحث النحوي: ١٢.

(٢) ينظر دلائل الاعجاز: ٦٤.

(٣) دلائل الاعجاز: ٤٠٦.

(٤) نفسه: ٤١٨.

(٥) الخصائص: ٣٧٨/٢.

ومما يؤيد هذا الرأي أيضًا كون المعاني على قسمين: تصورية، وتصديقية، فالتصورية: هي إدراك ماهيةٍ، أو حقيقة مع قطع النظر عن الحكم عليها بنفي، أو إثبات، كالذي يفهم من قولنا: الإنسان، والفرس، ونحو ذلك، فهذه صورة مفردة ليس لها حكم، وأما تصديقية: فهي المعاني التي يحسن مِن العقلاء السكوت عليها؛ لأن المعنى قد كمل، نحو: قام زيدٌ، وهذا لا يمكن أن يحصل إلا عن طريق التركيب مِن لفظين فأكثر(١).

أما النص الذي أوردهُ أبو حيان الأندلسي، فلا يريد نفي الإفادة كما فهمه، وإنّما عرض لقضية الوضع، إذ بعضهم يذكر في حد الكلام (الوضع)(٢)، فيظن أنّ الكلام موضوعٌ كما هي الألفاظ، وإن ذهب بعضهم إلى أنّ الكلام موضوعٌ، يقول الرضي (ت٦٨٨ه): إنّا لا نسلم أنّ المركب ليس بموضوع؛ لأنّ الواضع لم يضع إلا المفردات، أما المركبات، فهي إلى المستعمل، بعد وضع المفردات، لا إلى الواضع(٣).

ويعلل عدم التسليم مِن أنّ الواضع إما أن يضع ألفاظًا معينة سماعية، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وإما أن يضع قانونًا كليًا يعرف به الألفاظ فهي قياسية وهذه تحتاج إلى علم التصريف، وإما أن يضع قانونًا يعرف به المركبات القياسية، نحو: أنّ المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك مِن كيفية تركيب أجزاء الكلام وهوما يحتاج إلى علم

---

(١) ينظر الخصائص القرافي: ١٣٧.

(٢) ينظر أمثلة الجزولية: ١٠٥، والمحصول: ١/٤٩.

(٣) ينظر شرح الرضي: ١/٢٥.

النحو[١].

وهنا لم يبيّن دلالة الوضع للكلام بل عرض دلالة القوانين التي تحكم المركبات، إذ لو كان الكلام موضوعًا أي متوقفًا نقله عن العرب كما كانت المفردات، لوجب على أهل اللغة أن يتتبعوا الكلام، ويودعوهُ كتبهم كما فعلوا ذلك بالمفردات[٢].

ومسالة الوضع قد فسرت بالنسبة إلى الكلام بعدة تفسيرات منها ما ذكرناهُ سابقًا، ومنها أن يكون المراد مِن الوضع قصد المتكلم الإفادة، تحرزًا من كلام الساهي والنائم والمجنون، وكلام بعض الطير[٣]، ومنهم فسّر الوضع أي بوضع العرب تحرزًا مِن كلام الأعجمي، فإنّه كلام مركب مفيد، لكنّه ليس بوضع العرب[٤]، أو يكون المراد من الوضع أن يكون احترازًا عمّا سمي به من الجمل من نحو: (تأبط شرًا)، فإنّ (تأبط شرًا) بالوضع الأول كلام، وبالوضع الثاني الذي هو التسمية ليس بكلام إذ مدلوله مفردٌ[٥].

وللسائل أن يسأل إذا كان الكلام لا يحمل دلالة وضعية مقابلة لدلالة الألفاظ، فما دلالته؟

---

(١) ينظر نفسه.

(٢) ينظر المحصول: ١/١٠.

(٣) ينظر شرح التسهيل: ١/٧، والمحصول: ١/١٠، وشرح الشاطبي: ١/١٦٨.

(٤) ينظر المحصول: ١/١٠، وشرح الشاطبي: ١/١٦٨.

(٥) ينظر المحصول: ١/١٠.

يقول خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ): «ولا يحتاج إلى ذكر الوضع، لأن الأصح أنّ دلالة الكلام عقلية لا وضعية، فإنّ مَنْ عرف مسمى زيد، وعرف مسمى قائم، وسمع زيدٌ قائمٌ بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة هذا الكلام، وهو نسبة القيام إلى زيد»[١].

يقول ابن إياز (ت٦٨١هـ): إنّ دلالة الكلام وضعية بألفاظهِ، أي إنّ دلالة الكلام لما كانت متوقفة على دلالة مفرداتها، وكانت دلالة المفردات بالوضع،

صارت الجمل دالة بالوضع[٢]، وأما بعد تركيبها فهي عقلية.

مما ذكرنا تبين أنّ النحو يدرس الكلام المركب المفيد، والمراد من المفيد: الذي يحسن السكوت عليه المقصود، وهذا يشكل مظهرًا أساسيًا في بناء النص.

وأقل ما يتألف منه الكلام اسمان، أو فعل واسم، فإذا تصدر الكلام باسم فهو كلام اسمي، وإذا تصدر بفعل فهو كلام فعلي[٣].

ومِن ذهب إلى أن قسمة الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وهذا مأخوذ مما يروي عن علي بن أبي طالب الإمام عليه السلام إذ قال:«الكلام كله اسم،

---

(١) شرح التصريح: ١/١٦، وينظر المحصول: ١/١٥.

(٢) ينظر المحصول: ١/١٠

(٣) ينظر شرح ملحة الإعراب: ١٢، والنهاية: ٤٢.

وفعل، وحرف»[١]، والمعروف أنّ الاسم والفعل والحرف من قسمة الكلمة، فالمراد من هذا النص ما يتألف منه الكلام ويشكل منه إسنادًا وقد أُخذ هذا النص وأصبح مفتاحًا عند النحويين فيما ألّفوا من مقدّمات نحو وأول ما يلقانا كتاب سيبويه حيثُ ذكر:«هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنىً ليس باسم ولا فعل»[٢].

وفي المقتضب: «فالكلام كله: اسم، وفعل، وحرفٌ جاء لمعنى، لا يخلو الكلام – عربيًا كان، أو أعجميًا – من هذه الثلاثة»[٣].

وفسّر ابن السراج (ت٣١٦هـ) ما ذكر بقوله: «الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف»[٤].

وتبعه أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) بقوله: «الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرفٍ»[٥].

واقتفى هذا الأثر ابن جني في كتابه اللمع بقوله: «الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى»[٦].

---

(١) نزهة الالباء: ١٨، وينظر الإيضاح في علل النحو: ٤٢.

(٢) كتاب سيبويه: ١/١٢.

(٣) المقتضب: ١/٣.

(٤) الأصول: ١/٣٦.

(٥) كتاب المقتصد: ١/٦٨.

(٦) ٥١.

وهم لا يريدون أنّ الكلام أقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف، إذ لو أرادوا بها القسمة فعلًا فالحقيقة أن كل واحدٍ منها لا يشكل كلامًا مفيدًا[١]، وذِكْرُ ذلك مع الكلام، إنّما هو تسامح؛ لأنّ الأقسام إنّما تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم، واسم المقسوم هنا وهو الكلام، لا يصدق على الاسم ولا على الفعل ولا على الحرف[٢].

وهذه النصوص التي تنسب قسمة الكلام إلى هذه الثلاثة إنما يراد منها إثبات حقيقة أنّ كل كلام يؤلف فإنّما حقيقته لا تخلو من هذه الثلاثة سواء كان قرآنًا كريمًا، أم نثرًا، أم شعرًا، عربيًا كان الكلام أم عجميًا؛ لأنّ هذه من الحقائق، والحقائق لا تختلف باختلاف اللغات[٣].

ومَن ذهب إلى غير هذه الأقسام وزاد عليها قسمًا أو أكثر[٤]، فهي في حقيقتها ترجع إلى هذه الثلاثة[٥]، وقد وضع النحويون أُسسًا يميّزون فيها بين هذه الأقسام.

وهنا أذكر أنّ الروابط النصية التي تربط النص لا تخلو مِن أن تكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، وعليها ستقوم الدراسة.

---

(١) ينظر شرح الجمل: ٣١٨.

(٢) ينظر أمثلة الجزولية: ١٠٧، وشرح جمل الزجاجي: ١/٨٧.

(٣) ينظر شرح الجمل: ١٢٧.

(٤) ينظر التذييل: ١/٢٢، وشرح المقاصد: ١/١٧٠.

(٥) ينظر موسوعة المصطلح النحوي: ٢/٥٤٧.

أما القول فله معنيان في اللغة وفي الاصطلاح، أما في اللغة، فهو كلام على الترتيب[١]، وهذا الأصل بتصاريفه كلها (قول، قلو، وقل، ولق، لقو، لوق) تدلّ على الخفة والحركة[٢].

أما في الاصطلاح، فهو: كل ما نطق به اللسان تامًا كان، أو ناقصًا، مفيدًا، أو غير مفيد[٣].

ويعرّفه ابن الخباز (ت٦٣٩ه) بقوله: «القول والمراد به: اللفظ الدال على معنى، لا فرق في ذلك بين أن يكون مفردًا، وبين أن يكون مركبًا، فالمفرد، كزيدٍ، وقام، وهل، والمركب كـ:(قام زيد)، و(عمرو ذاهب) وغير ذلك مِن وجوه التركيب»[٤].

فالأقاويل المركبة مِن المفردات منها تامٌ كافٍ بنفسه، وهو المسمى كلامًا، وغيرُ تام هو بمنزلة الاسم المفرد، نحو: غلام زيدٍ، وزيدٌ العاقل، وهو إنّما يقع جزءًا من قول تام، أو من تمام قول تام، ويسمى عند قوم تركيب تقييد[٥].

يقول سيبويه (ت١٨٠ه) في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى :

---

(١) ينظر لسان العرب: ٤/٧٥٤.

(٢) ينظر الخصائص: ١/٥.

(٣) ينظر المحصول: ١/١٥.

(٤) النهاية: ١/٥٣.

(٥) ينظر التذييل: ١/٣٣.

«واعلم أن (قلت) إنّما وقعت في كلام العرب على أن يحكي بها، وإنّما تحكي بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا، نحو قلت: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنّه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل (قلت)، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه»[١].

يريد ما كان جملة قد عمل بعضها في بعض، ولا قولًا أي لا مصدرًا له؛ لأنّه يعمل في مصدره كقولك: قال زيدٌ قولًا حَسَنًا، فهو في معنى قال قولًا جيدًا[٢].

ويقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ): «عنى بالكلام الجمل، وبالقول المفردات، ولا يريد أن القول مخصوص بالمفردات»[٣].

يقول الثهاميني (ت٤١٢هـ): «وتعمل قلت في معاني الجمل، وإنْ لم يعمل في ألفاظها، تقول: قلت كلامًا وقلت شعرًا، وقلت بيتًا من الشعر، وقلت أبياتًا من الشعر، وقلت قصيدة، وخطبة، وقلت رسالة، وهنا كله يقع على جملٍ كثيرة»[٤].

فالقول على ما ورد ذكرهُ قد يرادف النص من حيثُ إطلاقه على الجمل، فهو لا يعمل فيها بقدر ما يحكيها، والنص هو حكاية للجمل المترابطة

---

(١) كتاب سيبويه: ١/١٢٢.

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه: ١/٤٥٦، والنكت: ١/١٠٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل: ١/٥.

(٤) الفوائد: ٥.

والمنسجمة[١].

إذ النص: هو القول اللغوي المكتفي بذاته، والمكتمل في دلالته[٢].

ويذكر النحويون أنّ القول والكلمة والكلم والكلام بينهم نسبة منطقية فالقول أعم مما ذكر، لأنه يطلق على المستعمل من اللفظ، الكلمة ذات المعنى[٣]، ويطلق على المركب من ثلاث كلمات أفادت أم لم تفد وهو ما جعلوهُ حدًا للكلم[٤].

وفيه إشكال ونظر، فالكلم هو اسم جنس جمعي لا علاقة له بالتركيب، فيطلق ويراد منه الأجناس كما يطلق ما يشابهه من اسم جنس جمعي كبقر، وتمر وغيرها إذا يراد بها أجناسها، وقد اعتذر أبو علي الشلوبين (ت٦٤٥ه) عن إطلاق الكلم على الثلاث التي هي: الاسم، والفعل، والحرف بأن قال: «أرادوا الأجناس والأجناس لا تنحصر أفرادها»[٥]. وردّ عليه بأنّ آحاد الكلم هي الكلمة التي يراد بها جنس الأسماء، والكلمة التي يراد بها جنس الافعال، والكلمة التي يراد بها جنس الحروف، فالكلم إذًا لم يقع مما يقع عليه، واحدهُ إلا على ثلاث خاصة[٦].

---

(١) ينظر مصطلح (لسانيات القول)، بحث عندما تسافر النظرية: ٧٦.

(٢) ينظر علم لغة النص (بحيري): ١٠٤.

(٣) ينظر المحصول: ١/٥٣، والنهاية: ١/٥٣، وشرح قطر الندى: ١١.

(٤) ينظر الفوائد: ٥، وتوضيح المقاصد: ٢٧.

(٥) شرح التسهيل (تمهيد القواعد): ١/١٤١.

(٦) ينظر نفسه.

فصفة التركيب التي أُضيفت إليه منتفية عنه مطلقًا، وأما قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر/١٠]، وقوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء/٤٦]، فالمراد به الكلام، يقول أبو حيان: «الكلم يطلق في لغة العرب على الكلام»[١].

فالكلم يراد به الجنس، وأما ما قيل مِن تركبه مِن ثلاث كلمات فأكثر أفاد أم لم يفد فهي مجانبة للصواب. فالتركيب الذي يتألف مِن كلمتين ولا يفيد يطلق عليه قول، كما يطلق على التركيب المفيد – أقصد ما تركب من كلمتين أو أكثر وهو المضاف والمضاف إليه – ويطلق على المركب المفيد الذي تركب من كلمتين أو أكثر، ويراد منه الكلام.[٢]

وخلاصة ما يراد أنّ النحو يدرس الكلمة والكلم والكلام والقول، مع مراعاة الإفادة والقصد، وإن وقع نظرٌ في مراعاة المتكلم، أو المخاطب، أو كليهما[٣].

والظاهر أنه يراد به كلاهما أي حسن سكوت المتكلم لإفادة السامع معنىً، فلو أراد حسن سكوت المتكلم وحدهُ لما اشترط الإفادة في التركيب مع القصد، وإن رجح السيوطي (ت٩١١ه) الأول حسن سكوت المتكلم، لأنّه

---

(١) ينظر التذييل: ١/٢٩.

(٢) ينظر الفوائد: ٥، والمحصول: ١/١٥، وتوضيح المقاصد ٢٧، وشرح ابن عقيل: ١/١٥.

(٣) ينظر شرح الإعراب: ٩٠ ، وهمع الهوامع: ١/٤٨، والحدائق الندية: ٦٠

خلاف التكلم، فكما أنّ التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفتهُ أيضًا[١].

أمّا الجملة فمحل إشكال في الدراسات القديمة والحديثة، ويتمثل هذا الإشكال في الصعوبة البالغة في تحديد ما يراد بالجملة، وهي صعوبة تبرزها تعريفات الجملة التي بلغت نحو ثلاثمئة تعريف يختلف بعضها عن بعض[٢].

فالجملة لغة مِن (جمل) الشيء، إذا جمعهُ، والجميل الشحم يذاب ثم يجمع، والجملة: واحدة الجُمل، والجملة: جماعة الشيء وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقة، وهي جماعة كل شيء بكماله مِن الحساب وغيره[٣].

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ ﴾ [الفرقان/ ٣٢]، أي مجتمعًا، لاكما أنزل نجومًا مُفترقة[٤]. فالمراد منها ما دل على الجمع، فالمعنى اللغوي لا ربط له بما ذكروا من مفهوم اصطلاحي.

وفي الاصطلاح فالعلماء على رأيين منهم مَن يرى أنّها مرادفة للكلام، ومنهم مَن يرى أنّه بينهما عموم وخصوص.

علمًا أنّ هذا المصطلح لم يرد في كتاب سيبويه، وإنّما ذكر في مؤلفات جاءت بعده، وأول مَن استعمله الفراء (ت ٢٠٧هـ)، إذ يقول في بيان قوله

---

(١) ينظر همع الهوامع: ١/ ٤٨.

(٢) ينظر مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٥.

(٣) ينظر العين: ٦، ولسان العرب: ٤/ ٣٨٠٠ (جمل).

(٤) ينظر المفردات: ١٠٣، والتبيان: ٧/ ٤٨٨.

تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ﴾ [طه/ ١٢٨]: «و(كم) في موضع نصب لا يكون غيرهُ، ومثله في الكلام: أو لم يبيّن لك مَن يعمل خيرًا يجز به، فجملة الكلام فيها رفع، ومثله أن تقول: قد تبين لي أقام عبد الله أم زيد؟، في الاستفهام معنى رفع، وكذلك قوله: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [الأعراف/١٩٣] فيه شيء يرفع (سواءٌ عليكم)، لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواءٌ عليكم صمتكم ودعاؤكم تبين الرفع الذي في الجملة».[١]

وفي موضع آخر له يقول: «وتقول: قد تبيّن لي أقام زيدٌ أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى، كأنك قلت: تبيّن لي ذلك»[٢].

واستعمله المبرد (ت٢٨٥ه) وأشار إليه الباحثون إلى أنّه أول مَن ذكر المصطلح (الجملة) في كتابه المقتضب[٣]، إذ يقول في باب الفاعل: «وهو رفع، وذلك قولك: قام عبدُ الله، وجلس زيدٌ، وإنّما كان الفاعل رفعًا لأنّه هو والفعل، جملةٌ يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب»[٤].

يذكر د. محمود أحمد نحلة أنّ تحديد مفهوم الجملة بدأ منذ افلاطون (ت٣٤٧ ق.م) إلى عصرنا الحاضر، فقدمت لنا هذه المدة عددًا ضخمًا مِن

---

(١) معاني القرآن (الفراء): ٢/١٩٥، وينظر مِن نحو المباني:٢

(٢) معاني القرآن (الفراء): ٢/٣٣٣.

(٣) ينظر مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ١١.

(٤) المقتضب : ١/٨.

التعريفات لهذا المصطلح أربى على ثلاثمئة تعريف[١]، فعلماء النحو الذين سبقوا سيبويه، وجمع فكرهم في مدونته (كتاب سيبويه)، لم يستعملوا مصطلح الجملة، واليك اثبات ذلك، يقول سيبويه في (هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة): «واعلم أنّه يقبح أن تقول هذا مَن منطلق إذا جعلت المنطلق حشوًا، أوصفًا، فإن أطلت الكلام فقلت مَن خيرٌ منك، حسن في الوصف والحشو، زعم الخليل رحمه الله أنّه سمع مِن العرب رجلًا يقول ما أنا الذي قائلٌ لك سوءًا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا، فالوصف بمنزلة الحشو [المحشو]، لأنّه يحسن بما بعده كما أنّ الحشو إنّما يتم بعدهُ»[٢].

يقول السيرافي (ت٣٦٨هـ) في شرحه الباب نفسه أنّ سيبويه يسمى الصلة الحشو،[٣] ثم يوضح أمرًا آخر هو الفرق بين الصلة والصفة، إذ يقول: «أنّ الصلة جملة لا تتعلق بإعراب الموصول، أو في تقدير جملة، والصفة اسم مفردٌ أو ما في تقديره اسم متعلق إعرابه بالموصوف»[٤].

والقائلون بالترادف يرون أنّ الكلام والجملة متساويان، يقول أبو علي الفارسي:«هذا باب ما ائتلف مِن هذه الثلاثة كان كلامًا مستقلًا وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل»[٥].

---

(١) ينظر مدخل إلى دراسة الجملة العربية:١١.

(٢) كتاب سيبويه: ١٠٨/٢.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه: ٤٣٦/٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه: ٤٣٦/٢.

(٥) المسائل العسكريات: ٨٣.

ويسوي الزمخشري بينهما، إذ يقول:μ الكلام هو المركب من كلمتين، أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيدٌ أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيدٌ، وانطلق بكرٌ وتسمى الجملة»[١]. وهذا رأي عليه الكثير مِن النحويين[٢].

ويرى قسم مِن النحويين أنّ الكلام أعم مِن الجملة، وعليه ابن جني، إذ يقول: «فالكلام إذًا إنّما هو جنس للجمل التوأم: مفردها ومثناها ومجموعها، كالقيام جنس للقومات، مفردها ومثناها ومجموعها، فنظير القومة الواحدة، الجملة الواحدة مِن الكلام»[٣]. وقال:«أنّ الكلام مختص بالجمل، ونقول مع هذا إنه جنس أي جنس للناس»[٤].

ويرى قسم مِن النحويين أنّ الجملة أعم مِن الكلام، ونظروا هنا إلى المفيد، وغير المفيد، يقول الرضي (ت٦٨٨ه): «والفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر مِن الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أُسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة، ولا

---

(١) ينظر المفصل: ٣٣

(٢) تحفة الغريب: ١/٦٤.

(٣) الخصائص: ١/٢٧.

(٤) نفسه: ١/٢٦.

ينعكس»[١].

ويرى ابن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ) أنّ الجملة أعم مِن الكلام موافقًا لما ذهب إليه الرضي، إذ يقول:«أنّ اللفظ المفيد يسمى كلامًا وجملة، ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه، وأنّ الجملة أعمّ مِن الكلام، فكل كلام جملة ولا ينعكس»[٢].

فهو يرى أنّ الكلام شرطهُ الإفادة، بخلاف الجملة التي لا يشترط فيها الإفادة، لذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجزاء، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام[٣].

ويرى ابن إياز (ت٦٨١ه) أنّ الجملة شرطها الفائدة بالنظرِ إلى القول من جانب القصر، أو الطول، إذ يقول:«الجملة: عبارة عّما استقل بالفائدة مِن القولِ، وإن قصر لفظهُ، أو طال، فقولك مثلا: غلام صاحبِ أبي جعفر، مفرد، وإن طال أكثر مِن ذلك أيضًا، و(قِهْ) جملة، وإن كان على حرف واحد، وهو القاف، وأما الهاء فإنّها للسكت، ولاحظ لها في الفائدة»[٤].

ويرى قسم من النحويين أنّه لا توجد نسبة بين الكلام والجملة إذا كان النظر إلى الإفادة، أما اذا كان النظر إلى التركيب مع الإفادة أو عدمها، فتتصور

---

(١) شرح الرضي: ١/٣٣.

(٢) قواعد الاعراب: ١٠٨، وينظر شرح الإعراب: ٩١

(٣) ينظر مغني اللبيب: ٢/٥

(٤) المحصول: ١/٥٦٩.

النسبة بينهما، أي نسبة العموم والخصوص[١].

ويذهب قسم منهم إلى أنّه مجرد اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح[٢].

وأرى أنّه لا نسبة بين الكلام والجملة، فالكلام مِن مستلزمات الإسناد، اسم مع اسم، أو فعلٍ مع اسم، تحصل به الفائدة، أما الجملة فمن مستلزمات النص، فنحن لا نقول مجموعة مِن الكلام، بل نقول مجموعة مِن الجمل، وأمَّا قولنا الخبر إما مفردٌ، أو جملة، فخبر الجملة هو انتقال مِن الإسناد إلى ما هو أبعد منهم لذا استحق إطلاق الجملة، وهذا الإطلاق قد حددوا صحته بشروط حتى يسموا المسند جملة تخبر عن المسند إليه، فهي إما أنّ تكون نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط (حبك)، نحو: نطقي الله حسبي، لأنّ المراد بالنطق المنطوق به، وإما غيرهُ فلا بد مِن احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له، وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناهُ، وهو إما ضميرهُ، نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه، أو إشارة اليه نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ [الاعراف/٢٦]، (الإحالة)، أو على اسم بلفظه ومعناهُ (التكرار) نحو: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة/١,٢]، أو على اسمٍ أعمّ منه (حبك) نحو: زيدٌ نعم الرجل[٣]، ويسمونها الروابط[٤].

---

(١) ينظر شرح الاعراب: ٩٢.

(٢) ينظر تحفة الغريب: ١/٦٤.

(٣) ينظر الفوائد: ١٦٣، والمحصول: ١/٥٦٩، وشرح التسهيل المرادي: ٢٦٧، وأوضح المسالك: ١/١٧٥، وشرح التصريح: ١/٢٠١.

(٤) ينظر أنفسها.

وهذا المفهوم يمكن أنّ نسمّيه (الربط الاسنادي)، ومما يؤكد عدم وجود النسبة بين الكلام والجملة، وأنّ الجملة مِن مستلزمات النص أنّ تقسيمهم للجملة على مالها محل مِن الإعراب، او غير ذات محل[١]، فهذا التقسيم لا يكون إلا بوجود نص، لان هذه القسمة تتسع لتشمل مالها محل مِن الاعراب مجموعة مِن الجمل[٢]، والتي لا محل لها من الاعراب لمجموعة من الجمل أيضًا، فنراهم يقسمون الأولى على سبعة أقسام[٣]، ومنهم من يجعلها على حسب الموقع الإعرابي، أي مِن حيث وقوعها رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا[٤].

وهذه الجمل التي لها محل هي:

الأولى: الواقعة خبرًا، والثانية: الواقعة حالًا، والثالثة: الواقعة مفعولًا، والرابعة: الواقعة مضافًا إليها، والخامسة: الواقعة جوابًا لشرطٍ جازم، والسادسة:

الواقعة تابعة لمفرد، والسابعة: الواقعة تابعة لجمل لها محل[٥].

وأما التي لا محل لها مِن الإعراب فهي الأصل عندهم، لأنّها مستقلة لا

---

(١) ينظر التذييل: ٢٠٢/٩، وقواعد الاعراب: ١٠٩.

(٢) ينظر قواعد المطارحة: ٢٤١، ومغني اللبيب: ٦٣/٢، والاشباه والنظائر: ١٦/٢.

(٣) ينظر مغني اللبيب: ٦٣/٢، والاشباه والنظائر: ١٦/٢.

(٤) ينظر التذييل: ٢٠٣/٩.

(٥) ينظر مغني اللبيب: ٦٧/٢، وقواعد الاعراب: ١٠٩.

تتقدر بمفرد فتكون جزء كلام[١]، وهي سبع جملٍ أيضًا، وهي:

الأولى: الابتدائية، والثانية: المعترضة، والثالثة: التفسيرية، والرابعة: المجاب بها القسم، والخامسة: الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازمٍ مطلقًا، أو جازم غير مقترن بالفاء، أو (إذا) الفجائية، والسادسة: الواقعة صلة، والسابعة: التابعة لما لا محل لها[٢].

وأوصلها أبو حيان الاندلسي إلى إثني عشر قسمًا[٣]، وهي في حقيقتها ترجع إلى هذه الاقسام.

فمعرفة هذه الجمل لا يكون بمعزلٍ عن وجود النص، فمن دونه لا يمكن أن تكون هذه الجمل، ومِن دونها لا يكون النص.

فالنحو يدرس الكلام والجملة، وهذه متمثلة تحت القول الذي يساوي النص.

---

(١) ينظر التذيل: ٢٠٢/٩.

(٢) ينظر مغني اللبيب: ٦٣/٢، وقواعد الإعراب: ١٠٩.

(٣) ينظر التذييل: ٢٠٢/٩.

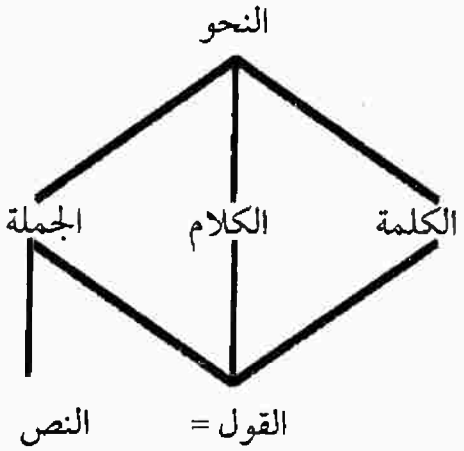

ثانيًا: النص Text

يعد النص أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية، إذ لا يتصور مجتمع منسجم ومتماسك دون نصوص تنظم مختلف مؤسساته وتضبط قوانين اشتغالها، وتقنن التعامل بين أفرادها بما يضمن لها الثبات والاستقرار، فهو ليس مجرد تدوين للحفظ والتسجيل، ولكنه سلطة توجيه وتقنين وتشريح[1].

(١) ينظر مدخل إلى عالم النص (الصبيحي): ١٣.

النص في تراثنا العربي:

تدل لفظة (النص) بمادتها وتقلباتها على معنيين:

أحدهما: الرفع والارتفاع، والآخر: منتهى الشيء ومبلغ غايته[١].

واصطلاحًا فهو: ما لا يتحمل إلا معنىً واحدًا وقيل ما لا يتحمل التأويل[٢].

يذكر الكفويّ (ت١٠٩٤هـ): «النص: أصله أنّ يتعدى بنفسه، لأنّ معناه الرفع البالغ، ومنه منصة العروس، ثم نقل في الاصطلاح إلى الكتاب والسنة، وإلى ما لا يتحمل إلا معنىً واحدًا، ومعنى الرفع في الأول ظاهر، وفي الثاني لازم النص، وهو الظهور٧[٣].

التعريف الذي أوردناهُ إنّما هو مِن خصائص البحث الأصولي، أقصد علماء الأُصول، فالنص من منظور علماء الأصول هو ما لا يتطرق له أي احتمال، أو تأويل، أي إنّه يحمل دلالة واضحة ومحددة، وكل هذه الصفات تدفع عنه اللبس والغموض[٤].

وهذا الاصطلاح يراد به أمران:

---

(١) ينظر العين: ٨٦/٧، والجمهرة: ١٤٤/١، ومقاييس اللغة: ٣٥٦/٥.

(٢) ينظر التعريفات ٣٢٧.

(٣) الكليات: ٧٦٥.

(٤) ينظر لسانيات النص (قياس):١٧.

الأول: أن يطلق فيه النص على الخطاب الشرعي سواء أكان مِن الكتاب أم السنة[١].

إذا يراد به: اللفظ الوارد في الكتاب أو السنة المستدل به على حكم الأشياء[٢].

الثاني: يطلق فيه النص بمعنى: حكاية اللفظ على صورته كما يُقال: هذا نصُّ كلام فلان[٣].

والنص على الاصطلاح الأول هو ما لا يجوز الاجتهاد فيه[٤].

واستعمل النحويون مصطلح (النص) على ما هو عليه عند الأصوليون، فوظفوه في بيئتهم، وكان علم أصول النحو أكثر به عناية، لأنه محل الاستدلال، يقول ابن جني: «اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يدهُ ألا يخالف المنصوص والمقيس عليه» [٥]، واستعملوا المفهوم الآخر للنص وهو (نص كلام فلان) كثيرًا في كتبهم النحوية، ويراد به إسناد الكلام إلى قائله، يقول ابن هشام الانصاري (ت٧٦١ه): «... نص على

---

(١) ينظر القرائن والنص: ١٨.

(٢) ينظر القرائن والنص: ١٩.

(٣) ينظر نفسه: ٢٢.

(٤) في ضوء هذا المفهوم كتب العلامة السيد عبد الحسين شرف الدين كتابًا أسماهُ (النص والاجتهاد)، وقد ذكر فيه مِن المسائل التي اجتهد فيها قبال النص ومنها مسألة الخلافة، ينظر النص والاجتهاد: ٦.

(٥) الخصائص: ١/ ١٩٠، وينظر لسانيات النص (قياس):١٧.

ذلك سيبويه...»[١]، واستعمالهم له ليس على ضبط المصطلح بالاسمية بل تراهم يستعملونه بالفعل أو الاسم، وفيه دلالة على أنّ مفهوم (النص) بما عندنا اليوم مِن مصطلح تندرج تحته ضوابط علمية، لم يكن مستعملًا لكن هذا لا يعني أنّهم لم يدركوا هذه المفاهيم بل هي عندهم، فظواهر السبك الحبك، بارزة في كتبهم النحوية بلا منازع.

فالنحو هو الطريق الأول عند علمائنا في بحثهم النصي فالطرائق واحدة في دراستهم الكلام والانتقال إلى الجملة، وهما يندرجان تحت القول المتمثل بالنص.

وإذا تجاوزنا النحويين فإننا أول ما نلحظ عبد القاهر الجرجاني وحديثُهُ عن النظم، إذ يقول: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضهُ الشك أن لا نظم في الكلام، ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على البعض، وتجعل هذهِ بسبب من تلك هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحدٍ من الناس»[٢]، ويذكر المراد من النظم قائلًا: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأُصوله، وتعرف مناهجهُ التي نُهجِتْ فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»[٣].

---

(١) مغني اللبيب: ١/ ١٧٠، وينظر لسانيات النص (قياس):١٧.

(٢) دلائل الاعجاز: ٤٤

(٣) دلائل نفسه: ٦٤.

فالنظم لا يكون إلا بوجود النحو الذي يرجع إليه تعالق الكلام بعضها مع بعض، وما النص إلا عبارة عن ترابط الجمل بعضها مع بعض، والجمل لا يمكن أن ترتبط مجردة عن النحو، فالنظم والنص ينطلقان من أبواب النحو مطلقًا.

وأرى أنّ النظم يرادف النص، كما أن القول يساويه، فظواهر النظم والقول، هي عينها ظواهر النص إلا أن الاصطلاح يختلف.

ولا يقف الأمر عند النحويين والبلاغيين في معرفة النص، بل لعلماء التفسير الأثر الواضح في ذلك، وما مشروع بحثنا إلا إثبات لما نقول، لكن أود أن أذكر مثلًا يؤيد أن التوجه المعرفي للنص نشأ قديمًا في تراثنا الإسلامي، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۝٣٥ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ۝٣٦ يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ ﴾[المائدة/٣٥-٣٧].

يروى أنّ نافع بن الأزرق قال لابن عباس: تزعم أنّ قومًا يخرجون من النارِ، وقال تعالى: ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ ﴾ [المائدة/٣٧]، فقال: ويحك اقرأ ما فوقها، هذا للكفار[1].

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/٤٩٧، والكشاف: ١/٦٣٣.

فابن عباس هنا أشار بقوله اقرأ ما فوقها، أي أنّ (هم) يعود على الكفار، وهذه الاحالة للضمير بينت المعنى المراد من قوله: ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ﴾.

والأصوليون وإن عنوا بالنص كمفهوم يخالف المفهوم الحديث، لكنهم كانوا أصحاب باع في المفهوم الحديث من حيث الاستدلال على الحلال والحرام عن طريق الضوابط النحوية في الاستدلال عليها، يذكر الأسنوي (ت٧٧٢ه) في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، في مسألة: (مرجع ضمير الغائب المسبوق بالمضاف والمضاف إليه)، من أنّ الضمير إذا سبقه مضاف ومضاف إليه، وأمكن عودهُ على كل منهما على انفراده كقولك: مررت بغلامِ زيدٍ فأكرمته، فإنّه يعود على المضاف، دون المضاف إليه؛ لأنّ المضاف هو المحدَّث عنه، والمضاف إليه وقع ذكره بطريق التبع، وهو تعريف المضاف، أو تخصيصه، فإذا قال أحدهم: له عليّ ألف درهم ونصفهُ فإنّه يلزم ألف وخمسمئة، لا ألف ونصفُ درهم[1].

فالأصولي وضح أنّ أس المسألة قائم على معرفة الإحالة.

فالنص بمفاهيمه الحديثة موجودٌ عند علمائنا، والملاحظ أنّ النحو الأساس الذي تدور عليه هذه المفاهيم ومنه يستمد الجانب المعرفي على مستوى الربط بين أجزاء النص.

---

(١) ينظر الكوكب الدري: ٢٠٧.

فالنشاط اللغوي العربي القديم ينقسم على لسانيات الجملة (الكلام)، ولسانيات الخطاب – البلاغة، والتفسير، وأصول الفقه، أي إنّ المباحث الأخيرة تواجه (تتخذ لها موضوعًا) وحدة لغوية أكبر من الجملة على الرغم من تفاوتها في استحضار مقتضيات التواصل في أثناء مواجهة الخطاب[١].

النص عند الغربيين:

النص Text ، Texte تعني في الأصل اللاتيني النسج، وهذا الأصل مشتق من (Textus)[٢].

ودلالة النص اللاتيني على النسج، إنّما توحي بالجهد والقصد، أو الاكتمال والاستواء، فهو مجموعة عمليات يتم بها ضم الخيوط بعضها إلى بعض لتتحصل على نسيجٍ ما يعد تتويجًا لهذه العملية، فهو بمعناهُ الواسع يراد منه الإنشاء والتنسيق في ضم الشتات والتنضيد[٣].

ويربط قسم من الباحثين بين دلالة النسيج والنص[٤]، وذلك عن طريق النظر في المعنى المعجمي لكلمة النسج، فالنسج: هو ضم الشيء إلى الشيء، ومنه نسج الثوب ونسجت الريح الورق والهشيم: جمعت بعضه إلى بعض،

---

(١) ينظر لسانيات النص (خطابي): ٩٥.

(٢) ينظر تحليل الخطاب شرشار: ١٧، ومدخل إلى علم اللغة النصي (فولفجانج): ٤.

(٣) ينظر معجم المصطلحات اللغوية: ١٣٧، ولذة النص: ١٠٩، وتحليل الخطاب شرشار: ١٧، ولسانيات النص (قياس):١٨.

(٤) ينظر أنفسها.

ونسج الشاعر الشعر: نظمه، الشاعر ينسج الشعر، والكذاب ينسج الزور، ونسج الرجل كلامه: لخصهُ وزورهُ[١].

فأصل الاشتقاقين في اللغتين العربية واللاتينية يدلان على بلوغ الغاية والاكتمال وجودة الصنع، وشدة التنظيم، والنص في دلالته لا يختلف عن الدلالة التي تحملها كلمة النسج في التراثين، إذ من معاني النص منتهى الشيء ومبلغ غايته والرفع والظهور[٢].

وفي قاموس أكسفورد (OX Ford word power)، ذكر لفظ (Text) وأعطاها معنى النص والنسج[٣].

تعريف النص اصطلاحًا:

توجد صعوبة في تعريف النص، بل لا توجد مصاعب تواجه علمًا من العلوم مثلما الحال بالنسبة لعلم النص، إذ إنّ السمة الجوهرية الفارقة له عن البحوث الأخرى تكمن فيما أطلق عليه التداخل المعرفي، بمعنى أنّه يتطلب دراية واسعة في فروع مختلفة، وتعددت معايير هذا التعريف، ومداخله، ومنطلقاته، وتعددت الأشكال والمواقع والغايات التي تتوافر فيما نطلق عليه

---

(١) ينظر الجمهرة: ١/٤٧٦، ومجمل اللغة: ٢/٨٦٦، ولسان العرب: ١/٨٤٧ (نسج).

(٢) ينظر لسانيات النص (قياس): ١٩.

(٣) ٧٩٨.

اسم (نص)، وكون أنّ نحويات النص لم يكتمل تطويرها بعد[١] وبسبب هذه الصعوبات تعددت تعريفات النص، ويمكن أن نورد مجموعة منها:

يرى رولان بارت: أنّ النص يعني النسج، وهو عبارة عن نتاج وستار جاهز يختفي وراءهُ المعنى، فهو يضع ذاته ويعتمل ما في ذاته عبر تشابك دائم، تنفك الذات وسط هذا النسيج الضائعة فيه، كأنها عنكبوت تذوب ذاتها في الإفرازات المشيدة لنسيجها، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف علم النص، بأنّه علم نسيج العنكبوت[٢].

ويعرفه فاينريش بأنّه: تكوين حتمي أجزاؤهُ ثابتة؛ بمعنى أنّه كلية مترابطة الأجزاء، تتابع الجمل فيها وفق نظام، وتسهم كل جملة في فهم ما تليها، كما تسهم المتقدمة في فهم المتأخرة، بحيث يتحقق المعنى من خلال معاني الأجزاء وتآزرها في بنية كلية كبرى[٣].

ويذهب برينكر إلى أنّ النص: هو تتابع مترابط من الجمل، ويستنتج من ذلك أنّ الجملة بوصفها جزءًا صغيرًا ترمز إلى النص، أو علامة تعجب، ثم يمكن بعد ذلك وصفها على أنّها وحدة مستقلة[٤].

---

(١) ينظر علم لغة النص (بحيري): المقدمة، ونسيج النص: ١١، وعلم اللغة النصي (الفقي): ٢٦/١، ولسانيات النص (قياس): ٢٠، ونحو النص (الراضي): ١١.

(٢) ينظر لذة النص: ١٠٩، لسانيات النص (قياس): ١٩.

(٣) ينظر علم لغة النص: ١٩٢، ونحو النص (زنيد): ١٣.

(٤) ينظر علم لغة النص (بحيري): ١٠٣.

ويعلق شبلنر على ما أوردهُ برينكر بأنّه تعريف دائري يوضح النص بالجملة من خلال النص، وهو غير منهجي من الناحية العلمية لغموض الرمز والعلاقة التي يتضمنها واتساع الوصف، ومن ثمَّ ينتهي إلى نتيجة، وهي أنّه لا يمكن تطبيقهُ، لكنه ذكر تتابع الجمل، وأنّ الجملة جزءٌ منه، أي إنّ بنية النص بنية معقدة متشابكة، وإنّ ثمة علاقة بين الجزء (الجملة)، والكل (النص) من خلال (رمز) الأول والثاني[١].

وتعرفه كريسطيفا بأنّه: جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان بواسطة، بالربط بين كلام تواصلي يهدف إلى الإخبار المباشر، وبين أنماطٍ عديدة من الملفوظات السابقة عليه، أو المتزامنة معهُ، فالنص إذن إنتاجية[٢].

فهي ترى أنّ النص أكثر من مجرد خطاب أو قول، إذ إنّه موضوع لعديد من الممارسات السيميولوجية التي يعتد بها على أساس أنّها ظاهرة غير لغوية، بمعنى أنّها مكونة بفضل اللغة، لكنها غير قابلة للانحصار في مقولاتها[٣].

إنّ تعريف كريسطيفا قد أخرج النص من الإطار الشكلاني المغلق إلى فسحة المجتمع والتاريخ، مؤكدة على رسالته وعلاقته بالنصوص الأخرى، وهو ما يسمى (بالتناص)، الذي أولته هذه الناقدة أهمية خاصة[٤].

---

(١) ينظر نفسه.

(٢) ينظر علم النص (كريسطيفا): ٢١.

(٣) ينظر بلاغة الخطاب: ٢٤٩.

(٤) ينظر مدخل إلى علم النص (الصبيحي): ٢٣.

ويعرفه هارتمان بأنّه: متتالية من الكلمات تكوّن ملفوظًا منجزًا[١].

وعرفه ليونز بأنّه: ناتج السلوك اللغوي العادي الذي يمكن أن يكتب كتابة فنولوجية[٢].

لذا فإنّ ليونز يرفض الإجابة عن ماهية النص التي ترى أنّه عبارة عن ترابط مستمر من الجمل، فهذا التحديد غير مقنع؛ لأنّه توجد نصوص مستعملة في التواصل تتكون من جملة مختلطة أو مزيج من الجمل – شظايا الجمل – تعبيرات جاهزة، فالنص عندهُ بكليته لابد أن ينطوي على مجموعة مميزة من الخصائص التي تفضي إلى السبك والحبك[٣].

ويعرفه تيتزمان بأنّه: يطلق على ملفوظات شديدة التنوع مستعملة في مقامات شديدة التنوع أيضًا، ويمكن أن تصدر عن متكلم واحد، أو أكثر من متكلم[٤].

ويعرفه بليش بانّه: أجزاء الخطاب المختلفة الطول الشفوية، أو المكتوبة، وكل جزء من أجزاء النص يكوّن قولًا[٥].

ويقرر هاليداي ورقية أنّ النص: ليس بنية نحوية أكثر حجمًا من الجملة،

---

(١) ينظر أصول تحليل الخطاب: ١/٨٣، نحو النص (الراضي): ٢١.

(٢) ينظر أنفسهما.

(٣) ينظر نحو النص (عفيفي): ٢٣، ولسانيات النص (قياس): ٢١.

(٤) ينظر تحليل أصول الخطاب: ١/٨٣، ونحو النص(الراضي): ٢٠.

(٥) ينظر تحليل أصول الخطاب: ١/٨٣، ونحو النص(الراضي): ٢٠.

أو مجرد سلسلة من الجمل، أو جملة كبرى، وإنّما هو بنية من نمط مختلف، أنّه يشكل وحدة دلالية، الوحدة التي لها معنى في السياق[١]. أو هو وحدة دلالية ينجز في شكل جمل متعالقة، ويمثل أي جزء من الكلام الشفوي أو المكتوب يكون كلًا[٢].

ويرى فان دايك أنّ النص: باعتباره موضوع نظرية اللسانيات فإننا نعتبرهُ متتالية من الجمل بالدرجة الأولى وهو لا يتحدد بمستوى واحد أو حتى نموذج واحد إنّما يتطلب نظرية معقدة في الوقت ذاته مستويات مختلفة (المورفولوجي والتركيبي، والدلالي، والتداولي)[٣].

وينظر لوتمان أنّ النص ينطلق من مكونات هي:

١. التعبير: فالنص يتمثل في علاقات محددة، تختلف عن الأبنية القائمة خارج النص، فإذا كان هذا النص أدبيًا فإنّ التعبير يتم فيه أولًا من طريق علامات اللغة الطبعية.

٢. التحديد: كون النص يحتوي على دلالة غير قابلة للتجزئة مثل: كونه قصةً، أو ثيقة، أو قصيدةً، فهو يحدد وظيفة ثقافية محددة، وينقل دلالتها كاملة.

---

(١) ينظر لسانيات النص (قياس): ٢١، وأصول تحليل الخطاب: ١/١٤٥، ونحو النص: ٢٨.

(٢) ينظر لسانيات النص الخطابي: ١٣، ونحو النص (الراضي): ٢٨، وأُصول تحليل الخطاب: ١/١٠٩.

(٣) ينظر علم النص (فان دايك): ٤٥، ٣٩.

٣. الخاصة البنيوية: كون النص مجرد متوالية من مجموعة علامات تقع بين حدّين فاصلين، فبروز البنية شرط أساسي لتكوين النص[١].

ويعرف شميث النص بأنّه:«كمٌ من المنطوقات في وظيفة»[٢]، فهو كل تشكيلة لغوية منطوقة من حدث اتصالي في إطار عملية اتصالية، محدد من جهة المضمون، ويؤدي وظيفة اتصالية يمكن إيضاحها، أي يحقق إمكانية قدرة إنجاز واضحة وجلية[٣]، وقد كتب ذلك حرفيًا مشيرًا إلى الجانب التواصلي:«يصير كَمًا من المنطوقات اللغوية من خلال الوظيفة الانجازية (الاجتماعية – التواصلية) التي يقصدها متكلم، التي يمكن أن يعرفها شركاء التواصل فقط، المتحققة في موقف تواصلي، عملية نصية متماسكة مؤدية بنجاح وظيفة اجتماعية تواصلية، مقنعة بقواعد أساسية»[٤].

ويعرفه جون ميشال آدم مقربًا بين توجهات التعريفات السابقة، إذ ينظر بعضها إلى وحدة النص وترابطه، وبعضها إلى دلالة النص، وبعضها إلى الجانب التواصلي (التداولي)[٥]، إذ يقول:«كون النص إنتاجًا متماسكًا مترابطًا ومتلاحمًا، وليس رصفًا عشوائيًا للمفردات والجمل وأشباه الجمل وأفعال

(١) ينظر بلاغة الخطاب: ٣٠٠، وعلم لغة النص (بحيري): ١١٦.
(٢) مدخل إلى علم النص (زتيسلاف): ٥٨.
(٣) ينظر لسانيات النص (قياس): ٢٢.
(٤) مدخل إلى علم النص (زتيسلاف): ٥٩.
(٥) ينظر لسانيات النص (قياس):٢٢.

الكلام»[١].

ويرى بوجراند أنّ نظرية النصوص تتطلب بناء ثالوثيًا مِن المجالات وهي:

١. النحو: الترابط الرصفي.

٢. الدلالة: الترابط المفهومي.

٣. التداولية: أعمال – خطط – أغراض[٢].

لذا اقترح لما يسمى نصًا معايير، جعلها أساسًا مشروعًا لإيجاد النصوص واستعمالها، وهي:

١. السبك[٣]: وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها، حيث تحقق لها الترابط الرصفي.

٢. الالتحام: وهو الترابط المفهومي، إذ يتطلب مِن الإجراءات ما تتنشط به عناصر المعرفة، أي ما يتعلق بالعلاقات المعنوية بين عناصر النص.

٣. القصد: وهو يتضمن موقف منشئ النص مِن كون صورة ما مِن صور اللغة قصد بها أنّ تكونَ نصًا، إذ تخضع لقصد المتكلم وخطته.

---

(١) ينظر نفسه: ٢٢.

(٢) ينظر النص والخطاب والإجراء: ٨٦.

(٣) سأناقش قضية الاصطلاح لهذه المعايير في المبحث الثاني والثالث من الفصل الأول.

٤. القبول: وهو يتضمن موقف مستقبل النص إزاء كون النص صورة ما مِن صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة مِن حيث سبكها والتحامها.

٥. رعاية الموقف: وهي تتضمن العوامل التي تجعل النص مرتبطًا بموقف سائد يمكن استرجاعهُ.

٦. التناص: وهو يتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أُخرى مرتبطة به.

٧. الإعلامية: وهي العامل المؤثر بالنسبة لعدم الجزم في الحكم على الوقائع النصية أو الوقائع في عالم نصي في مقابلة البدائل الممكنة، أي العلاقة بين المتوقع وغير المتوقع، وبين عون المتقبل والفائدة[١].

هذه المعايير مِن حيث تعلق الأمر بالنص أي صياغته اللغوية تنقلب قِلّة، فأنت لا تكاد تظفر بما يعتمد على صياغة النص إلا في الشرط الأول المتمثل في الترابط (السبك)، وقد اتخذ هاليداي ورقية مِن هذا الشرط مدخلًا لما حدثا به عن النص في مؤلفهما (cohesion in English) = الاتساق في الانكليزية، أما سائر الشروط فالغالب عليها العناية بالنص مِن حيث هو صياغة لغوية منجزة بما يقتضيه الإنجاز مِن تعيين للهدف والفائدة والإفائدة، والحلول في السياق المقامي[٢].

إنّ الملاحظ فيما قُدِم مِن تعريفات للنص هو ذكر الربط وليس الربط

---

(١) ينظر النص والخطاب والإجراء: ١٠٣، وأصول تحليل الخطاب: ١٠٦/١.

(٢) ينظر أصول تحليل الخطاب: ١٠٦/١.

كيفما كان بل الربط القائم على ضوابط النتاج النحوي على مستوى التأليف لا مجرد التركيب، والمراد من التأليف وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين[١]، أو الجمل، الناتجة عن الجزأين، فالجانب النحوي يسيطر على إنتاجية النص، ويعتني النحو بجانب القصد والإفادة، لذا فإنّ النص وإنّ تتابعت فيه الجمل فيجب أن يكون هناك قصد وإفادة، اللذان يشكلان محوري الحبك والتداولية، الناتجين عن طريق ربط الجمل، فالنص: هو الربط النحوي للجمل بالقصد والإفادة.

يقول: برينكر إنّ النص: هو مجموعة منتظمة مِن القضايا، أو المركبات القضوية، تترابط بعضها مع بعض على أساس محوري موضوعي، أو جملة أساس مِن خلال علاقات منطقية دلالية[٢].

ويقول سعد مصلوح: أمّا النص فليس إلا سلسلة مِن الجمل كل منها يفيد السامع فائدة يحسن السكوت عليها، وهو مجرد حاصل جمع للجمل، أو لنماذج الجمل الداخلة في تشكيله[٣]

النص والخطاب:

بينتْ الصفحات السابقة النص وما ذهب اليه الباحثون مِن النظر فيه وما المراد منه والخلاف الذي وقع بينهم في تعريفه، وكل يعرفه من زاوية ذاته

---

(١) ينظر شرح التصريح: ١/١٥.

(٢) ينظر علم لغة النص (بحيري): ١٠٩.

(٣) ينظر في البلاغة العربية. والاسلوبيات اللسانية: ٤٠٧، ونحو النص (عفيفي): ٢٤.

المعرفية، ويشارك النص مصطلح آخر هو الخطاب، فهو إمّا مرادف له وإمّا أعم وإمّا أخص.

الخطاب في تراثنا العربي:

الخطاب لغة مراجعة الكلام[١]، أو هو الكلام بين متكلم وسامع، ومنه اشتقاق الخطبة بضم الخاءِ وكسرها[٢]، فالخُطبة تختص بالموعظة، والخِطبة بطلب المرأة، فالأول خطيب، والثاني خاطِب[٣].

وقد وردت مادة (خ، ط، ب) في القرآن الكريم بصيغة الفعل والمصدر[٤]، قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان/٦٣]، وقال تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص/٢٠].

وفُسِرَ الخطاب بأنّه: الكلام الواضح والبيّن الذي لا يلتبس على مَن يُخاطبُ به[٥]، أو هو الكلام المفصول الذي لا يشتبه على السامع[٦]، وقيل هو معرفة اللغات[٧]، أو هو عبارة عن كونه قادرًا على التعبير عن كل ما يخطر

(١) ينظر العين: ٤/٢٢٢، والمفردات: ١٥٦.
(٢) ينظر المصباح: ١٧٣.
(٣) ينظر العين: ٤/٢٢٢، والمفردات: ١٥٦، والمصباح: ١٧٣.
(٤) ينظر لسانيات النص (قاس): ٣٥
(٥) ينظر تفسير الكشاف: ٤/٨٢، وجوامع الجامع: ٣/١٩٠
(٦) ينظر تفسير الصافي: ١٠٥٣.
(٧) ينظر نفسه.

بالبال، ويحضر في الخيال، بحيث لا يختلط شيء بشيء، ينفصل كل مقام عن مقام[١].

واصطلاحًا فهو: اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام مَن هو متهيء لفهمه، احترز باللفظ عن الحركات والإشارات المفهمة بالمواضعة، وبالمتواضع عليه عن الألفاظ المهملة، وبالمقصود به الإفهام عن كلام لم يقصد به إفهام المستمع فإنّه لا يسمى خطابًا ولمن هو متهيء لفهمه عن الكلام لمن لا يفهم كالنائم[٢].

وهذا المفهوم عند الأُصوليين حتى إنهم فرقوا بين النص والخطاب، فمن ناحية أنّ النص لا يشترط فيه وجود المتكلم والمخاطب في الوقت نفسه، ويشترط ذلك في الخطاب، ومِن ناحية ثانيه أن الخطاب عند الكثير مِن الأُصوليين جميع الأدلة المعتبرة شرعًا (كتاب وسنة وإجماع وقياس واستحسان) وغير ذلك، والنص عندهم يتضمن الكتاب والسنة فقط، ومِن ناحية ثالثة أنّ الخطاب لا يدل على الفعل النبوي بينما النص يدل عليه [٣].

وأرى أنّ تعريف الخطاب يقترب مِن تعريف الكلام كثيرًا فاللفظ والتواضع والقصد، والإفهام، هي موارد صحة الكلام عند النحويين كما قدمنا.

---

(١) ينظر تفسير الرازي: ٣٧٨/٩، واستراتيجيات الخطاب: ٣٥.

(٢) ينظر الكليات: ٣٤٤٩.

(٣) ينظر القرائن: ١٩

وورد ذكر اسم المفعول (المخاطب) عند النحويين للدلالة على طرف الخطاب الآخر الذي يوجّه المرسل كلامه[١] إليه وفي مواضع كثيرة في مؤلفاتهم النحوية، يقول السهيلي (ت٥٨١): اعلم أنّ الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنها بلفظ، أو لحظ، أو بخط، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم .. ثم لما كان المخاطب مشاركًا للمتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام مبدؤهُ مِن المتكلم ومنتهاهُ عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظًا مسموعًا، ولا احتاج إلى التعبير عنه[٢].

وتعمقت النظرة إلى المخاطب بدقة عندهم فهي على أنواع: مراعاة علم المخاطب أو فهم المخاطب، أو انتظار المخاطب وتوقعه أو تنبيه المخاطب، أو ظن المخاطب[٣].

وتظهر عناية البلاغيين جليًا بالمخاطب مِن طرائق حدودهم البلاغية، فإن المتأمل في هذه الحدود التي عُدّت مِن الركائز الأساسية للدرس البلاغي لما فيها من ارتباط وثيق بالسامع، تتجلى له عناية البلاغيين بالمخاطب[٤]، فالمخاطب وحسن استجابته للمتكلم غاية البلاغة: «يكفي مِن حظ البلاغة أنّ لا يؤتى السامع مِن سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق مِن سوء فهم

---

(١) ينظر استراتيجيات الخطاب: ٣٥.

(٢) ينظر نتائج الفكر: ١٧٠، ١٧٢، وسياق الحال: ٧٨.

(٣) ينظر سياق الحال:٧٩-٨٣.

(٤) ينظر سياق الحال: ٧٣.

السامع»[١]، واشترطوا في الكلام الفصيح أنْ يكون خاليًا مِن التعقيد المعنوي إذ يراد منه: «ما كان الانتقال مِن معناهُ الأول إلى معناهُ الثاني الذي هو المراد به ظاهرًا حتى يُخيل إلى السامع أنّه فهمه مِن سياق اللفظ»[٢].

إنّ مادة (خ، ط، ب) عند علمائنا إنّما تحيل على الكلام الواضح البين المقصود به إفهام السامع، فقد اعتنوا بكل ما يتعلق بعملية التخاطب، لأن استعمال الكلام يستوجب وجود عنصرين لا يكون الحديث إلا بهما وهما: المخاطِب (المتكلم)، والمخاطَب (المستمع)[٣]

الخطاب عند الغربيين:

لم يكن لفظ الخطاب متصلًا في الأصل باللغة اتصالًا مباشرًا، إذ اللفظ (discours) الفرنسي مشتق مِن الأصل اللاتيني (discurrere) بمعنى (الجري هنا وهناك) وعندما بدأت لفظة ديسكور سيس (discoursus) - عند نهاية الحقبة اللاتينية - تأخذ معنى الخطاب، كان معناها في البداية طريقًا محفوفا بالشكوك للمحادثة والمناقشة، قبل أن تحيل اللفظة على تشكيل منطوق أو مكتوب للفكر[٤]، فقد ورد مصطلح خطاب غالبًا وأول مرة عند (هايمز)[٥]، ويرجع بعض الباحثين جذور الخطاب في الدرس اللساني إلى

---

(١) البيان والتبيين: ١/٨٧، وينظر سياق الحال: ٧٣.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ١١، وينظر سياق الحال: ٧٣.

(٣) ينظر لسانيات النص (قياس):٣٧.

(٤) ينظر الاسلوبية والتداولية: ١٠٢، وتحليل الخطاب الادبي (شرشار): ١٢.

(٥) ينظر استراتيجيات الخطاب: ٣٧

فرديناد دو سوسير بدءًا مِن تمييزه الدقيق بين اللغة والكلام[١].

إنّ مفهوم الخطاب قد ناله التعدد والتنوع، وذلك بتأثير الدراسات التي أجراها عليه الباحثون، وذلك حسب اتجاهي الدراسات اللغوية الشكلية والتواصلية، فهو يطلق إجمالًا على أحد مفهومين يتفق في أحدهما مع ما ورد قديمًا عند العرب، والثاني يتسم بجدته في الدرس اللغوي الحديث، وهذان المفهومان هما:

الأول: أنّه ذلك الملفوظ الموجه إلى المخاطَب، وبإفهامه قصدًا معينًا.

الآخر: الشكل اللغوي الذي يتجاوز الجملة[٢].

فالخطاب (Discourse) مصطلح يشير إلى أجزاء مِن اللغة أكبر مِن الجملة يتلفظ بها المتكلم خلال عملية التواصل أو التفاهم مع غيره، كما نرى في المحادثات والاحاديث الصحفية والنصوص، ويميّز بعض اللسانيين بين الحدث المنطوق spoken discourse، وبين لسانيات النصوص Text Linguistics[٣].

ويعرّفه بنفيست أنّه: عبارة عن ملفوظ ينظر إليه مِن وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل، وهو كل تلفظ يفترض مرسلًا ومستقبلًا

---

(١) لسانيات النص (قياس): ٣٧.

(٢) ينظر استراتيجيات الخطاب: ٣٦.

(٣) ينظر معجم اللسانيات الحديثة: ٤٠.

للمرسلة اللغوية، ويفترض عند الباث قصد التأثير في المتلقي بكيفية ما[١].

ويعرفه هاريس بأنّه: عبارة عن ملفوظٍ طويل أو سلسلة مِن الجمل[٢].

ويعرفه هارتمان وستورك أنّه: محكوم بوحدة كليه واضحة متكون مِن صيغ تعبيرية متوالية، تصدر عن متحدث يبلغ رسالة ما[٣].

ويرى دومنيك مانغنو أنّ الخطاب يدخل في سلسلة المقابلات يتخذ ضمنها دلالات أدق، مِن ذلك خصوصًا:

١. ثنائية الخطاب/ الجملة: إذ يمثل الخطاب وحدة لسانية تتشكل مِن تتابع لجمل، وبهذا المعنى تحدث هاريس عن (تحليل الخطاب)، وتكلم بعضهم عن (نحو الخطاب)، ونفضل اليوم الحديث عن النص وعن اللسانيات النصية.

٢. ثنائية الخطاب/ القول: فضلًا عن سمته باعتباره وحدة لسانية (قولا)، فإنّ الخطاب وحدة تواصل تَنظمُّ إلى شروط إنتاج محددة، أي ينتمي إلى نمط قولي محدد: حوار تلفزي، مقال صحفي، مِن هذا المنظور يُحيل الخطاب والقول على وجهتي نظر مختلفتين: إنّ نظرة تلقى على نص مِن جهة هيكلته في اللسان تجعل منه قولًا، أمّا دراسة شروط هذا النص

(١) ينظر لسانيات النص (قياس): ٤٠، والثقافة العربية: ١٧٥.

(٢) ينظر أنفسهما.

(٣) ينظر لسانيات النص (قياس): ٤٠، والثقافة العربية: ١٧٥.

دراسة لسانية فتجعل منه خطابًا.

٣. ثنائية الخطاب/ اللسان هناك تقابلان هما:

أ. يتقابل اللسان مُعرَّفًا بوصفه قيمًا افتراضية مع الخطاب وذلك في استعمال اللسان في سياقٍ مخصوص وهو استعمال يحصر هذه القيم وينشئ أخرى في الوقت ذاته، هذا التمييز يستعمل بكثافة في المعجم، إذ يتصل الإحداث المعجمي بالخطاب بشكل خاص.

ب. يقابل اللسان معرَّفًا بوصفه نظامًا يتقاسمه أفراد مجموعة لسانية، مع الخطاب بوصفه أي الخطاب استعمالًا محصورًا لهذا النظام، كحقل خطابي، أو نوع خطابي أو إنتاج خطاب خاص، أو وظيفة لغوية، وتمثيلها

خطاب شيوعي، خطاب صحفي، خطاب الممرضات، خطاب سجالي.

٤. ثنائية الخطاب/ النص: يعدّ الخطاب تأليفًا بين النص وسياقه.

٥. ثنائية الخطاب/ الخبر[1].

إنّ دومنيك بنظره إلى الخطاب يعتمد على الثنائيات التي ذكرها وهذه الثنائيات يحددها للتمييز هو الجانب المعرفي والوسط العلمي.

---

(١) ينظر الاسلوبية التداولية: ١٠٦-١٠٨.

يمكن القول إنّ الخطاب في تعريفاته يشارك تعريف النص سواء أكان بنية لغوية، أم تتابع جمل، أو كونه ملفوظًا أو مكتوبًا، أو تواصليًا أو ما إلى ذلك فهي نظرة يعتمدها النص في تكوينه، لذا لم يهمل العلماء الحديث عن النص والخطاب مِن أنهما مترادفان أو هما مختلفان مِن حيث العموم والخصوص.

يرى قسم مِن اللغويين أنّ النص يمثل المظهر الشكلي المجرد للخطاب، وأما الخطاب فهو الممارسة العقلية الاجتماعية للنص(١).

فالنص عندهم كائنٌ فيزيائي منجز، والخطاب موطن تفاعل وتحريك للنص متمثلاً بالتعبير والتأويل(٢).

ويرى فان دايك أنّ النص البناء النظري والخطاب عبارة يستعملها عامة الناس استعمالًا حدسيًا وتطلق على ما تشهد الملاحظة والمشاهدة على وجوده، فالنص يشكل الخطاب والخطاب يحقق النص، لذا فإنّ هدفَ لسانيات النص وضع نظرية للخطاب وبناء نحوله(٣).

وعلى الرغم مما ذكرهُ فان دايك عن النص والخطاب فإنه يرى أنّه مجرد اختلاف في الاصطلاح، إذ يرى أنّ ما يطلق عليه في الإنكليزية (تحليل الخطاب) Discourse analysis يقال له في بعض الدول الأوربية، وفي فرنسا

---

(١) ينظر مدخل إلى علم النص (الصبيحي): ٧٣.

(٢) ينظر نسيج النص: ١٥، ومدخل إلى علم النص (الصبيحي): ٧٣.

(٢) ينظر أصول تحليل الخطاب: ١/١٠١.

خاصة علم النص science dutexte[١].

ويرى دي بوجراند أنّ الصفة المميزة للنص هي وقوعه في الاتصال حيثُ ينتجه طرف واحد في بعض الحدود الزمانية، وأن الخطاب هو مجموعة مِن النصوص ذات العلاقة المشتركة، أي تواليًا للوقائع الاستعمالية يمكن العودة إليه في وقت لاحق[٢].

ويرى فريق آخر أنّ النص أعم مِن الخطاب وأشمل منهُ، وذلك لكونه عنصرًا مؤولًا للدلالة، ويمثل أساس الاهتمام بجوانب أخرى تتعدى الراوي والكاتب، والمروي له إلى القارئ، والبنيات السردية إلى الدلالة، وصيغ الخطاب إلى بنيات النص، ويعد انفتاح النص أساس ذلك التمييز كونه سمع بالحديث عن التناص مِن خلال التمييز بين البنيات النصية عبر تعريف أوسع للنص، لأنّه أشمل مِن الخطاب[٣].

ويذهب قسم مِن الباحثين إلى أنّ النّص والخطاب شيءُ واحد ومنهم (جرار جنيت، ومايكل ستابس)، فهم لا يضعون حدودًا فارقة بين الخطاب والنص[٤].

ويقدم جون ميشال آدم معادلة يوضح فيها الفرق بين الخطاب والنص،

---

(١) ينظر علم النص دايك: ١٤، ومدخل إلى علم النص (الصبيحي): ٧٦.

(٢) ينظر النص والخطاب والإجراء: ٧٢.

(٣) ينظر لسانيات النص (قياس): ٤٣.

(٤) ينظر نفسه.

ويحكم مِن طريقها على كون الخطاب أعم مِن النص:

الخطاب = النص + شروط الإنتاج.

النص = الخطاب – شروط الإنتاج[١].

ويرى مارغوت وفولفغنغ أن الخطاب ينظم التوافق والتنسيق بين النصوص مع بعضها، ويثبت الأدوار، وإبداء الرأي المسموع به وأي مواقف يمكن تجاهلها، أو وصفها بسلبية، فمصطلح النص ارتبط بمصطلح الخطاب[٢]، فالخطاب عندهم يقوم بعملية الربط بين النصوص ربطًا محكمًا[٣].

ويرى د. أحمد المتوكل أنّ النص هو النتاج اللغوي الذي يتعدى الجملة باعتباره سلسلة مِن الجمل يضبطها مبدآن: مبدأ الوحدة، ومبدأ الاتساق، وقد استعمل هذا المصطلح في الادبيات اللسانية تارة مرادفًا للخطاب، بوصف الخطاب نصًا وظروف إنتاج، وتارة أخرى باعتبار النص جملة مجردة معزولة عن ظروف إبداعه شأنه في التجرد والصورية شأن الجملة[٤]، ثم يوضح الفرق بينهما عن طريق رسم شجري:

---

(١) ينظر نفسه.

(٢) ينظر لسانيات النص (قياس): ٤٣.

(٣) ينظر أسس لسانيات النص: ٩٩-١٧٧.

(٤) ينظر الخطاب وخصائص اللغة العربية: ٢٢.

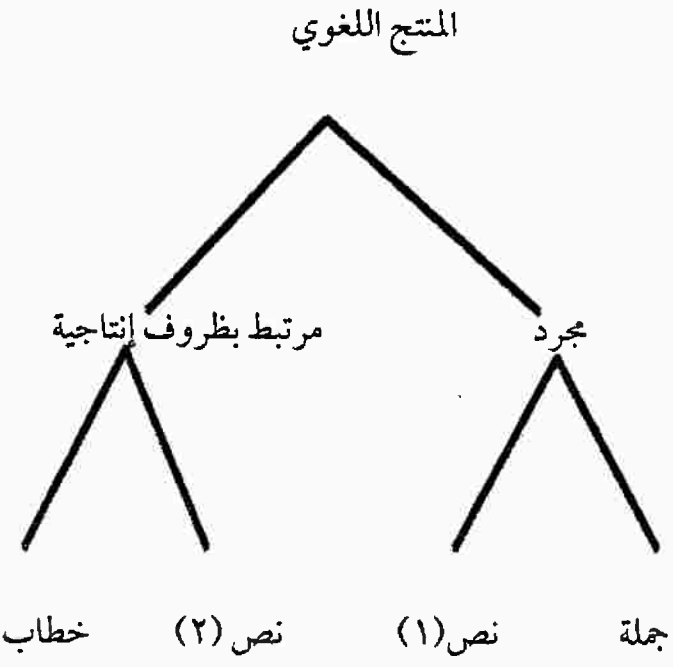

إنّ الناظر فيما ذكرهُ المتوكل يجد أن النص أعم مِن الخطاب لأن النص يطلق على المنتج اللغوي المرتبط بظرف الانتاج أو عدم ارتباطه، أما إذا كان النص مرتبطًا بظروف الابداع فنستطيع أنّ نطلق عليه خطابًا.

فالخطاب منطوقٌ أو فعل كلامي يستلزم إنتاجهُ تهيئة جملة مِن الظروف الداخلية، أو الخارجية، كما يفترض وجود مرسل ومتلق للرسالة، وهدف الأول التأثير في الثاني بطريقة ما، وبالمقابل يتعلق النص بما هو مكتوب لكن هذه التفرقة لم تعد قائمة في مجال التحليل اللساني النصي، وبات ينظر إلى النص على أنّه الخطاب، فهو متصل به ومتلاحم معهُ[١].

(١) ينظر لسانيات النص (قياس): ٤٤.

وأرى أنّ النص أعمُ مِن الخطاب لكون الثاني مشترطًا بوجود المتلقي، فإذا وجد النص ولم يكن ثمة متلقٍ فإنّه نص، وأما إذا كان هناك متلقٍ فهو نصٌ منطوق، أما قضية التأثير فهي مشترطة في وجود النص وتكوينه.

نحو الكلام ونحو النص:

يستعمل الباحثون نحو الجملة غالبًا ليفرقوه عن نحو النص، وقد بينا أنّ النحو عام يشمل دراسة الكلمة والكلام والجملة والقول والنص، بما يمتلك من مكونات شكلية تربط هذه الظواهر لتأدية معانٍ مقصودة، وقد ذكرت أنّ نحو الجملة ليس دقيقًا، لأنّ الجملة من مستلزمات النص، وأما الكلام فهو الظاهرة الإسنادية التي يدرسها النحو على مستوى المسند إليه والمسند، لذا قلت نحو الكلام.

يعد نحو الكلام الأساس لنحو النص وذلك لما قدم له من عمليات إجرائية التي يدرس بها التراكيب اللغوية بما يشتمل عليه من علاقات وروابط لغوية ودلالية وسياقية[1].

إنّ هذه النظرة إلى نحو الكلام والنص هي نظرة اشتمال، أي أن نحو النص مشتمل على نحو الكلام حملًا على اشتمال النص للإسناد والربط الإسنادي أي الكلام والجملة، فنحو الكلام هو جزء من نحو النص، فالعلاقة تتحول من القيام على التكامل إلى القيام على الاحتواء والاشتمال احتواء نحو

(١) ينظر نحو النص (الراضي): ٣٢.

النص للجزء نحو الكلام[١].

ومن الدارسين مَنْ يرى أنّ نحو الكلام ونحو النص يحتلان موضعين مختلفين، وأنّه لا يمكن أن يكون أحدُهما متولدًا مباشرة من الآخر، فهما من قبيل الكيانات المختلفة الماهية المنتمية إلى أصناف شكلية متباينة، إذ الفصل بينهما واجب لأنّهما متقابلان منفصلان، وبهذا يكون النص مجموعة والكلام عنصرًا فردًا[٢].

وهذا الرأي مردود؛ لأنّ نحو الكلام الذي يدرس العلاقات الإسنادية على مستوى المسند إليه والمسند، ليميّز بين الإسناد الصحيح عن غيره هو نفسه الذي يميّز النص وهو نفسه الذي يقوم بدراسة طرائق الربط بين الجمل.

يقول د. الشاوش: «فبين نحو النص ونحو الجملة إذن علاقات متوترة وحدود متحولة، فإذا صحت علاقة اشتمال النص على الجملة أبطلت صحة العلاقة القائمة على انفصال الواحد عن الآخر، والعكس بالعكس، إذ لا يمكن أن يعتبر الشيء جزءًا من آخر وصنوًا مقابلًا له في آن؛ لأنّه يكون وجهًا من وجوه الجمع بين القول ونقيضه، لكن ما يخفف من حدة هذا التناقض أنّهما قولان من قائلين مختلفين»[٣].

إنّ الظواهر النحوية للكلام مؤلفة له على عكس ظواهر النص فهي في

---

(١) ينظر علم لغة النص (بحيري): ١٣٥، وأصول تحليل الخطاب: ١/١٠٠.

(٢) ينظر أصول تحليل الخطاب: ١/١٠٠.

(٣) أصول تحليل الخطاب: ١/١٠١.

النص رابطة بين الجمل التي هي منتج نحو الكلام، فمثلًا الاسم الموصول في نحو الكلام يكون مسندًا إليه ومسندًا، بينما في نحو النص هو مسند إليه أو مسند ومع ذلك فله وظيفة أخرى وهي الربط، قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة/٥،٤،٣،٢] فلفظ الذين فيه عدة أوجه وهي: أن يكون مجرورًا بأنّه صفة للمتقين، أو منصوبًا، أو مرفوعًا على المدح أي أعني الذين يؤمنون، أو هم الذين يؤمنون، أو يكون منقطعًا عمّا قبله مرفوعًا على الابتداء وخبرهُ ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى ﴾[1] [البقرة/٥]، فالاسم الموصول هنا له محل من الإسناد لكنّه يحمل من الجانب النصي الربط بين أجزاء الجمل.

فنحو الكلام والنص يشتركان في السبك وهو الربط اللغوي والحبك وهو الربط المعنوي[2].

إذن لا يمكن أن نفصل نحو النص عن نحو الكلام؛ لأنّ نحو الكلام يقدم مجموعة من الاجراءات التحليلية التي يعتمد عليها نحو النص[3]، وهذه النظرة لم تنفك عن روح الدرس العربي قديمًا، فإنّ مؤلفاتهم في غير نحو

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/٦٤.

(٢) ينظر نحو النص (عفيفي): ٦٣، ونحو النص (الراضي): ٤٣.

(٣) ينظر نحو النص (عفيفي) ٤٧.

الكلام، بل حتى التي في هذا المجال احتوت على الكثير من هذه الجوانب، فقد كانوا يراعون علاقة الجملة بما قبلها، أو بما بعدها في السياق، فيبينون موقعها الإعرابي، فيقولون: إنّها حال، أو نعت، أو بدل، أو خبر، أو مستأنفة أو بيانية أو اعتراضية، إلى غير ذلك من وجوه العلاقات الشكلية والمعنوية أي مراعاة الجانب الدلالي[١].

وهنا لابد من أن نفرق بين تحليل الكلام في مقام تعليمي وبين تحليله عند مواجهتهم للنصوص مثل تفسير القرآن، وشرح الحديث، وشرح الشعر، ففي المقام التعليمي كانوا يسوقون الكلام بغرض توضيح القاعدة التي هم بصددها، وبذلك هم لا يذكرون إلا القدر الذي يساوي القاعدة، أما عند مواجهتهم للنصوص فكانوا يتخذون من تحليل الجملة وسيلة إلى تحليل النص[٢].

نحو النص والمصطلحات الأخرى:

يتداخل مصطلح نحو النص مع مصطلحات أخرى مثل علم النص، لسانيات النص، علم اللغة النصي، علم اللغة النظامي، لسانيات القول، تحليل الخطاب وغيرها[٣].

إنّ هذا التعدد يبرز ظاهرة التذبذب عند الباحثين في اختيار المصطلح

---

(١) ينظر نحو النص (الراضي): ٤٥.

(٢) ينظر نفسه: ٤٦.

(٣) ينظر عندما تسافر النظرية بحث في (انتظام المعرفة اللغوية): ٧٦.

المناسب لهذه المفاهيم، إذ يرى بعضهم أنّ هذه المصطلحات مترادفة، والآخر يرى أن بينها اختلافًا.

فمنهم مَن يرى أنّ علم النص أعم مفهومًا من المصطلحات الأُخرى فعلم النص يحيط جميع أنواع النصوص نحو: الرواية والإعلان الإشاري والمقال الصحفي والعلمي والفيلم السينمائي، وبكل ما تنتجه الثقافة المعاصرة من نصوص[١].

أما المصطلحات ذات الإضافة إلى اللغة أو اللسانيات، فمنهم من يرى أنّها مترادفة؛ لكون أنّ مصطلح علم اللغة من استعمال المشارقة، والثاني من مصطلحات المغاربة[٢]، ومنهم من يرى أن اصطلاح علم اللغة وما يضاف إليه ليس دقيقًا.

يذكر د. المسدي أنّ مصطلحات (Linguisique) المعربة او المترجمة قد بلغت ثلاثة وعشرين مصطلحًا نحو: الألسنية، وعلم اللغة، واللغويات، والدراسات اللغوية الحديثة، وعلم اللغة العام، وعلم اللسان، اللسانيات وغيرها[٣].

ويرى قسمٌ من الباحثين أن النشاط اللغوي غير النشاط اللساني، فالأول صفة لكل نشاط، أو عالم يعالج اللغة وقضاياها في مرحلة ما قبل

---

(١) ينظر لسانيات النص (قياس): ٤٨.

(٢) ينظر لسانيات النص (قياس): ٤٨.

(٣) ينظر قاموس اللسانيات: ٧٢، ومبادئ اللسانيات: ٣٤.

اللسانيات المعاصرة التي عرفت طريقها إلى النشأة والاستقلال مع مطلع القرن العشرين، وأما الآخر فهو علم أو نشاط ينتمي بالفلسفة والتأسيس النظري وتقنيات التحليل إلى كل مدرسة من المدارس العلمية التي تصدّت للغة وقضاياها في القرن العشرين وما يتلوهُ[١].

ويرى د. مصطفى غلفان أنّ علم اللغة عبارة ملتبسة وغير دقيقة؛ ذلك أنّها تسمية تشمل ليس اللسانيات فقط، وإنّما كل العلوم التي تتناول اللغة من بعيد أو قريب، فهي مجال مباحث أُخرى، ألا تستحق هذه المجالات لقب علم اللغة؟ ألا تدرس الفيزياء أصوات اللغة دراسة علمية والأمر يصدق على علم النفس والمنطق والرياضيات، فهذه المجالات تدرس اللغة دراسة علمية، فتسمية علم اللغة تنطبق عليها بصرف النظر عن موضوعها، أما اللسانيات فهي الدراسة العلمية للغة فما يميز اللسانيات هو علميتها وموضوعيتها، فالعلمية تتطلب بصفة عامة وجود قواعد وأصول محددة للتعامل مع الظواهر المتمثلة في اللغة العربية، وهي المجالات التي قدمتها المدارس اللسانية الحديثة والمعاصرة من بنيوية وتوليدية ووظيفية، فاللسانيات منذ دو سوسير تقسم ما يعرف بالظاهرة اللغوية إلى ثلاثة مستويات: اللغة واللسان والكلام، أو ما يسميها تشومسكي القدرة والإنجاز، فموضوع اللسانيات ليس هو اللغة بمعناها العام، فهي تدرس اللسان ذا النسق من القواعد المجردة، العامة المشتركة بين المتكلمين داخل مجتمع لغوي محدد، أي دراسة اللسان في ذاته

(١) ينظر في النقد اللساني: ٢٢٧.

ومن أجل ذاته[١].

يمكن القول إنّ الذين يذهبون إلى وجود فرق بين مصطلحي علم اللغة واللسانيات من حيث المنهج والموضوع يرون أنّ تسمية اللسانيات أدق وأخص بالنسبة للنص من حيثُ المفهوم والمادة، فهي علم بالمعنى الضيق تعالج موضوعًا نوعيًا (اللغة المكتوبة والمنطوقة)[٢].

إذن في مصطلحي علم اللغة واللسانيات ثمة خلاف، أو عدم وجوده لكونهما مترادفين.

يمكن أن يُطرَحَ سؤال في هذا المجال، يكمن في أنّ علم اللغة النصي أو علم لغة النص، أو اللسانيات النصية أو أي مصطلح لغوي أو لساني يضاف إليه النص، أو الخطاب، ما المنهج المتبَعُ في دراسة النص لغويًا، أو لسانيًا؟.

الظاهر أنّه لا يوجد منهج لغوي، أو لساني يُطبَّق، أو يُنَظَّر له من قِبلِ اللسانيات؛ لأنّها احتضنت بمنهجها ومادتها دراسة الجملة، حيث توزعت بين مدرسة بنيوية، وتوليدية تحويلية، والقوالب وهذه تنتمي إلى المنهج اللساني الوصفي[٣].

وقد اتخذ اللسانيون طريقًا يدخلون به إلى عالم النص، إذ استثمروا ما

---

(١) ينظر في اللسانيات العامة: ١٩٢، واللسانيات وأسسها المعرفية: ٨٣.

(٢) ينظر في اللسانيات العامة: ١٩٥.

(٣) ينظر المدخل إلى علم اللغة (التواب): ١٨٣، واللسانيات المجال والوظيفة، والمنهج: ١٦٠.

جاء به تشومسكي من دراسته للجملة، ذلك حين قام بإدخال الجانب الدلالي بصورة أعمق، مراعيًا عناصر دلالية لم يكن لها مكان في أشكال التحليل في صورته الأولية مع بيان فكرة الفصل بين البنية السطحية والبنية العميقة، فنحو تشومسكي بقواعده يمكن من حصر الجمل[١].

ومنه استمد فان دايك فكرة حصر النصوص، فهدف تشومسكي إنتاج عدد لا نهائي من الجمل، وعند فان دايك إنتاج عدد لا نهائي من النصوص، وذلك واقعٌ ضمن منهج وصفي، إلا أنّ الوصف لدى فان دايك اعتمد على أُسس منطقية لم تردِ لدى تشومسكي[٢].

الملاحظ أنّ الطريق اللساني إلى النص هو الوصف، أي المنهج الوصفي، الذي يتمثل بالنحو، فنحو الجملة الوصفي عندهم طريق لنحو النص الوصفي، لكن نحو الجملة والبحث فيه، يختلف عن نحو النص الذي يحتل الربط فيه المقام الأول والمتقدم في التحليلات النصية، فهو عنصر جوهري في تشكيل النص وتفسيره[٣].

أما مصطلح نحو النص فهو مصطلح لساني حديث عُرِف في الدراسات اللسانية الأوربية الحديثة، وتباينت ترجماته إلى العربية فمنهم مَن ترجمه إلى نحو النص، وترجمه آخرون إلى نحو النصوص، وآخرون إلى علم

---

(١) ينظر علم لغة النص (بحيري): ١٥١، ١٥٢، ١٥٤.

(٢) ينظر نفسه: ١٥٧.

(٣) ينظر نفسه: ١٤٥.

النص، وآخرون إلى لسانيات النص، وهو في الإنجليزية (Text Grammar)[١].

وهذا المصطلح قد حدد لنفسه هدفًا واحدًا وهو الوصف والدراسة اللغوية للأبنية النصية، وتحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي[٢].

يرى فان دايك أن النحو ما هو إلا نظام من القواعد والمقولات والحدود ...الخ، التي بنظام لغة ما، فليست معرفتنا اللغوية الحقيقية وتطبيقها في اتصالات لغوية سوى تجسيد غير مباشر لهذا النظام اللغوي[٣].

وأرى أن نحو النص هو الأدق في بيان ظواهر بناء النص وتمييزه عن غير النص، أضف أن نحو النص يمكن أن يجمع المعيارية والوصفية في آنٍ واحد.

ويعد مصطلح نحو النص أقصر وأسهل فهو يركز على القواعد المختصة بالنص ويتسق بهذا المبنى مع ألسنة العربية في صك المصطلحات، من نحو: نحو العربية، ونحو اللغة العربية، وهو يعكس القدر المشترك في معالجة قضايا النص عند التراثيين والمعاصرين على السواء، فهو يقف بقدم في التراث وبأُخرى في المعاصرة في محاولة للربط بينهما[٤].

---

(١) ينظر الترابط النصي: ٣١.

(٢) ينظر نحو النص (عفيفي): ٣١.

(٣) ينظر علم النص (فان دايك): ٣٩.

(٤) ينظر الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن: ٥، ٦.

ويرى قسم من الباحثين أنّه مجرد اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح وما هو إلا اختلاف في الترجمة ونقل المصطلح من غير العربية إلى العربية[١]، فنجدهم في مؤلفاتهم يذكرون لسانيات النص وعلم اللغة النصي، وعلم لغة النص، ونحو النص وغيرها[٢].

(١) ينظر لسانيات النص (قياس): ٤٩، وانتظام المعرفة اللغوية: ٧٦.

(٢) لسانيات النص خطابي (خطابي): ٥.

المبحث الثاني

المكونات الشكلية للنص

السبك (cohesion)

يقدم هاليداي ورقية حسن (١٩٧٦) في كتابهما (Cohesion in English) مفهومًا للربط عن طريق طرح التساؤل الآتي: ما الذي يفرق النص عن غيره مِن مجموعه عشوائية مِن الجمل؟ أو ما الذي يجعلنا نقرر أنّ مجموعة مِن التلفظات أو الجمل تشكل نصًا؟ قد يقدم السياق لنا بعض المفاتيح التي تساعدنا في تفسير ما نسمعه، أو نقرؤهُ، لكن المتكلمين والكتاب يقدمون لنا أيضًا مفاتيح داخلية تبين كيف تتماسك أجزاء النص معًا، هذه المفاتيح هي الوسائل النحوية والمعجمية التي يستعملها المتكلمون والكتاب ويتوقعها السامعون والقراء لبيان ترابط الجمل بعضها مع بعض عن طريق ربط عنصر في جملة مع عنصر آخر في جملة أخرى على مستوى سطح النص[١].

إنّ هذه المكونات الشكلية هي التي تحدد مجموعة مِن البنى الدلالية والتركيبية التي تربط الجمل على نحو مباشر بعضها مع بعض دون الرجوع إلى المستوى الأعلى للتحليل، أي مستوى البنية الكبرى، فتحقق الربط عن طريق علاقات دلالية أساسية، حيثُ يعتمد تفسير أحد العناصر في النص على

(١) ينظر علم لغة النص (عزة): ٩٩.

العنصر الآخر، لذا قد يقع الربط داخل الجملة أو بين الجمل[١].

تتعلق هذه المكونات بمجموعة الروابط النحوية التي تربط بين أجزاء الجملة، وأجزاء النص فهو معياريتم بظاهر النص، ودراسة الوسائل التي تحققت بها خاصية الاستمرار اللفظي[٢]، بحيث يترتب عليها ارتباط العناصر السطحية التي تؤدي إلى ارتباط السابق واللاحق بعضهم مع بعض، ليتحقق الترابط الرصفي[٣].

وتختص هذه المكونات بظاهر النص الاحداث اللغوية التي ننطق بها، أو نسمعها في تعاقبها الزمني، التي نخطها أو نراها، بما هي كَمٌ متصل، فتنتظم هذه المكونات بعضها مع بعض تبعًا للمباني النحوية، ولكنها لا تشكل نصًا إلا إذا تحقق لها من الروابط ما يجعل النص محتفظًا بكينونته واستمراريته[٤].

وهذه المكونات أو الروابط مما يشترك فيها نحو الجملة ونحو النص[٥].

إنّ المصطلح (cohesion) بما يشتمل عليه مِن مكونات خارجية تربط بين أجزاء النص، قد اختُلِفَ في ترجمته عند الباحثين العرب، فتعددت وجهات التسمية نظرًا للواقع المعرفي الذي يمتلكهُ الباحثون.

---

(١) ينظر نفسه.

(٢) ينظر نحو النص (عفيفي): ٩٠، نحو النص (الراضي): ١٠١.

(٣) ينظر النص والخطاب والإجراء: ١٠٣، ونحو النص (عفيفي): ٩٠.

(٤) ينظر في البلاغة العربية والاسلوبيات اللسانية:٢٧٧.

(٥) ينظر نحو النص (عفيفي): ٩٠.

فالتماسك أو السبك، أو الترابط الرصفي، أو الربط اللفظي، أو التضام، أو التناسق، أو نسيج النص، أو الربط، أو الاتساق[١]، كلها تدل على المفهوم المراد منه الترابط الشكلي للنص، أي ما يجعل سطح النص مترابطًا ترابطًا يفضي أولهُ إلى آخره[٢].

يقول د. سعد مصلوح: بذلت محاولات لترجمة مصطلحي (cohesion) و(coherence)، أشهرها ترجمتهما بالتماسك، والانسجام، والاتساق، والالتحام، وقد توصلنا بعد طول تفكير، وإنعام نظر إلى السبك، مقابلًا لمصطلح cohesion، والحبك مقابلًا لمصطلح coherence، ونحسب أنهما مقابلان عربيان يتسمان بالإفصاح والإبانة[٣].

ثم يوضح السبك بكونه معيارًا يختص بالوسائل التي يتحقق بها الاستمرارية والاتصال والتماسك لظاهر النص، ثم يذكر أن هذه الوسائل تجمع تحت مصطلح عام هو (الاعتماد النحوي)، ويتحقق هذا الاعتماد في شبكة هرمية متداخلة مِن الأنواع هي:

---

(١) ينظر اللسانيات ونحو النص: ١٩٧، وفي نظرية الأدب وعلم النص: ٢٢٣، والتكرار وتماسك النص: ١١، والدلالة والنحو: ٢٣٤، والنص والخطاب والاجراء: ١٠٣، واجتهادات لغوية: ٣٦٥، والسبك:٢، علم لغة النص (عزة): ٩٩، ونحو النص (الراضي): ١٠١، ولسانيات النص (بوقرة): ٣٧، ولسانيات النص (الخطابي): ١١، وعلم اللغة النصي (الفقي): ٨٩/١، ومدخل إلى علم لغة النص (غزالة): ١١، ٧١.

(٢) ينظر لسانيات النص (قياس): ٧٢.

(٣) ينظر في البلاغة العربية والاسلوبيات اللسانية: ٢٧٠، ٢٧١.

١. الاعتماد في الجملة.

٢. الاعتماد فيما بين الجمل.

٣. الاعتماد في الفقرة أو المقطوعة.

٤. الاعتماد فيما بين الفقرات، أو المقطوعات.

٥. الاعتماد في جملة النص[١].

ويرى د. محمد خطابي أن cohesion يراد به الاتساق، إذ يرى أن الاتساق يتجسد في الظواهر الشكلية والمعنوية، فهو لا يتم في المستوى الدلالي فحسب، وإنّما يتم أيضًا في مستويات أخرى كالنحو والمعجم، لذا أصبح بالإمكان الحديث عن الاتساق المعجمي وعن الاتساق النحوي[٢].

ويرى قسمٌ من الباحثين أن مصطلح التماسك هو أدق في التعبير عن cohesion فهو تعبيرٌ تنعكس فيه التحام المكونات الاساسية للنص، بما يؤهلهُ ليكون وحدة اتصالية متجانسة يُعقد بعضها مع بعض، حتى يفضي في الختام إلى انتهاء رسالة المبدع ويتفهمها المتلقي بناءً على الحُبكة الحاوية لهذا الكم مِن المعلومات عبر خيوط النص، فهو دفقة تواصلية بين المبدع والقارئ فهو كيفية تمكن القارئ مِن إدراك تدفق المعنى الناتج عن تنظيم النص، ومعها يصبح

---

(١) ينظر نفسه: ٢٢٦، ٢٢٧.

(٢) لسانيات النص (خطابي): ١١، ١٥.

وحدة اتصالية متجانسة[١].

ويستعمل فان دايك الاتساق ليدل به على الروابط الشكلية، والمعنوية[٢]، ويستعمل عبد القادر قنيني مترجم كتاب فان دايك (النص والسياق) الترابط، إذ يقول: وقد تستعمل عبارات أخرى للدلالة على مفاهيم متقاربة، فقد استعمل كل مِن هاليداي وهازان ١٩٧٦م مصطلح التئام cohesion، وإنّ كان أحيانًا في معنى أوسع مما نستعمل نحن فيه لفظ الاتساق، وفي مؤلفات أخرى وبالأخص في علم النفس والفلسفة يستعمل لفظ الترابط للدلالة على اتساق الخطاب وينتج مِن طريق مناقشتنا أنّ الترابط في اصطلاحنا هو نوع جد مخصوص مِن الاتساق، أعني مجموعة الشروط التي تحدد العلاقات أزواجًا، أي ضروب التعليق والتبعية بين الاحداث كما تعبر عنها الجمل المؤلفة وما تركب منها[٣].

ويذكر في النص أنّ مفهوم الإتساق مفصل، فهو عبارة عن خاصية سيمانطيقية للخطاب قائمة على تأويل كل جملة مفردة متعلقة بتأويل جملة أخرى، أما مصطلح الترابط فهو يشمل في الظاهر جانبًا واحدًا مِن اتساق الخطاب، أعني العلاقة المباشرة ذات الاتجاه الثنائي بين تلازم القضايا كافة[٤].

---

(١) ينظر التكرار وتماسك النص: ١٢، وعلم لغة النص (عزة): ١٨٤.

(٢) ينظر النص والسياق، حسب ترجمة قنيني: ٧١، ١٣٧.

(٣) ينظر النص والسياق: ١٧٩.

(٤) ينظر نفسه: ١٣٧.

ويرى د. تمام حسان أن Cohesion يراد به السبك[١].

وترى د. إلهام وعلي أن Cohesion يراد منه التضام[٢].

واستعمل د. تمام حسان هذا المصطلح ليدل به على أحد طرائق القرائن اللفظية[٣].

يقول د. سعد مصلوح في ردٍ على د. تمام: إنّ قبول التضام مصطلحًا مشتركًا بين نحو الجملة ونحو النص يوجب الحذر، إذ إنّ مظاهر التضام بالإضافة إلى الجملة غير مظاهر التضام بإضافتها إلى النص، إذ ميّز بين نوعين من التضام في نحو الجملة تضام بالمفهوم البلاغي وسماهُ (تواردًا)[٤]، وتضام بالمفهوم النحوي وجعله على ضربين هما التلازم والتنافي[٥]، أما مصطلح Cohesion فإنّه يتسع ليشمل جميع أنواع الربط في ظاهرة بنية النص[٦].

---

(١) ينظر النص والخطاب والاجراء: ١٠٣، ٣٠٣، واجتهادات لغوية: ١١.

(٢) ينظر مدخل إلى علم لغة النص (غزالة): ١١.

(٣) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٥، ٢١٦.

(٤) ينظر نفسه.

(٥) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٧.

(٦) ينظر في اللسانيات العربية المعاصرة: ٢٠٣، ٢٤٧، والسبك: ٥.

يمكن أنّ نوضح الاختلاف في ترجمة Cohesion في جدول[١]:

الانكليزية	الترجمة	الباحث
Cohesion	الاتساق	محمد خطابي، محمد الأخضر الصبيحي، ليندة قياس.
	التضام	إلهام أبو غزالة وعلي حمد.
	الترابط	عبد القادر القنيني.
	السبك	د. تمام حسان، أحمد عفيفي، محمد سالم أبو عفرة، خليل بن ياسر البطاشي.
	السبك، أو الربط الوصفي، أو التضامن	د. أحمد عبد الراضي
	التماسك	د. صبحي الفقي، عزة شبل، جودة مبروك محمد، إبراهيم خليل.
	الربط اللفظي	عزة شبل محمد

(١) ينظر لسانيات النص (قياس): ٢٦، وانتظام المعرفة للغوية: ٧٦.

وأرى أنّ مصطلح السبك أدق في الاستعمال، فهو رابط بين القديم والحديث، وإن كان وجودهُ في الدراسات القديمة لا يعدو المعنى إلى المفهوم، إذ ذكر لوصف النصوص الجيدة، ولعل الجاحظ (ت٢٥٥هـ) هو أول مَن ذكرهُ إذ يقول:«وأجودُ الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنّه قد أُفرغ إفراغًا واحدًا، وسُبِك سبكًا واحدًا، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان»[١].

فالسبك عندهُ ليس مصطلحًا، وإنّما هو معنىً أراد به وصف الجيد من الشعر ذي الأجزاء المتلاحمة، والمخارج السهلة.

فالجاحظ أورد هذا النص في حديثه عن تنافر الحروف، وعن إيراد الكلمة موقعًا ليس مرضيًا إلى جنب كلمة أخرى.

وذكر هذه الكلمة أيضًا أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) بعدما أورد أبياتًا مِن الشعر حيثُ وصفها بقوله:«فهذه الأبيات جيدة السبك حسنة الرصف»[٢].

وعرفه أُسامة بن منقذ (ت٥٨٤هـ) بقوله:«وأما السبك فهو أن يتعلق كلمات البيت بعضها ببعض من أوله إلى آخره»[٣]، وقال:«خير الكلام

---

(١) البيان والتبيين: ١/٦٧.

(٢) كتاب الصناعتين: ١٨٦.

(٣) البديع في نقد الشعر: ١٦٣، وينظر السبك:٢.

المحبوك المسبوك الذي يأخذ بعضه برقاب بعض»[١].

فالسبك وجوده تراثي، وإشارة علمائنا إليه لاسيما في الجانب اللغوي والنقدي، وهو في هذا الجانب لم يبلغ رتبة المفهوم بقدر ما ورد ضمن بيان المعنى وإنّ مجرد ذكرهُ ليصف لنا الجيد من الكلام دون غيره، إلا ما ورد عند ابن منقذ حين أشار إلى نظرة الربط للكلام من أوله إلى أخره، لكنه بقي عند هذا المفهوم دون أن يترتب عليه مجالات تخرجه من حّيز الربط بصورة عامة إلى الربط ذي الطرائق المعروفة في عصرنا الحديث.

لذا علينا أن لا نستجدي مصطلحًا للمفاهيم الحديثة، إذا كان هناك ما يناسبها في تراثنا.

تذهب الباحثة ليندة قياس إلى عدم استعمال مصطلح السبك الذي يحمل معنى الترابط الشكلي إلا أنّه شاع في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، إنّ استعمال العرب لهذا المصطلح يختلف نوعًا ما عن استعمال اللسانيين الغربيين له، ولذلك لا يحبذ تداوله في الدرس اللساني المعاصر، حتى لا تختلط المفاهيم القديمة بالحديثة، وحتى يبقى لكل علم خصوصياته ومنظومته الاصطلاحية التي تميّزهُ عن الحقول المعرفية الأخرى[٢].

هذا الرأي لابأس به إذا كان المصطلح قد أخذ مساحة في المجال المعرفي لبيان المفاهيم التي تحته، وهذا المصطلح لم يأخذ المساحة المناسبة له ولم

---

(١) أنفسهما.

(٢) ينظر: لسانيات النص: ٢٧.

يفصل في بيانه سوى أنهم استعملوه للوصف، وما ذكرهُ ابن منقذ لا يبين الصورة المتكاملة له، ويمكن القول إنّ علم النص قام على التراث البلاغي، وانتقال البلاغة إلى علم النص لا يعني أخذ المفاهيم العتيقة كما كانت موظفة؛ لأن هذا يؤدي إلى السقوط في التكرار، بل يجب إعطاؤها أبعادًا جديدة وتوسيعها إلى مجالات معرفية لم تكن من مجال اختصاصها في الماضي[١].

فالسبك أقرب إلى الظواهر الشكلية للنص، واستعمالنا لهذا المصطلح يدعونا لإخراج ما دخل ضمن البحث الشكلي للنص، علمًا أنّه ألصق بالمباحث المعنوية للنص أقصد بذلك الحبك المعجمي، وإن كان لفظيين شكليين إلا أنّ ما يدعو إلى إيجادهم الجانب الدلالي لا القواعدي.

السبك في اللغة من: سبكت الفضة وغيرها أسبكها سبْكًا، إذا أذبتها وخلصتها من خبيثها[٢].

واصطلاحًا هو: أنْ تتعلق كلمات البيت، أو الرسالة أو الخطبة بعضها مع بعض من أول الكلام إلى آخره، لهذا قيل: «خير الكلام المسبوك المحبوك الذي يأخذ بعضه برقاب بعض[٣].

ويعرّف في نحو النص بأنّه: الوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرارية في ظاهر النص أي الأحداث اللغوية التي ننطق بها، أو نسمعها

---

(١) ينظر نظرية النص (خري): ٢٤.

(٢) ينظر جمهرة اللغة: ١/٣٣٩، والمصباح: ٢٦٥.

(٣) ينظر معجم البلاغة (العربية): ٢٧٦.

في تعاقبها الزمني، التي نخطها أو نراها، بما هي كم متصل على صفحة الورق، وهذه الأحداث ينتظم بعضها مع بعض تبعًا للمباني النحوية ولكنها لا تشكل نصًا إلا إذا تحقق لها من وسائل السبك ما يجعل النص محتفظًا بكينونته واستمراريته[١].

تمثل أدوات الربط أي السبك بوسائل داخل النص الجزء الرئيس والمسؤول عن انتظام أجزاء النص، وهي تمثل قواعد نحو النص[٢]، فالسبك هو أبرز عناصر الموضوع في نحو النص، بمعنى أنّ التحليل النصي يعتمد أساسًا على السبك في تحقيق النصية من عدمه، فهو يعني بالعلاقات بين أجزاء الجملة، وبالعلاقات بين جمل النص أيضًا، وبين فقراته، بل بين النصوص المكونة للكتاب، مثل السور المكونة للقرآن الكريم[٣].

قدمت الدراسة النصية شكلين لوسائل الربط وهما:

الأول: ما جاء في كتاب هاليدي ورقية (Cohesion in English) وترجم العنوان خطابي (الاتساق في اللغة الإنكليزية)[٤]، وترجمهُ غيرهُ

---

(١) ينظر في البلاغة العربية والاسلوبيات للسانية: ٢٢٧.

(٢) ينظر لسانيات الخطاب (بوقره): ٣٩.

(٣) ينظر علم اللغة النصي (الفقي): ١/٩٧، عبّر الفقي عن السبك بالتماسك وعرف التماسك بما يوازي نحو النص فجعله شاملًا للأدوات الشكلية والدلالية التي تسهم في ربط النص داخليًا وخارجيًا: ١/٩٦، وهذا الذي ذهب إليه يدعو إلى عدم الفصل بين عمل الظواهر النصية والمعاني النصية وما قدمناهُ، وإنما هو قريب من المصطلح الذي يؤلف جزءًا من نحو النص.

(٤) ينظر لسانيات النص (خطابي): ١١.

بالسبك[١]، وبعضهم بالتماسك[٢]، أو التضام[٣] حسب نظرة الباحث في هذا المفهوم، ونختار كما قدمنا مصطلح السبك، اشتمل هذا الكتاب الصادر بلندن عن دار لونكمان سنة ١٩٧٦م، الذي يتألف من مدخل وسبعة فصول، خصص المدخل لتحرير بعض المفاهيم مثل: النص، والنصية، والسبك (الاتساق)، ...الخ، وخصصت ستة فصول لبحث مظاهر السبك الآتية: الإحالة والاستبدال، والحذف، والوصل، والحبك العجمي، ومعنى السبك، وفي الفصل السابع حُللت فيه نصوص متنوعة تطبيقًا لما صيغ في الفصول السابقة[٤]، اشتمل على وسائل السبك وهي الإحالة، والاستبدال، والوصل والحبك المعجمي[٥]، وهذه الدراسة قائمة على كيفية تشكيل النص، وأنّ نحو النص ما هو سوى دراسة الاعتبارات اللغوية الخمسة الرابطة بين جمل متتالية خطية[٦].

الثاني: الوسائل التي ذكرها بوجراند في كتابه (النص والخطاب والإجراء) الذي ترجمه د. تمام حسان وهي ثماني وسائل: إعادة اللفظ والتعريف، واتحاد المرجع والإضمار بعد الذكر، والإضمار لمرجع متصيد،

---

(١) ينظر النص والخطاب والإجراء: ١٠٣، واجتهادات لغوية: ٣٦٥.

(٢) ينظر علم اللغة النصي (الفقي): ٨٩/١.

(٣) ينظر مدخل إلى عل لغة النص (غزالة): ١١.

(٤) ينظر لسانيات النص (خطابي): ١١.

(٥) ينظر نفسه.

(٦) ينظر نحو النص (أبو خرمه): ٨١.

والحذف والربط[١].

إنّ ما ذكرهُ بوجراند يعود في دراسته إلى ما ذكرهُ هاليدي ورقية، أي قضية الإضمار تعود إلى الإحالة فالإضمار عند بوجراند هو:

١. الإضمار بعد الذكر وهو نوع من الإحالة المشتركة يأتي فيه بعد الضمير بعد مرجعه في النص السطحي.

٢. الإضمار قبل الذكر وهو نوع من الإحالة المشتركة يأتي فيه الضمير قبل مرجعه في النص السطحي.

٣. الإضمار لمرجع متصيد وهو الإتيان على أمرٍ ما غير مذكور في النص مطلقًا غير أنّه يمكن التعرف عليه من سياق الموقف[٢].

وأما إعادة اللفظ فهو التكرار الفعلي للعبارات[٣]، أي يدخل ضمن ما أسماه هاليدي ورقية بالنظم المعجمية.

وأما الربط فهو يتضمن وسائل متعددة لربط المتواليات السطحية بعضها مع بعض بطريقة تسمح بالإشارة إلى العلاقات بين مجموعات من معرفة العالم المفهومي للنص[٤]، والمراد به عند هاليدي ورقية بالوصل.

---

(١) ينظر النص والخطاب والإجراء: ٣٠١.

(٢) ينظر نفسه.

(٣) ينظر النص والخطاب والإجراء: ٣٠١.

(٤) ينظر نفسه.

وأما التعريف فهو وضع للعناصر الداخلة في عالم النص حين تكون وظيفة كل من هذه العناصر لا تحتمل الجدل في سياق الموقف، ومعنى أن تُحدِدَ الوضع باسم علم أو بصفة معرفة[١]، وأرى أنّ هذا يرجع إلى الإحالة أيضًا.

ويجمع د. أحمد عفيفي بين الوسائل التي ذكرها هاليدي ورقية وبوجراند، إذ يقول:«وفيما يلي نقدم حصرًا الوسائل الترابط النصي Cohesion وهي:١. إعادة اللفظ، ٢. التضام، ٣. التعريف، ٤. الإحالة، ٥. الاستبدال، ٦. الحذف»[٢].

وأرى أنّ هذا الذي ذكر من وسائل سبك هي مشتركة بين اللغات، لكن قد تنفرد لغة عن طريق وجود روابط أخرى غير التي ذكرت، كما في لغتنا العربية الفصحى إذ نجد فيها ربط يهيمن على هذه الروابط مطلقًا وهو رابط الإعراب المتمثل بالعلامة الإعرابية والموقع الإعرابي[٣]، وستتناول هذه الظاهرة في أثناء البحث.

وأرى أن هذه الروابط التي ذُكِرت كوسائل للسبك لا تدخل كلها تحت عمله، بل الداخل ضمن وسائل السبك هو الإحالة والحذف، والاستبدال، والربط، أي الوصل والفصل، وهذه ترجع في حقيقتها إلى ثلاث صور هي:

١. الوسائل الاسمية، أي السبك الاسمي.

---

(١) ينظر نفسه.

(٢) نحو النص (عفيفي):١٠٥.

(٣) ينظر بناء الجملة العربية: ٧٨-٧٩.

٢. الوسائل الفعلية، أي السبك الفعلي.

٣. الوسائل الحرفية، أي السبك الحرفي.

وأما الإعراب فهو داخل هذه الظواهر الشكلية فضلًا عن الظواهر المعنوية.

هذه الظواهر السبكية قد لا توجد كلها في النص، بل قد يرد منها شيء، أو شيئان، أو كلها، حسب النص.

الإعراب وأثرهُ في السبك:

تعد ظاهرة الإعراب من أوضح الظواهر اللغوية للغة العربية، إذ لا تشاركها لغة سامية أخرى في حياتها[١]، يقول يوهان فك: «لقد احتفظت العربية الفصحى، في ظاهرة التصرف الإعرابي، بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية»[٢].

فالإعراب لغة من (عرب)، وتدل هذه على معانٍ كثيرة منها:

الأول: أنّه منقول من الإعراب الذي هو البيان، ومنهُ قول النبي (7): «الثيبُ يُعرب عنها لسانها»[٣]، أي يبين والمعنى على هذا أنّ الإعراب يبيّن

---

(١) ينظر العلامة الإعرابية: ١٥٥.

(٢) العربية: ١٥.

(٣) ذكر في (سنن ابن ماجة) رقم/ ١٨٧٢:١/٦٠٢، واللفظ فيه: الثيب تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها ٧، والنهاية في غريب الحديث: ٣/ ٢٠٠.

معنى الكلمة كما يبين الإنسان عما في نفسه.

الثاني: أنّه مشتق مِن قولهم عربت معدة البعير إذا فسدت، وأعربتها، أي أصلحتها، والهمزة للسلب والإزالة، فالإعراب يزيل عن الكلام التباس معانيه.

الثالث: أنّه منقول من التحبب، ومنه امرأة عروب إذا كانت متحببة إلى زوجها والمعنى على هذا أنّ المتكلم بالإعراب يتحبب إلى السامع.

الرابع: أنّه منقول من أعرب الرجل، إذا تكلم العربية؛ لأنّ المتكلم بغير الإعراب غير متكلم بالعربية؛ لأنّ اللغة الفاسدة ليست من العربية، والمعنى على هذا أن المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية[١].

وأما الإعراب في الاصطلاح فله مذهبان لتعريفه، إذ هو إما لفظي، أو معنوي.

أما الإعراب اللفظي فهو: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرفٍ، أو سكون، أو حذف[٢]، أو هو أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ يجلبه العامل في آخر

---

(١) ينظر المغني: ١/٢١١، ومجمل اللغة: ٢/٦٤٤، وجمهرة اللغة: ١/٣١٩، ولسان العرب: ١/٤٢٨ (عرب)، والقاموس: ١/١٠٢، والمصباح المنير: ٤٠٠، والاشباه والنظائر: ١/٨٢، والنحو وكتب التفسير: ٩٣.

(٢) ينظر شرح التسهيل: ١/٣٣، والتذييل: ١/١١٥، وشرح التسهيل للمرادي: ٨٢، وحدود النحو للأبذي: ٦١.

المعرب[١].

أما الإعراب المعنوي فهو: تغيير في آخر الكلمة، أو ما كالآخر لعامل دخل عليها نفسها[٢]، أو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا[٣].

يقول ابن جني في حديثه عن الإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباهُ، وشكر سعيدٌ أبوهُ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرْجًا واحدًا لاستبهم أحدهم من صاحبه»[٤].

فالإعراب إنّما وضع للفرق بين المعاني، في نحو قولك: ما أحسن زيدًا!، إذا تعجبت من حسنه، وما أحسن زيدٌ، إذا نفيت إحسانه، وما أحسنُ زيدٍ؟ إذا استفهمت عن حسن شيءٍ فيه، فلو ذهب الإعراب لاختلطت المعاني، ولم يتميّز بعضها عن بعض، وتعذر على المخاطب فهم ما أُريد منه، فوجب لذلك

---

(١) ينظر شرح ابن الناظم: ١٦، وشرح قطر الندى: ٤٥، وشرح الحدود النحوية: ١٢١، وموسوعة المصطلحات النحوية: ٨٢٦/١.

(٢) ينظر كتاب المقتصد: ٩٨/١، وارتشاف الضرب: ٨٣٣/٢، والنكت الحسان: ٣٤، والتذييل: ١١٦/١، شرح الحدود النحوية: ١٢٣.

(٣) بحثت هذه المسألة في رسالتي للماجستير المسومة (الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية لعلي بن معصوم المدني (ت١١٢٠هـ) دراسة تحليلية)، وقدمت الرأيين مع وجهة نظر الباحث، ينظر الحدائق الندية: ١١٧-١٢٥.

(٤) الخصائص: ٣٥/١.

تعليم هذا العلم إذ هو أُكد أسباب الفهم[١].

فالإعراب يربط بين تراكيب الكلام الاسمي، والفعلي، هو في النص العربي الفصيح نفسه الذي بين أجزاء النص الواحد أو مع مجموعة نصوص في نص واحدٍ يجمعها، فاللحن الذي كان سببًا في وضع النحو لم يكن سببه المركب الإسمي أو الفعلي بل كان سببه النص فاللحن لا يقع في التراكيب الإسنادية إلا قليلًا لكن المشكلة تكمن في النص، قال تعالى: ((أنّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُهُ)) [التوبة/٣]، إذ قرأها اللاحن بالكسر وجعلها عطفًا على (المشركين)[٢]، فهو ربط النص لكنه أخفق في بيان المعنى المقصود وجعل براءة الله تعالى واقعة على المشركين والمعطوف بعدها، فالربط بالواو لم يؤدِ الغرض التام للمعنى داخل النص، وإنّما الحركة الإعرابية هي التي تبين المعنى المقصود والمراد من العطف.

وفي لفظ (رسوله) قراءتان الرفع[٣]، والنصب[٤]، فأما الرفع فعطفٌ على الضمير في (بريٌ)، أو على محل (أنّ) المفتوحة واسمها، وأما النصب

---

(١) ينظر الإيضاح في علل النحو: ٦٩، والصاحبي: ٨١، وكتاب تنبيه الألباب: ٢١.

(٢) ينظر الإيضاح في علل النحو: ٨٩، ونزهة الألباء: ١٩، والمفصل: ٣٤، وموسوعة المصطلح النحوي: ١/ ٧٢، وجعلها بعضهم قراءة شاذة وجعل الواو حرف قسم ورسوله اسمًا مقسومًا به مجرورًا، أو عطفًا على الجوار، ينظر البحر: ٥/ ٦.

(٣) قرأ الجماعة بالرفع، ينظر البحر: ٥/ ٦، ومعجم القراءات: ٣/ ٣٤٣.

(٤) قرأ بالنصب ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وزيد بن علي وابن عباس، ينظر إعراب القراءات الشواذ: ١/ ٦٠٧، والمصباح الزاهر: ١/ ٤٢٣، والبحر: ٥/ ٦، ومعجم القراءات: ٣/ ٣٤٤

فعطفٌ على اسم (أنّ)، أو لأنّ الواو بمعنى (مع)[١].

وأرى أنّ العطف هنا ليس من باب عطف المفرد على المفرد، إنّما من عطف الجملة على الجملة[٢]، والنص هو الذي يفرض هذا المذهب فالسورة ابتدأت: ﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١ فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٢ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٣ ﴾ [التوبه/١، ٢، ٣].

الملاحظ أن لفظ الجلالة من أول السورة إلى هذا الموضع جاء مقرونًا معه ذكر رسول الله حتى هذا الموضع ليؤكد هذه البراءة بجملتين مع الحذف الذي تدل عليه الجملة الأولى إذ تقديرها أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ بريءٌ منهم، ويصح النصب أيضًا فيكون التأكيد بالجملة مع الحذف أقوى من التأكيد بالمفرد.

ومن النماذج التي تؤيد ما ذكرناه ما يأتي:

---

(١) ينظر إعراب القرآن: ٣٨١، وتفسير جوامع الجامع: ٤٦/٢، والبحر: ٦/٥.

(٢) ينظر البحر: ٦/٥.

١. قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)) [المائدة/٦] ذكرت الآية قضية الوضوء الذي هو مقدمة الصلاة وفصّلت الأجزاء التي يراد تطهيرها من جسم الإنسان المكلف وهي الوجه واليد وأعطاهما حكم الغُسل، ثم جاء بحكم آخر وهو المسح موجهًا به الرأس، وهنا لا خلاف فيما ذكرت الآية، إنّما خلافه في حكم الرجلين فالواو ربطت عطفًا ليس غير، لكن حركة الرجلين سواء كانت فتحًا أو كسرًا قد أعطت بعدًا آخر لقضية الربط وإصدار الحكم إما مسحًا وإما غسلًا.

إذ وردت قراءتان في ﴿ وَأَرْجُلَكُم ﴾ الفتح نصبًا والكسر جرًا[1]، فالذي قرأها بالفتح جعلها عطف جملة على الغُسل، وخرجوا قراءة الجر على الجوار، يقول الأخفش (ت٢١٥هـ): ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة/٦] فردّهُ إلى الغسل في قراءة بعضهم؛ لأنّه قال: ﴿ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [المائدة/٦]، وقال بعضهم في جرِّ أرجلِكم على المسح، أي: وامسحوا بأرجلِكم، وهذا من باب الجر على الإتباع وهو في معنى: الغُسل؛

---

(١) قرأ نافع والكسائي وابن عامر وحفص عن عاصم من السبعة بالنصب وابن مسعود ويعقوب والأعشى وابن عباس بالنصب أيضًا وعليه رسم المصحف، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم وحمزة من السبعة بالجر، وأبو جعفر وخلف وأنس وعكرمة ويحيى بن ثابت، والباقر عليه السلام والأعمش بالجر أيضًا، ينظر كتاب السبعة: ٢٤٢، ٢٤٣، والحجة لابن خالويه: ١٢٩، والكشف: ٤٤٥/١، والنشر: ٢٥٤/٢، والمصباح الزاهر: ٣٥٩/٢، والعنون: ٨٧، ومعاني القرآن للفراء: ٣٠٢/١، والتبيان: ٤٥٢/٣، ومجمع البيان: ١٦٣/٣، ومعجم القراءات: ٢٣١/٢

نحو هذا جحر ضبٍّ خربٍ، والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار[١].

يقول الفراء (ت٢٠٧هـ): ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة/٦] مردودة على الوجوه[٢].

فالنصب لمن غسل عطفًا على الوجوه وهذا عندهم من التقديم والتأخير وهو جائزٌ مع الواو قال تعالى:﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران/٤٣]، إذ المعنى واركعي واسجدي؛ لأن الركوع قبل السجود[٣].

ويشير أصحاب الغسل للرجلين أنهما ضُرِبَ لهما حدٌ كما ضُرِبَ حدٌّ لغُسل اليدين، فالحد يدل على الغسل[٤].

يقول الزمخشري: «قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهى عنه، فعطفت على الثالث المسموح لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل: ﴿ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ فجيء بالغاية إماطة لظنِّ يحسبها ممسوحة؛

---

(١) معاني القرآن (الأخفش): ١/٢٧٧.

(٢) معاني القرآن (الفراء):١/٣٠٢.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/١٢٣.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/١٢٣، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢٦٩.

لأن المسح لم تضرب له غاية في التشريع»[١].

ويستدل أصحاب الغُسل على غُسل الرجلين، وإن كانت القراءة بالكسر، فهو كسر للجوار[٢].

وأدلة الغُسل التي قدمها أصحابها لا تستقيم مع ضوابط الربط مطلقًا من عدة جوانب هي:

الأول: أنّ قراءة النصب وعطفها على الوجوه غير صحيحة للفصل بجملة ذات حكم ليست اعتراضية[٣]، فلا يجوز أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية مبتدأة[٤]، ويعد ابن عصفور (ت٦٦٩ه) هذا الفصل الواقع بين المعطوف والمعطوف عليه بالجمل ذات الحكم من أقبح المواضع[٥]، وهذا العطف مخل بنظم الكلام، لأنّه يصير من قبيل: (ضربت زيدًا وعمرًا، وأكرمت خالدًا وبكرًا) بجعل (بكرًا) عطفًا على (زيدًا) وإرادة أنّه مضروب لا مكرم، وهذا مستهجن جدًا تنفر منه الطباع ولا تقبله الأسماء،

---

(١) الكشاف: ١/٦٤٥، وينظر تفسير البيضاوي: ١/٢٥٧، وتفسير النسفي: ١/٣٨١، والبحر: ٣/٤٣٨، وعبر عنه بأنّه تأويلٌ في غاية التلفيق وتعمية الأحكام.

(٢) ينظر معاني القرآن (الأخفش): ١/٢٧٧.

(٣) ينظر شرح شذور الذهب: ٣٣٢، والبحر: ٣/٤٣٨، وتوجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية: ٢٠٠.

(٤) ينظر توجيه مشكل القراءات العشرة الفرشية: ٢٠٠.

(٥) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١/٢٦٢، ٢٦٣.

فكيف يحتجُّ إليه، أو يحمل القرآن عليه[١].

الثاني: أنّ الحد في الأرجل يوجب العطف على الوجوه، أي كما أفادت ﴿ ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾، وهذ مخالف لقواعد اللغة العربية؛ لأنّ العامل في المعطوف واحد[٢]، بسبب تقوية حرف العطف له[٣]، فالفعل هنا < ٱغْسِلُوا ﴾ الواقع على الوجه واليدين و(إلى) متعلقة به وهي لانتهاء غايته وقد جعل غايته المرفقين فليس بعد غسلهما غُسلا أصلًا، والوجه مغسولٌ فغسله قبل المرفقين البتة، ولا يجوز أن تكون كلمة ﴿ إِلَى ﴾ غاية للغسل باعتبار وقوعه على اليدين فقط؛ لأنّه بهذا الاعتبار مغاير للغسل الواقع على الوجه، فيصير العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه، وهو خلاف ما تقرّر في العربية، وقس على هذا مسحَ الرجلين[٤].

فإلى مع الغسل لا تعني نهاية الغاية، بل فيها خلاف، فمنهم مَن رأى الأول وعليه جمهور علماء العامة[٥]، والثاني قول الإمامية الاثني عشرية من أنّ

---

(١) ينظر الأربعون حديثًا: ١١٦.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١/٢٦٥، والمحصول: ٢/٨٨٢.

(٣) ينظر الأربعون حديثًا: ١٠٨.

(٤) ينظر نفسه.

(٥) ينظر الكشاف: ١/٦٤٤، وتفسير البيضاوي: ١/٢٥٧، وتفسير النسفي: ١/٣٨٢، وتفسير البحر: ٣/١٦٤.

إلى تعني (مع)[١]، كقوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران/٥٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [النساء/٢]، فإلى هنا تعني المصاحبة[٢].

وردّ الطبرسيّ ما ذهب إليه الزمخشري بقوله: «وهذا كلامٌ فاسد – يعني مظنّة الإسراف –، لأنّ حقيقة العطف تقتضي أن يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه، وكيف يكون المسحُ في معنى الغسل وفائدة اللفظين مختلفة ولفظ التنزيل قد فرّق بين الأعضاء المغسولة والأعضاء الممسوحة؟! وأما قولُه: (لم يضرب للمسح غاية) فمِنْ ما لا يخفى فسادهُ؟ لأنّ ضرب الغاية لا يدل على الغسل، فلو صرح فقيل: (وامسحوا بأرجلِكم إلى الكعبين) لم يكن منكرًا، ولم يشك أحدٌ في أنّه كان يجب المسح إلى الكعبين فكذلك إذا جُعِل في حكم الممسوح بالعطف عليه»[٣].

الثالث: أنّ قراءة الجر هي للجوار، وهذا مردود بلا نزاع، يقول الزجاج: «قال بعض أهل اللغة: هو جرٌّ على الجوار، فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات اللغة»[٤].

---

(١) ينظر تفسير التبيان: ٣/٤٥٠، ومجمع البيان: ٣/١٦٤، وتفسير جوامع الجامع: ١/٤٧٨، وتفسير الصافي: ٣٠٦.

(٢) ينظر التذييل: ١١/١٦٣، وهمع الهوامع: ٢/٤١٤.

(٣) تفسير جوامع الجامع: ١/٤٧٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢/١٢٣.

ويقول ابن النحاس:«قال الأخفش: ومثلهُ (جحر ضبٍ خربٍ)، وهذا القول غلطٌ عظيم لأنّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنّما هو غلطٌ ونظيرهُ الأقوى»[١].

ويرد ابن هشام الأنصاري حكم الجوار في الآية بقوله: «وخالفهم في ذلك المحققون، ورأوا أنّ الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف؛ لأنّ حرف العطف حاجزٌ بين الاسمين ومبطلٌ للمجاورة، نعم لا يمتنع في قياس الخفض على الجوار على عطف البيان؛ لأنّه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع»[٢].

ثم ذكر:«أنّ الحمل على المجاور حمل على شاذ، فينبغي صون القرآن عنه»[٣].

ويروي الدماميني (ت٨٢٨هـ) قوله: «قلت أخبرني صاحبنا الشيخ: شمس الدين محمد بن الختعي المعروف بابن الشارق، وكان من العدول الثقاة، رحمه الله، أنّه كان بيده كراسة من تفسير الثعلبي، أو غيره، الشك مني، وفيها ﴿وَأَرْجُلِكُم﴾ في آية الوضوء مخفوضٌ على الجوار، قال: فجئت إلى الشيخ جمال الدين بن هشام يعني صاحب المغني، وهو جالسٌ بمصر بجامع عمرو بن العاص، فأريتُه الكلام المذكور في تلك الآية طالبًا أن يتكلم عليه، فنظر في

---

(١) إعراب القرآن: ٢٨٠.

(٢) شرح شذور الذهب: ٣٣٢.

(٣) نفسه.

تلك الكراسة، ثم ألقاها إلي، وقال لي بحدة خُذ واكْشُطْ هذا الكلام وارمِ به في وجه صاحبه، فتركته ومضيت»[١].

إنّ هذه الأدلة تؤكد عدم دقة مَن ذهب إلى الغُسل، وأنّ العطف مع حركته تربط واقع الحكم غُسلًا، وأما الذين ذهبوا إلى المسح فإنّ الدليل الذي قدموهُ لا يبتعد عن دقة القواعد وضوابط النص، فهم أقرب إلى الصواب، بل هم سدنتُهُ سواء كانت القراءة بالنصب، أم الجر.

قال الطبرسيّ في بيان النص ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾: قرئت: بالجرّ، والنصب، فالجر للعطف على اللفظ، والنصبُ للعطف على محلِّ الجار والمجرور[٢].

وقال الشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) في تَبْيِيْن قوله تعالى ﴿وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قال: عطفٌ على الرؤوس فمن قرأ بالجر ذهب إلى أنّه يجب مسحها، كما وجب مسح الرأس، ومَن نصبها ذهب إلى أنّه معطوف على موضع الرؤوس؛ لأن موضعها نصب لوقوع المسح عليها، وإنّما جر الرؤوس لدخول الباء الموجبة للتبعيض[٣].

ويقول أبو عبد الله الخطيب (ت٤٢٠هـ) بعد إيراده عدة وجوه لإثبات

---

(١) تحفة الغريب قسم التركيب: ٢/٨٠٠.

(٢) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/٤٧٨.

(٣) ينظر التبيان: ٣/٤٥٢.

الغسل التي لا تقوم دليلًا على صحتها بعضها ذكرناها يقول: «ما ذهب إليه الإمامية من أنّ المسح هو الواجب في الرجل دون الغسل، واحتجوا بظاهر الكتاب بما روي عن علي عليه السلام أنّه قال: نزل الكتاب بالمسح والسُنَّة الغسل، أي الواجب المسح وما زاد عليه من بلوغ الغُسل سنة، وربما رُوي عن ابن عباس أنّه قال: الوضوء غسلتان ومسحتان، وبما روي عن عكرمة أنّه كان يمسح على رجليه، ويسقطه في التيمم، وهذا قياسٌ لهم قالوا: لو كان غسلُهما فرضًا لوجب إمرارُ التراب عليهما، كما وجبَ في سائر ما فرْضُهُ الغسلُ، وسقط ما فرْضُهُ المسح، قالوا: ففي التيمم دليل واضحٌ على أنّ حكمه حكم نظيره، وهو المسح لسقوطه في هذه الحال كسقوطه، والوجوه التسعة التي ذكرنا قبلُ تبين طريقة الغَسلِ، وإن كانت أدلة المسح قوية بظاهر الكتاب والخبر والقياس»[1].

إنّ هذا الربط وبيان الحكم فيه يحتاج في توضيحه إلى مورد التناص، فالروايات التي ذكرت الغسل وردت عند جمهور العامة فقط، وأما ما ورد في المسح فقد ورد عندهم وعند الخاصة.

---

(١) كتاب المجالس: ٢١٩، ما ذكره من وجوه تسع، هي مردودة جملة وتفصيلًا، فما ذكرهُ من الباب النحوي فقد نقلت ضعفه وعدم مطابقته لقوانين اللغة، وأما الروايات أي التناص في كتب العامة والخاصة، فقد اتفقوا في نقل المسح، ولكنهم لم يتفقوا في نقل الغسل، والروايات التي رويت عن أئمة أهل البيت فهي المسح مطلقًا، فعن الباقر عليه السلام أنّه سئل عن قول الله عز وجل: < وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ >، على الخفض أم على النصب؟ قال: بل هي على الخفض، وروي عن ابن عباس أنّه قال: μ الوضوء غسلتان ومسحتان مَن باهلني باهلته ٧، ينظر تفسير الصافي: ٣٠٦.

٢. قال تعالى: ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ٧٨ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ يُسَبِّحۡنَ وَٱلطَّيۡرَۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ٧٩ وَعَلَّمۡنَٰهُ صَنۡعَةَ لَبُوسٖ لَّكُمۡ لِتُحۡصِنَكُم مِّنۢ بَأۡسِكُمۡۖ فَهَلۡ أَنتُمۡ شَٰكِرُونَ ٨٠ وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةٗ تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦٓ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَاۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيۡءٍ عَٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء/٧٩،٧٨، ٨٠، ٨١].

يقول الطبرسيّ إنّ (الريح) عطفٌ على ﴿ ٱلۡجِبَالَ ﴾، كانت الريح مطيعة (لسليمان) إذا أراد أن تعصف عصفت، وإذا أراد أن تَرخي رخت وذلك قوله تعالى: ﴿ رُخَآءً أَصَابَ حَيۡثُ ﴾ [ص/٣٦] وكان هبوبها على حسب ما يريد[١].

إنّ الربط في الآية مع الآيات التي سبقتها هو العلامة الإعرابية في لفظ الريح وهو النصب عطفًا على قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ ﴾ [الأنبياء/ ٨٠]، إذ عطف سبحانه بقصة سليمان على ما تقدم فقال: ﴿ وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ ﴾ أي وسخرنا لسليمان الريحَ[٢]، يقول

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/٥٣٤.

(٢) ينظر مجمع البيان: ٧/٥٨.

الزمخشري:«قُرِئَ:(الريح) و(الرياح) بالرفع والنصب فيهما[١]، فالرفع على الابتداء، والنصب على العطف على الجبال»[٢].

فالنصب إما على تقدير فعلٍ مضمر يدل عليه السابق، أو أن تجعلَهُ معطوفًا على الجبال[٣]، فالحركة الإعرابية أدت إلى الربط مع وجود الواو في ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ﴾، وأما الرفعُ فعلى الابتداء وهذه تفيد القطع، يقول ابن النحاس (ت٣٣٨هـ): بالرفع قطعٌ من الأول، ورفعٌ بالابتداء، كما تقول: أعطيت زيدًا درهمًا ولِعمرٍو دينارٌ[٤].

فالنصب إما من عطف الجمل إذا قدرنا فعلًا، أو من عطف المفردات إذا جعلناهُ على الجبال.

٣. قال تعالى: ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ

---

(١) قرأ الجمهور (الريحَ) بالفتح نصبًا وعليها رسم المصحف، وقرأ عبد الرحمن الأعرج المعروف بابن هرمز، والكسائي عن أبي بكر عن عاصم، ويحيى الجعفي والسلمي (الريحُ) بالإفراد والرفع، وقرأ الحسن وأبو رجاء والمفضل وأبو جعفر وأبو المتوكل وأبو الجوزاء (الرياح) بالجمع والنصب، وقرأ أبو حيوه والسلمي وأبو عمران الجوني (الرياح) بالجمع والرفع، ينظر مختصر ابن خالويه: ٩٣، وإعراب القرآن (النحاس): ٥٥٨، والقطع والائتناف: ٣٣٥، املاء ما مَن به الرحمن: ٢/١٣٥، وإعراب القراءات الشواذ: ٢/١١٢، والبحر: ٦/٣٣٢، ومعجم القراءات: ٦/٤٢.

(٢) الكشاف: ٣/١٣٠.

(٣) ينظر الكشاف: ٣/١٣٠، وإعراب القرآن (النحاس): ٥٥٨، والبحر: ٦/٣٣٢، وإعراب القرآن (القاضي): ٦٥٤.

(٤) ينظر إعراب القرآن (النحاس): ٥٥٨.

هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ
لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴿٦٤﴾ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ
جَهَنَّمَ ۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾ إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴿٦٦﴾
وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾
وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى ٱللَّهُ حَرَّمَ
إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ
ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ
عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا
رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴿٧١﴾
وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا ﴿٧٢﴾
وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا۟ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴿٧٣﴾
وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ
وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا۟
وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا ﴿٧٥﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۗ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا
﴿٧٦﴾ [الفرقان/٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦]، يقول الطبرسي:«﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ مبتدأ خبرهُ في آخر السورة قوله: ﴿ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ ﴾، ويجوز أن يكون خبرهُ ﴿ ٱلَّذِينَ

يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ ﴾»[١].

فالمبتدأ (عبادُ الرحمن) وخبرهُ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ ﴾، وما بينهما من صفات تعود للعباد الذين يكون جزاؤهم الغُرفات وهي العلالي في الجنة وقد وحدت اقتصارًا على الواحد الدال على الجنس[٢].

ويرى الأخفش أنّ (عباد الرحمن) مبتدأ لا خبر له إلا في المعنى[٣]، فهذا محال فكل مسند إليه لابد أن يكون له مسند[٤]، والقول الذي يؤكد على أن ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ هو الخبر هو الذي يجانب الصح، فإنّ الإحالة تؤكد أن أولئك تشير إلى كل الأوصاف التي ذكرت قبلها من قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ وهذه الأوصاف مجموعة كلها لعباد الرحمن، فالإحالة هي لعباد الرحمن الموصوفين بهذه الصفات والذين جزاؤهم الغرفة، أضف إلى ذلك أن ذكر عباد الرحمن إنّما هو لعباد الله المنكرين الجاحدين بالضد لذلك ذكر عباد الرحمن وعرف بصفاتهم وجزائهم، الملاحظ أن الإعراب كان له أثرٌ واضحٌ في ربط الآيات بعضها مع بعض من حيثُ

---

(١) تفسير جوامع الجامع: ٢/ ٦٦٠، وينظر الكشاف: ٣/ ٢٩٦، ومجمع البيان: ٧/ ١٧٨، وإعراب القرآن (النحاس): ٦٠٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ١١٨.

(٢) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/ ٦٦٤، والكشاف: ٣/ ٣٠٢.

(٣) ينظر معاني القرآن (الأخفش): ٢/ ٤٥٩.

(٤) ينظر القطع والائتناف: ٣٧٠.

الصفات والخبر والذي دلّ على ذلك هو الإحالة في اسم الإشارة.

يقول الزجاج: ﴿ وَعِبَادُ ﴾ مرفوعٌ بالابتداء، والأحسن أن يكون خبر الابتداء ههنا ما في آخر السورة من قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ ﴾، كأنّه قال: وعباد الرحمن الذين هذه صفاتهم كلها - إلى قوله: ﴿ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾»[1].

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٤/٥٩.

المبحث الثالث

المكونات المعنوية

الظواهر

الدلالية – التداولية

الحبك (Coherence)

تتعدد المصطلحات التي تُبيِّن مفهوم المصطلح (Coherence) بين الباحثين العرب في بيان ما يناسب هذا المفهوم من مصطلح لغوي عربي فيذكر الباحثون مجموعة من المصطلحات منها: (الحبك، والانسجام، والاتساق، والتعليق، والتقارن، والالتحام، والربط المفهومي، والتماسك المعنوي)[1]، وهذه المصطلحات تبين الجوانب المعنوية للربط النصي التي لا تظهر على سطح النص بل نتبيّنُها عن طريق الظواهر اللغوية الشكلية بما تحمله من قصد وإفادة.

إن هذه الظواهر المعنوية تتجاوز الوسائل الصوتية، والمعجمية والنحوية إلى مستويات أعلى من التحليل كالمستوى الدلالي والتداولي، وهذه

---

(١) ينظر في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: ٢٢٨، ولسانيات النص (خطابي): ٣٤، اجتهادات لغوية: ٣٧٠، ومدخل إلى علم لغة النص (غزالة): ٢٦، ١٢٠، والترابط النصي: ٧٥، وإشكالات النص: ٢٢١، ونحو النص (الراضي): ١٠٩، والنص والسياق: ٢٠٥، وعلم اللغة النصي (الفقي): ٣٣/١، ٩٦، وعلم لغة (عزة): ١٨٤.

الظواهر هي التي تمكن ربط الجمل بعضها مع بعض كأنّها وحدة واحدة وليست مجموعة من الجمل المنفصلة، فهو كيفية تمكننا من إدراك تدفق المعنى الناتج عن تنظيم النص، ومعها يصبح النص وحدة اتصالية متجانسة[١].

فهذا الجانب يعتني بالجوانب المعنوية، التي تشكل وحدة موضوع لنص ما سواء على مستوى تآلف الجمل بعضها مع بعض في نصٍ واحد، أو تآلف نص مع نص، أو مجموعة نصوص تشترك في وحدة موضوع وإن افترقا مكانًا أو زمنًا.

ووقع اختياري على مصطلح (الحبك)؛ لأنه مصطلح تراثي لم يستعمل كمصدر، إنّما وقع استعماله كاسم مفعول أي محبوك، وقد نقلنا ما ذكر ابن منقذ وصفه الكلام بقوله: μ خير الكلام المحبوك المسبوك الذي يأخذ بعضهُ برقاب بعض»[٢].

فابن منقذ هناك لم يصف الكلام الإسنادي بل تعدى ذلك إلى النص فعبارة الذي يأخذ بعضَهُ برقاب بعض هي التي تحمل لفظ الكلام إلى عالم النص ليضيف إليه المحبوك المسبوك.

واستعمل مصطلح محبوك ليدل على مصطلح بلاغي، هو محبوك الطرفين، فهذا المصطلح مركب إضافي يراد منهُ منظوم خاص أي أنّه منظوم تكون فيه كل أبيات القصيدة، أو القطعة مبتدأة ومختتمة بحرف واحد من

---

(١) ينظر علم لغة النص (عزة): ١٨٤.

(٢) البديع في نقد الشعر: ١٦٣.

حرف المعجم [١].

فمحبوك الطرفين يتعلق بظاهرة شكلية تَبتدِئُ بحرف وتنتهي بالحرف نفسه على مستوى المنظوم مِن بدء القصيدة إلى ختامها.

والحبك في اللغة يراد منهُ: الضربُ في اللحم دون العظم، تقول حبكتهُ بالسيف حبكًا ومحبوك العجز والمتن إذا كان فيه استواء مع ارتفاع، والحبك: رباط الحضيرة بقصبات تُعرَّض ثم تُشدُّ كما تُحبك عُروشُ الكرم بالحبال، واحتبكتُ إزراري: شددتهُ، والحبيكة: كل طريقة في الشَّعر وكل طريقة في الرَّمل تحبكه الرياح إذا جرت عليه، والحُبُك: جماعة الحبيك، وتطلق على خلقة وجه السماء[٢]، قال تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ﴾ [الذاريات/٧] هي ذات الطريق، فمِن الناس مَن تصوَّرَ الطرائق المحسوسة بالنجوم والمجَّرة، منهم مَنْ عدّ ذلك بما فيه من الطرائق المعقولة المدركة بالبصيرة[٣].

فالحبك تتسع دلالته على المادة والمعنى، فبهذا الأمر يمكن أن نجعل الحبك أدق في التعبير عن مفهوم الربط المعنوي داخل البنية النصية ليشمل الجانب الدلالي والتداولي وليشكل مع السبك طرائق لفهم النص أو التعبير لإنتاج النصوص.

وسنبين ما ينظر إليه الحبك في الدرس النصي في ما بعد.

---

(١) ينظر معجم البلاغة العربية: ١٥٣.

(٢) ينظر العين: ٣/٦٦.

(٣) ينظر المفردات: ١١١.

أما بالنسبة إلى مجموعة المصطلحات التي ذكرت حول ما يتعلق بالجانب المعنوي للنص، فلابأس بها، إذ لا مشاحة في الاصطلاح، لكن يبقى على الناظر أن يختار ما يواشج به بين القديم والحديث، والحبك مصطلح يواشج بدلالته ومعناهُ بين القديم وإن لم يقعد له لكن ذكرهُ في حسن وصف النصوص يجعلنا لاختياره نميل، لنسلطهُ تقعيدًا على المفهوم الجديد للنصوص وهو الجانب المعنوي، حتى لا نفصل بين تراثنا الذي فيه الظواهر النصية شاهدة وبارزة، وبين الحداثة وما القت به علينا من قراءة وتحليل وتنظيم للنص.

فالحبك هو الشد والإحكام وإجادة العمل والنسج وتحسين أثر الصنعة في الثوب[١].

مفهوم الحبك (Coherence)

إذا كان معيار السبك مختصًا برصيد الاستمرارية المتحققة في ظاهر النص، فإنّ معيار الحبك يختص بالاستمرارية المتحققة في عالم النص، ونعني بهذه الاستمرارية التي تتجلى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم وكلا هذين الأمرين هو حاصل العمليات الإدراكية المصاحبة للنص إنتاجًا وإبداعًا، أو تلقيًا واستيعابًا، وبها يتم احتباك المفاهيم من طريق قيام العلاقات، أو إضفائها عليها، إن لم تكن واضحة مستعملة على نحو يستدعي فيه بعضها بعضًا، ويتعلق بواسطة بعضها مع بعض[٢].

---

(١) ينظر لسان العرب: ٤/ ٣٦٣٤ (حبك)، وفي البلاغة العربية والاسلوبيات اللسانية: ٢٧١.

(٢) ينظر في البلاغة العربية والاسلوبيات اللسانية: ٢٢٨.

فالحبك يعتني بالمضمون الدلالي في النص، وطرائق الترابط الدلالي بين أفكار النص من جهة، وبينها وبين معرفة العالم من جهة أُخرى، ولهذه الجهة الأخيرة أهمية قصوى إلى درجة تجعل بعض اللغويين يحددون الحبك بأنّه: شيءٌ موجودٌ في الناس لا في اللغة، فالناس هم الذين يُحددون معنى ما يقرؤون وما يسمعون[١].

فالحبك يتصل بالطريقة التي يحدث بها الوصول إلى ما يتم به عالم النص، وهو مجموع الأشياء التي يدور حولها النص، وعالم النص مكونٌ من الأفكار والعلامات وهي عبارة عن صور معرفية، أو محتوى معرفي يمكن أن يستعاد، أو ينشط في الذهن في وحدة أو مناسبة، أو علاقات تمثل اتصالًا بين الأفكار التي تظهر معًا في عالم نصٍ ما[٢]، فهو تفعيل دلالي، ينهض على ترابط معنوي بين التصورات والمعارف، من حيث هي مركب من المفاهيم، وما بينها من علاقات، بمعنى أنّها شبكة دلالية مختزنة، يتناولها النص غالبًا على مستوى الشكل، فالمستمع، أو القارئ هو الذي يصمم الحبك الضروري أو ينشؤهُ[٣].

يقول سوفنكسي: يقضي للجمل والمنطوقات بأنها محبوكة، إذا اتصلت بعض المعلومات فيها مع بعض، في إطارٍ نصي، أو موقف اتصالي، اتصالًا لا يشعر معه المستمعون، أو القراء بثغرات أو انقطاعات في المعلومات[٤].

---

(١) ينظر إشكالات النص: ٢٢٣.

(٢) ينظر اجتهادات لغوية: ٣٧٠.

(٣) ينظر النص والخطاب والاتصال: ٩٢.

(٤) ينظر نفسه.

ويعرفه ليفاندوفسكي بقوله: ليس الحبك محض خاص من خواص النص، ولكنّه أيضًا حصيلة اعتبارات معرفية (بنائية) عند المستمعين والقراء[١].

ويرى فان دايك أن الحبك هو: عبارة عن خاصية سيمانطيقية للخطاب قائمة على تأويل كل جملة مفردة متعلقة بتأويل جملة أُخرى[٢].

وحتى تتميز خواص حبك متوالية مركبة من الجمل تحتاج إلى سيمانطيقا مناسبة، وتكون مثل هذه السيمانطيقا في أساسها متناسبة، على معنى أن الجمل لا تؤول حسب نماذج (معزولة) بل متناسبة لكون تأويل الجمل المترابطة مندرجة في نماذج متصلة، وإنّما تتحد العلاقة بين الجمل باعتبار هذه التأويلات[٣].

إنّ فان دايك يريد بالحبك جانبين هما الجانب الدلالي والجانب التداولي فالنحو أختص بصياغة المنطوقات بناءً على قيوده ووفقًا لقواعده، والدلالة بأنّها يمكن أن تفسر المنطوقات وفق قيودها مرتبطة بالعالم الخارجي من طريق مصطلح عوالم ممكنة، والتداولية تريد معالجة القيود التي تكون المنطوقات اللغوية من طريقها ممكنة قبولها، أو ملائمة أو مناسبة، فهي ترتبط بالموقف الاتصالي المراد منه مصطلح السياق فهي تعالج قيود صلاحية منطوقات

---

(١) ينظر نفسه.

(٢) ينظر النص والسياق: ٢٢٣.

(٣) ينظر نفسه: ١٤٠.

لغوية، أو أفعال كلامية وقواعدها بالنسبة لسياق معين فهي تدرس العلاقات بين النص والسياق[١].

ويرى هاليدي ورقية أنّ الحبك: مفهوم دلالي يشير إلى العلاقات الدلالية التي توجد ضمن النص، وتعرّفهُ بأنّه نص[٢].

لكنهما يختلفان عن فان دايك، إذ وقفا بعملهما عند دراسة السبك أي الظواهر الشكلية للنص، وهذه تعمل على إيجاد السبك بين مقومات النص دلاليًا، ولكنها لا تصف بنية النص الدلالية والروابط الدلالية بين قضاياهُ بل تصف العلاقة الشكلية الدلالية في مستوى سطح النص[٣].

ويرى بوجراند أنّ الحبك هو ما يتطلب من الإجراءات ما تتنشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه[٤].

ويحدد لهذا الترابط مفاهيم هي:

١. العناصر المنطقية، كالسببية، والعمومية والخصوص.

٢. معلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف.

٣. التجربة الإنسانية، ويتدعم الحبك بتفاعل المعلومات التي يعرضها

---

(١) ينظر علم لغة النص (دايك): ١١٥.

(٢) ينظر إشكالات النص: ٢٢٣.

(٣) ينظر نفسه.

(٤) ينظر النص الخطابي والإجراء، ١٠٣.

النص مع المعرفة السابقة بالعالم[١].

ويرى د. أبو غزالة أن الحبك هو: دراسة ما تتصف به مكونات عالم النص، أي تشكيلة المفاهيم والعلاقات التي يستند إليها ظاهر النص من وثاقة صلة وسهولة التواصل فيما بينها[٢]. وتعود إفادة النص لمعنىً ما، إلى استمرارية المعاني المقالية في إطار المعرفة التي تستثيرها تعبيرات ذلك النص، والنص الخالي من المعنى، أو غير المعقول: هو النص الذي يعجز مستقبلوهُ عن اكتشاف مثل تلك الاستمرارية فيه، ويعود هذا في العادة إلى وجود خلل كبير في المزاوجة بين تشكيلة المفاهيم والعلاقات التي يعبر عنها النص وبين المعرفة القبلية للعالم في أذهان المستقبلين[٣].

ويعرفه الزناد بقوله: الحبك خصيصة ذاتية في النص بمعنى أنّه يحمل جملة من الخصائص في بنيته يكون بها محبوكًا، أو لا يكون، ومن هذه الخصائص:

١. ترابط الجمل فيه ترابطًا بأدوات محققة.

٢. ترابط الجمل ترابطًا منطقيًا ومعنويًا.

٣. كل جملة من الجمل مفيدة وظيفية في بناء المعنى الكلي للنص.

---

(١) ينظر نفسه.

(٢) ينظر مدخل إلى النص (غزالة): ٢٧.

(٣) ينظر نفسه: ١٢٠.

٤. اكتفاء النص بذاته بأن تتوفّر علامات ذلك الترابط من حيث الأدوات والقرائن[١].

وأرى أن الحبك يقوم في أساسه على مقومين اثنين يمتد بهما إلى بيانٍ لمعنى الحبك هما:

١. الإفادة.

٢. القصد.

وهذان العنصران حددهما علماء العربية على مستوى الكلام، إذ من دونها لا يطلق على الكلام كلامًا، وإن توفرت فيه ضوابط الربط الكلامي.

إن المعايير السبعة التي ذكرها دي بوجراند من سبك وحبك، وقصد وقبول ورعاية موقف وتناص، وإعلامية، إنّما في حقيقتها معياران ليس غير، هما السبك والحبك وما ذُكر من معايير أُخرى، إنّما هي ترجع إلى الإفادة والقصد اللذين يمثلهما الحبك.

وأرى أنّ القرآن الكريم يناسب كل مقال لمقام بسبكه وحبكه، فلا ينفرد بزمان دون زمان، أو مكان دون مكان أو مجتمع دون مجتمع، فظواهر نحو النص تعجز عن وصفه، فتمييزهُ عن النصوص قاطبة وذلك بما فيه من سبك وحبك، لا يرقى إليه أي نص وهذا داع من دواعي إعجازه.

---

(١) ينظر النص والخطاب (الزناد): ٥٦.

تنقسم الظواهر الحبكية على قسمين هما:

القسم الأول: الجوانب الدلالية.

القسم الثاني: الجوانب التداولية.

القسم الأول الجوانب الدلالية

إنّ أبرز الجوانب الدلالية داخل بنية النص هي:

١. تطابق الذوات ويراد به: الضمائر المحيلة إلى شيء بعينه، ويعبر عنه مرة ثانية بالتطابق الإحالي، ويعرف بدلالة المطابقة.

٢. الكل والجزء.

٣. الملكية ويراد به دلالة التضمن.

٤. وجود الإطار ويراد منها علاقة الخاص بالعام.

٥. الحالة العادية المفترضة للعوالم، كوجود أشياء ضمن تصور كلي مما يفضي إلى الحقل الدلالي.

٦. تعالق المحمولات كعلاقة أشياء لا تنتمي إلى حقل دلالي واحد، لكنّها تستلزم وجودها في إطار قريب، أي علاقة بين إطارين قريبين وهو ما يدخل في دلالة الالتزام.

٧. التذكر والاسترجاع، أي خلق علاقة نتيجة لوجود علاقة أخرى قائمة تطلبها ما يندرج تحت دلالة التضمن، أو الالتزام[١].

وأرى أنّ هذه العلاقات قائمة على أساس الجمل والربط بينها، وعلينا

(١) ينظر نحو النص (خرمة): ٨٨، ولسانيات النص (خطابي): ٣٧، ٣٩.

أن لا نعدو العلاقات الدلالية على مستوى المفردات كالتضاد، والترادف، والاشتراك وتُوجز العلاقات الدلالية في ما يأتي:

(السببية، والزمنية، والمقارنة، والتفصيل بعد الإجمال والعموم)[1].

إنّ هذه العلاقات لا يمكن أن توجد دون قصد المتكلم وما يريد أن يخبرهُ، وهذا القصد لا يتكون إلا عن طريق بنية النص واستعمال الظواهر الشكلية المعبرة عن هذه العلاقات.

وأرى أنّ هذه العلاقات تظهر عن طريق الإحالة والحذف والاستبدال والفصل والوصل والحبك المعجمي المتمثل بالتضام والتكرار.

ونجد هذه العلاقات الدلالية عن طريق الجمل التي لا محل لها من الإعراب، أو المقابلة النصية، أو الأفعال والبعد الزمني لها، وأسباب النزول، والوقف والابتداء، وغيرها من الظواهر التي يعتمدها المفسر لبيان المعاني المقصودة التي تريد النصوص القرآنية بيانها.

ولا يهمل الطبرسي هذه الظواهر عند تفسيره للنصوص القرآنية فهو يشير إليها باستمرار، لبيان المعاني القرآنية وإيضاحها وظواهر الربط بين النصوص القرآنية.

١. قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ وَٱلذِّكۡرِ ٱلۡحَكِيمِ ﴿٥٨﴾

(١) ينظر: لسانيات الخطاب: ٥٠، والترابط النصي: ٧٥-٨٠.

إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٦٠﴾ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٦١﴾ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٢﴾ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٣﴾ قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران/ ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤].

بدأ الطبرسي بإيضاح ما ورد من علاقات تضمنها النص القرآني منطلقًا من إحالة اسم الإشارة (ذلك) بأنّه إشارة إلى ما سبق ذكرهُ من نبأ عيسى عليه السلام وغيره، أي من حين ابتدأ النص القرآني من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران/٣٣].

وما ذكر بعدها من نبأ امرأة عمران ومريم وعيسى وزكريا وابنه عليهم

السلام، ليربط من طريق الإحالة ما مضى بما هو آتٍ من آيات قرآنية ثم انتقل بعد ذلك لبيان الموضوع وهو (المباهلة) من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ نَبْتَهِلْ ﴾ أي نتباهل بأن نقول: ((بهلة الله على الكاذب منّا ومنكم))، والبهلة بالفتح والضّم (الباء) اللعنةُ، وبَهَلَهُ اللهُ: لعنهُ وأبعدهُ من رحمته من قولك: أبهلهُ إذا أهمله، وناقةٌ باهل الإصرار عليها، هذا أصل الابتهال، ثُمَّ استُعمِلَ في كلِّ دعاءٍ يجتهدُ فيه وإن لم يكن التعانًا[1]، فسبب المباهلة هو الحديث والسؤال عن عيسى النبي عليه السلام وحالهُ العجيبة بأنّ شأنهُ كشأن آدم النبي عليه السلام، ففسر بجملة مبينة بقوله تعالى: ﴿ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ جملة مفسرة لماله شُبِّه عيسى بأدم عليهما السلام، أي: خلق آدم عليه السلام من ترابٍ ولا أب هنا ولا أم، فكذلك حال عيسى عليه السلام، والوجودُ من غير أبٍ وأمٍ أغربُ وأدخل في خرق العادة من الوجود من غير أبٍ، والمعنى قدرهُ جسمًا من طين (ثم قال له كن) أي: أنشأهُ بشرًا كما قال: ﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ﴾ [المؤمنون/ ١٤] فعمد الطبرسي إلى التناص القرآني، ثم انتقل إلى المحاجة التي أوردها الله بعد ذكره للدليل الأول على أن عيسى مخلوق، ثم دعاهم إلى المباهلة بعد بيان الحجة الأولى من أنّه في النشأة كآدم عليه السلام، فإذا حاججتهم في ذلك فتعالوا نتباهل لنرى أيهما على حق، عمد الطبرسي إلى بيان سبب نزول الآية لقوله تعالى: ﴿ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾، إذ نزلت في

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/٢٩٣، والكشاف: ١/٣٩٥، ولسان العرب: ٤/٤٠٩ (بهل)، والمفردات: ٦٨.

وفد نجران: العاقب[١] والسيد ومن معهما، ولما دعاهم النبي (7) إلى المباهلة، قالوا حتى نرجعَ وننظرَ، فلما خلا بعضهم إلى بعض، قالوا للعاقب وكان ذا رأيهم: يا عبد المسيح ما ترى؟ قال: والله لقد عرفتم أنّ محمدًا نبيٌّ مرسل، ولقد جاءكم بالفصل من أمر صاحبكم، والله ما باهل قومٌ نبيًّا قط فعاش كبيرهم ولا نبت صغيرهم، فإن أبيتم إلاّ إلفَ دينكم فوادِعوا الرجل وانصرفوا إلى بلادكم، وذلك بعد أن غدا النبي (7) آخِذًا بيدِ عليٍّ بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام بين يديه وفاطمةُ عليها السلام خلفهُ، وخرج النصارى يقُدمُهم أُسقفهم[٢] أبو حارثة، فقال الأُسقف: إنّي لأرى وجوهًا لوشاء اللهُ أن يُزيل جبلًا من مكانهِ لأزالهُ بها، فلا تُباهلوا فتهلكوا ولا يبقى على وجه الأرض نصرانيٌّ إلى يوم القيامة، فقالوا: يا أبا القاسم إنّا لا نُباهِلُكَ، ولكن نصالحك، فصالحهم رسول الله (7) على أن يُؤدوا له الجزية[٣].

فبيانه سبب النزول أوضح المراد من الأبناء والنساء والنفس، وأنّه مخصوصٌ بأهل بيته عليهم السلام فذكر أنّ هذه الآية أوضح دلالةٍ على فضل أصحاب الكساء عليهم السلام وعلوَّ درجتهم وبلوغ مرتبتهم في الكمال إلى حدٍّ لا يدانيهم أحدٌ من الخلق، فربط بين الآيات في إيضاح سبب النزول، وأظن أنّ هناك ربطًا يعود إلى قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ

---

(١) العاقب: من يخلف السيد، أو دون السيد، ينظر لسان العرب: ١/٤٤٨.

(٢) الأُسقف: رئيس النصارى، ينظر لسان العرب: ٣/٣٢٠٢.

(٣) ينظر أسباب النزول: ٩٨، والكشاف: ١/٣٩٦، وتفسير البيضاوي: ١/١٦٣، وتفسير النسفي: ١/٢٤٤.

إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[آل عمران/ ٣٣،٣٤]، فلما ذكر من اصطفاهم من الأنبياء وآلهم عليهم السلام، جاء يفصل بذكر النبي (7) وآلهِ، فذكر في تفسير (وآل إبراهيم) أنّهم محمدٌ صلى الله عليه وأله وأهل بيته عليهم السلام، وأن ذكر امرأة عمران وبنتها وابنَها عليهم السلام ليشابه وجود الحجة بعد النبي (7) من فاطمة وعليَ عليهم السلام، فالنبي (7) قدم لهم أنّ عيسى نبي وإن كان من مرأة فهذا يعود للاصطفاء من قبلِ الله، لذا حاججهم بأهل بيته عليهم السلام، ثم ذكر الطبرسي الربط بالتوكيد والإحالة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران/ ٦٢]، فأراد الذي قصَّ عليك من نبأ عيسى وغيره[1]، وأظنّ أنّه إحالة إلى ما مضى بقوله: ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ ﴾ [آل عمران/ ٥٨] بالبعيد، وهنا أشار بالقريب وهو (هذا) فكل ما يريد ذكرهُ منصبٌ بإحالته على المباهلة وأهلها، وإن كان بقوله: من نبأ عيسى وغيره، بلفظ غيره يشمل المباهلة.

٢. قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ ۚ حِفْظُهُمَا

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/ ٢٩٥.

وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة/ ٢٥٥]، ذكر الطبرسي أنّ الآية استغنت عن الربط بالواو، ذلك لأنّ ترتّب هذه الجمل من غير حرف عطفٍ؛ لأنّ كل جملة واردة على سبيل البيان لما ترتّبت عليه، والبيان متحد بالمبيّن، فالأولى أن لا يتوسط بينهما حرف عطف[1]، لكن هذا لا يعني استغناؤها عن الروابط الأخرى مع اعتمادها على الحبك القائم على السبب والمسبب، فلكونه لا إله إلا هو حيٌّ قيوم صار له ما في السموات والأرض وصار إلهًا ليس مثلهُ إلهَ ولا يشبهه شيء، فهو عليُ عظيم، هناك روابط أخرى مثلًا الإحالة بالضمير والتوكيد بالمعنى، فقوله تعالى: ﴿ وَلَا نَوْمٌ ﴾ وهو تأكيد لِـ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ وبيانٌ له؛ لأن من جاز عليه النوم والسنة لا يكون قيومًا، وقوله تعالى:﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ الضمير لـ﴿ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾، لأنّ فيهم العقلاء، أو لما دل عليه ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى ﴾، من الملائكة والأنبياء[2].

٣. قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء/ ٤٨]، بيّن الطبرسي أنّ هذه الآية أرجى آية في القرآن؛ لأنّ فيها إدخال جميع الذنوب التي دون الشرك الداخلة تحت عموم قوله: ﴿ مَا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ في مشيئة الغفران أي علاقة العموم التي هي علاقة حبك، ألا ترى أنّه سبحانه نفى غفران الشرك أولًا، ثم أثبت غفران ما دون الشرك من المعاصي، أي غفران مَن لم

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/٢٩٥.

(٢) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/٢٣٤، والكشاف: ١/٣٢٧.

يتب منها ليخالف المنفيّ المثبت، ثم علق المشيئة بالمغفور لهم، فقال: ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ أي: يغفر الذنوب التي هيَ دون الشرك لِمن يشاء أن يغفرَ له مِن المذنبين ليكون العبدُ واقفًا بين الخوفِ والرجاء خارجًا عن الإغراء، إذ الإغراءُ إنّما يحصل بالقطع على الغفران دون الرجاء للغفران المعلق بالمشيئة.

ثم يذكر ما ذهب إليه الزمخشري ويردهُ، إذ قال الزمخشري: فإن قلت: قد ثبت أن الله عز وجل يغفر الشرك لمن تاب منه، وأنّه لا يغفر ما دون الشرك من الكبائر إلا بالتوبة، فما وجه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ قلتُ: الوجه أن يكون الفعل المنفي والمثبت جميعًا إلى قوله: ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ والمراد بالأول: مَن لم يتب، وبالثاني: مَن تاب[1].

يرد الطبرسي عليه؛ لأنّ دلالة النص وحبكه يؤدي إلى عدم الربط المعنوي على قول الزمخشري فيقول الطبرسي: وهذا الذي قاله غايةٌ في الفساد والبطلان؛ لأنّه يكون معنى الآية إذ ذاك أنّه سبحانه لا يغفرُ الشرك لِمن يشاء وهو غير تائب، ويغفر لِمن تاب منه، ويغفرُ ما دون الشرك لِمن يشاء وهو التائب ولا يغفر لِمن لم يتب منه، فيصير المنفي والمثبت سواءً في الحكم والمعنى، حاشا كلام الله الذي بهر العقول بفصاحته عن مثل هذه النقيصة التي يُرْبأُ بكلام كل عاقلٍ عنها، على أنّ التوبة إذا حصلت أوجبت عنده

(١) ينظر الكشاف: ١/٥٥١.

إسقاط العقاب، فكيف تعلّق به المشيئة؟ وهل يستجيزُ عاقل أن يقولَ: أنا أقضي الدين إن شئتُ، أو لمن شئتُ؟ جل ربّنا عن مثله وتقدّسَ[١].

القسم الثاني الجوانب التداولية

يعد مصطلح التداولية (Pragmatics) أكثر شيوعًا وانتشارًا من المصطلحات الأُخرى كـ(براغماتية، والذرائعية، والنفعية والمقاماتية والتخاطبية، والوظيفية)[٢]، وذلك لما يحمله مصطلح التداولية من دلالة تقربنا من المفهوم الذي تريد أن تسلط البحث اللغوي عليه.

فالتداولية لغة ترجع إلى الجذر (د ، و ، ل) وهذا الجذر بتقلباته مستعمل كله، وما نريدهُ هو كلمة (دول) ودلالتها، فهي من دال يدل دولًا، وهي الدَوْل، وتعني التصرف والتغيير والتبديل، فقولنا دولة بفتح الدال، أو ضمها، هو أن تدال فئة على أُخرى، أو تكون مرة لهذا ومرة لهذا[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [آل عمران/ ١٤٠]، أي يصرفها مرة لفرقة، ومرة عليها، أو تخفيف المحنة تارة وتشديدها أُخرى[٤]، والتداولية من تداول على وزن تفاعل وهذا الوزن من معانيه أنّه يدل على المشاركة[٥]، والتداولية فعلًا لا تكون إلا بوجود عدة أطراف يتناقلون بينهم أطراف

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/٤٠٦.

(٢) ينظر اللسانيات (بوقرة): ١٦١، ولسانيات النص (قياس): ١٦٦.

(٣) ينظر العين: ٨/٦٩، والجمهرة: ٢/٦٨٢، ولسان العرب: ٤/ ٣٨٨٥ (دول).

(٤) ينظر التبيان: ٢/٦٠١، وتفسير جوامع الجامع: ١/٣٣١، والكليات: ٣٧٥.

(٥) ينظر شرح شافية ابن الحاجب: ١/٩٩.

الحديث، فتداول القوم الشيء بينهم، إذا صار من بعضهم إلى بعض[١]، فالمعاني التي تدل عليها هذه اللفظة من التفاعل والواقعية والممارسة والتعالق معانٍ يسعى هذا العلم إلى استكشافها في نظام اللغة واستعمالها[٢].

وأما اصطلاحًا فقد تعددت تعريفاتها منها:

١. التداولية: هي دراسة كيف يكون للقولات معانٍ في المقامات التخاطبية[٣]:

٢. التداولية: هي فرعٌ من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم، أو دراسة معنى التكلم، فقول القائل: أنا عطشان، قد يعني احضر لي كوبًا من الماء، وليس من اللازم أن يكونَ إخبارًا بأنّه عطشان، فالمتكلم كثيرًا ما يعني أكثر مما تقوله كلماته، وإذا كان كذلك، فكيف يمكن للناس أنْ يفهم بعضهم بعضًا؟[٤].

٣. التداولية: هي مجال استعمال اللغة في التواصل والمعرفة[٥].

٤. التداولية: هي إطار معرفي يجمع مجموعة من المقاربات تشترك عندها معالجتها للقضايا اللغوية في الاهتمام بثلاثة معطيات لمالها أثرٌ فعالٌ في

---

(١) ينظر مجمل اللغة: ١/ ٣٤٠.

(٢) ينظر اللسانيات (بوقرة): ١٦١.

(٣) ينظر مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب: ١٣.

(٤) ينظر آفاق جديدة:١٣.

(٥) ينظر التداولية اليوم: ٩.

توجيه التبادل الكلامي، وهي: المتكلمين (المخاطِب، والمخاطَب)، والسياق (الحال والمقام)[١].

٥. التداولية: هي توجهٌ معرفي يعني بخصائص استعمال اللغة والدوافع النفسية للمتكلمين، وردود أفعال المستقبلين والنماذج الاجتماعية للخطاب وموضوعه، وذلك بمراعاة الخصائص التركيبية والدلالية[٢].

٦. التداولية: هي دراسة اللغة في الاستعمال، أو في التواصل؛ لأنّهُ يشير إلى أنّ المعنى ليس شيئًا متأصلًا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحدهُ، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولًا إلى المعنى الكامن في كلام ما[٣].

٧. التداولية: هي دراسة الاتصال اللغوي في السياق[٤].

الجوانب التي تدرسها التداولية.

يكاد الباحثون يتفقون على أنّ البحث التداولي يقوم على أربعة جوانب هي:

---

(١) ينظر مبادئ في اللسانيات: ١٧٦.

(٢) ينظر اللسانيات (بوقرة): ١٦١.

(٣) ينظر آفاق جديدة: ١٤.

(٤) ينظر استراتيجيات الخطاب: ٢٢.

١. الإشاريات.

٢. الافتراض المسبق.

٣. الالتزام الحواري.

٤. الأفعال الكلامية[١].

١. الإشاريات: هي مجموعة من العناصر كأن تكون (ضمائر، أسماء إشارة، أسماء موصولة وغيرها) لا تفهم إلا بالاعتماد اعتمادًا تامًا على السياق الذي تستعمل فيه، ولا يستطاع إنتاجها، أو تفسيرها بمعزلٍ عنه[٢].

٢. الافتراض المسبق: ويطلق عليه الافتراض السابق، أو القبْفتراض[٣]، هو فرضية تبطن أخبارًا ما، وتبقى قائمة حتى بعد نفي الجملة[٤]، أو هو المعلومات المشتركة بين المتكلم والمتلقي المعروفة سابقًا، فيتوجه المتكلم حديثه إلى المتلقي على أساس مما يفترض سلفًا أنّه معلوم له، وهذا موصولٌ بسياق الحال وعلاقة المتكلم بالمتلقي[٥].

٣. الاستلزام الحواري: ويعرف بظروف اللياقة، وهو أنّ أحداث الكلام

---

(١) ينظر آفاق جديدة: ١٦، والتداولية عند علماء العرب: ٣٠، وشظايا لسانية: ٦٤.

(٢) ينظر آفاق جديدة: ١٦، وعلم النص (دايك): ١٣٦، وفي البرجماتية: ٨.

(٣) ينظر آفاق جديدة: ٢٧، وشظايا لسانية: ٦٧، وفي البراجماتية: ٩.

(٤) ينظر شظايا لسانية: ٦٧.

(٥) ينظر آفاق جديدة: ٢٦، وفي البراجماتية: ٩.

تؤدي أثرها في الكلام، إذا سايرت معايير معينة، تسمى بظروف اللياقة التي يتقبلها الناس تلقائيًا في التواصل[١].

وقد طوَّر غرايس هذه الظروف بما سماهُ مبدأ التعاون الذي لخصه بأربعة قوانين، هي:

١. مبدأ الكم: اجعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب من دون أن تزيد عليه أو تنقص منه.

٢. مبدأ الكيف: لا تقل ما تعتقد أنّه غير صحيح، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه.

٣. مبدأ المناسبة: اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع.

٤. مبدأ الطريقة: كن واضحًا ومحددًا، فتجنب الغموض واللبس، وأوجز كلامك، ورتبهُ[٢].

٤. الأفعال الكلامية: تستأثر نظرية الأفعال الكلامية باعتناء الباحثين في جوانب النظرية العامة لاستعمال اللغة، فعلماء النفس يرون اكتسابها شرطًا أساسيًا لاكتساب اللغة كلها، ونقاد الأدب يرون فيها إضاءةً لما تحمله النصوص من فروق دقيقة في استعمال اللغة، وما تحدثه من تأثير في المتلقي، والأنثروبولوجيون يأملون أن يجدوا فيها تفسيرًا للطقوس السحرية،

---

(١) ينظر آفاق جديدة: ٣٣، والاستلزام الحواري: ١٧، وشظايا لسانية: ٦٦.

(٢) ينظر آفاق جديدة: ٣٥ وشظايا لسانية: ٦٦، وفي البراجماتية: ٩.

والفلاسفة يرون فيها مجالًا خصبًا لدراسة علاقة اللغة بالعلم، واللغويون يجدون فيها حلولًا لكثير من مشكلات الدلالة والتركيب، وتعليم اللغة الثانية، أما في الدرس التداولي، فإنّ الأفعال الكلامية تظل واحدًا من أهم المجالات فيه، إن لم يكن أهمها جميعًا، بل إنّ التداولية في نشأتها الأولى كانت مرادفة للأفعال الكلامية، فليس بغريب أن يعد جون أوستن أبًا للتداولية[١].

ألقى أوستن محاضراته في أكسفورد ما بين ١٩٥٢-١٩٥٤م، ومحاضرات دُعي لإلقائها في هارفارد سنة ١٩٥٥م، وقد جمع إرمسون هذه المحاضرات التي عدتها اثنتا عشرة في كتاب نُشر بعد وفاته ١٩٦٠م، بعنوان (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، (How to do things with words)[٢]، وطورها بعدهُ سيرل بين عامي ١٩٦٩م، و١٩٧٦م[٣].

ميّز أُستن بين نوعين من الأفعال، هما:

١. أفعال إخبارية تقريرية وصفية، يمكن أن نحكم عليها بالصدق والكذب.

٢. أفعال أدائية إنجازية، يمكن أن تكون موفقة أو غير موفقة

---

(١) ينظر آفاق جديدة: ٤٢.

(٢) ينظر نفسه.

(٣) ينظر آفاق جديدة: ٤٩، ٧٣، والالتزام الحواري: ٨٨.

كالتسمية، والوصية، والاعتذار، والرهان، والنصح، والوعد[١].

هذا التقسيم لم يقنع أُستن لما رأى من التداخل بين النوعين في مستوى التداول اللساني، وفي سبيل تعديل رؤيته تلك راح يحلل ويصف بنية الفعل الكلامي نفسه فبان له تكونُه من ثلاثة أفعال بسيطة، هي:

أ. الفعل اللفظي (النطقي)، أو فعل القول أو الفعل اللغوي: ويمثله انتظام الأصوات المنطوقة في السلسلة الكلامية وفق تأليف نحوي يحقق معنى يحيل إلى مرجع معلوم.

ب. الفعل الإنجازي، أو فعل حدثٍ تكلمي لفظي، أو الفعل المتضمَّن في القول، أو الفعل غير اللغوي، ويراد به: هو أن يرتبط باستعمال المتكلم لفعل لغوي بقوة مخصوصة، بمعنى أنّه حدث صوتي مصحوب بقصد فعلي محدد يسعى المتكلم إلى إنجازهِ بواسطة الكلام، أي إنّه يحمل معهُ قيمة إنجازية تسمح لهُ باكتساب البعد التواصلي.

ج. الفعل التأثيري، أو فعل إبلاغي، أو الناتج عن القول، أو الفعل المترتب عن النطق، ويمثلهُ الأثر الذي يحدثهُ الفعل الإنجازي في المخاطب، كطاعة الأمر، أو الاقتناع بالنصيحة، أو تصديق المتكلم،

---

(١) ينظر التحليل اللغوي: ١٤٢، ١٤٣، وآفاق جديدة:٤٥، واللسانيات (بوقرة): ١٨٦.

أو تكذيبه[١].

وجّه أوستن نظرهُ إلى الفعل الإنجازي، فهو صلب العملية اللسانية كلها[٢]، فالجمل الإنجازية ليست تلك التي قال عنها الفلاسفة التقليديون إنّها خالية من المعنى، بل هي جمل تُنجز قولًا وفعلًا في الوقت نفسه[٣]، فراح يبحث عن أصناف تتفرع عنه في ضوء قياس القوة الإنجازية للفعل المؤدي، وهذه الأنواع هي:

١. أفعال الأحكام: التي تتمثل في حكم يصدرهُ قاضٍ، أو حكم.

٢. أفعال القرارات: التي تتمثل في اتخاذ قرار بعينه، كالإذن، أو الطرد، أو الحرمان، أو التعيين.

٣. أفعال التعهد: التي تتمثل في عهد المتكلم بفعل شيء، كالوعد، أو الضمان، أو العقد، أو القسم.

٤. أفعال السلوك: التي تكونُ ردّ فعل لحدثٍ ما، كالاعتذار، أو الشكر، أو المواساة، أو التحدي.

٥. أفعال الإيضاح: التي تستعمل لإيضاح وجهة النظر، أو بيان الرأي،

---

(١) ينظر نظرية أفعال الكلام: ١٢٣، وآفاق جديدة: ٤٧، والاستلزام الحواري: ٨١، واللسانيات (بوقرة): ١٨٧، ومقدمة في علمي الدلالة والتخاطب: ٣٤.

(٢) ينظر اللسانيات (بوقرة): ٣٤.

(٣) ينظر الاستلزام الحواري: ٨٢.

كالاعتراض، أو التشكيك، أو الإنكار، أو الموافقة، أو التصويب، أو التخطئة[١].

تمكن أوستن من إزالة الفرق بين أفعال الوصف وأفعال الإنجاز، مستنتجًا أنّ كل العبارات تحتوي على أفعال من قبيل الإنجاز، الأمر الذي قادهُ إلى صياغة (نظرية أفعال الكلام) مؤكدًا أنّ لكل جملة مستويين: مستوى مقالي يتمثل في فعل القول، ومستوى مقامي يشغله (الفعل الانجازي) و(الفعل التأثري)[٢].

أما سيرل الذي طوَّر نظرية الفعل الكلام في كتابه الأفعال اللغوية (Speechacts)، الذي صدر عام ١٩٦٩م بالإنكليزية، فتبنى بشكل من الأشكال اقتراحات أوستن مشددًا على أنّ فعل القول لا يمكن تحققه من دون قوة إنجازية، وأجرى تعديلًا على تصنيف أوستن للأفعال اللغوية[٣]، وطور ما جاء به فقام بما يأتي:

أولًا: تعديل التقسيم الثلاثي للأفعال الكلامية: جعل سيرل تصنيف الأفعال اللغوية المنجزة أثناء التلفظ على أربعة أصناف هي:

١. الفعل التلفظي، أو (النطقي): الذي يتمثل في النطق الصوتي للألفاظ على نسق نحوي ومعجمي صحيح.

---

(١) ينظر آفاق جديدة: ٧٢، واللسانيات (بوقرة): ١٨٧، وفي البرجماتية: ٤٥.

(٢) ينظر نفسه.

(٣) ينظر الاستلزام الحواري: ٨٧.

٢. الفعل القضوي: الذي يتمثل في (مرجع) هو محور الحديث فيها جميعًا، أي يكون للكلام معنى قضوي نسبة إلى القضية التي تقوم على المتحدث عنه ومرجع، ومتحدث به، أو خبر.

٣. الفعل الإنجازي: هو الإخبار، والاستفهام، والأمر، والنهي، وغيرها.

٤. الفعل التأثري: الذي يتعلق بالنتائج التي يحدثها الفعل الإنجازي بالنسبة للمخاطب[١].

ثانيًا: تقسيم الأفعال الإنجازية إلى خمسة أقسام هي:

١. الإخباريات: غرضها الإنجاز هو نقل المتكلم واقعة ما بدرجة متفاوتة عن طريق قضية يعبر بها عن هذه القضية، وأفعال هذا الصنف كلها تحتمل الصدق والكذب، واتجاه المطابق فيها من الكلمات إلى العالم، وتشمل معظم أفعال الإيضاح والأحكام عند أوستن.

٢. التوجيهات: غرضها الإنجازي محاولة المتكلم توجيه المخاطب إلى فعل شيء ما، واتجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات، وتشمل أفعال القرارات والسلوك عند أوستن.

٣. الالتزاميات: غرضها الإنجازي هو التزام المتكلم بفعل شيء في المستقبل، واتجاه المطابقة من العالم إلى الكلمات.

---

(١) ينظر الاستلزام الحواري: ٢٩، وفي البراجماتية: ٥٤، وآفاق جديدة: ٧٥.

٤. التعبيريات: غرضها الإنجازي هو التعبير عن الموقف النفسي تعبيرًا يتوافر فيه شروط الإخلاص، وليس لهذا الصنف اتجاه مطابقة، فالمتكلم لا يحاول أن يجعل الكلمات تطابق العالم الخارجي، ولا العالم الخارجي يطابق الكلمات، ويدخل في هذا الصنف أفعال الشكر، والتهنئة، والتعزية، والترحيب.

٥. الإعلانيات: غرضها الإنجازي في قوة تغييرها الواقع فاتجاه المطابقة فيها من الكلمات إلى العالم ومن العالم إلى الكلمات، وما يميزها عن الأفعال الأخرى هو أنها تحدث تغييرًا في الوضع القائم، كأداء إعلان الحرب أداءً ناجحًا فالحرب معلنة[1].

أشار الطبرسي في تفسيره إلى الجانب التداولي في حديثه عن بيان الآيات وتفسيرها منها:

١. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيۡـٔٗاۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ

(١) ينظر آفاق جديدة: ٨١، وفي البراجاتية: ٦١، واللسانيات (بوقرة): ١٨٩.

مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[التوبة/ ٣٨، ٣٩، ٤٠].

بيّن الطبرسي جوانب الربط النصي في الآيات إذ بدأ بذكر سبب النزول بعد أن بيّن قوله تعالى: ﴿ ٱثَّاقَلْتُمْ ﴾ فهو من: تثاقلتم فأدغمت التاء في الثاء ثم أُدخلت همزة الوصل، أي تباطأتم، وضمّن معنى الميل فعُدي بـ(إلى) والمعنى مِلتم إلى الدنيا ولذاتِها، وكرهتم مشاق السفر، أو ملتم إلى الإقامة بأرضكم وديياركم[1]، بإنجازيته بهذا الفعل وإيضاح معناهُ؛ لأنّ النص يرتبط بإنجازيته بهذا الفعل وما يترتب عليه من ظواهر بدت على المسلمين حتى بدأها الله تعالى بقوله: ﴿ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ثم أعطى نتيجة عدم الخضوع لهذا الفعل الإنجازي ليعبر عما في نفوسهم بقوله تعالى: ﴿ ٱثَّاقَلْتُمْ ﴾فانفروا من جملة أفعال القرارات، والتثقال من أفعال السلوك، لذا ذكر قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنفِرُوا۟ ﴾بعد أن بيّن سبب التثاقل بأنّهم رضوا بالحياة الدنيا ومتاعها عن الآخرة ومقامها، يقول الطبرسي: ﴿ إِلَّا تَنفِرُوا۟ ﴾ سُخطٌ عظيم على المتثاقلين حيث هددهم بعذاب عظيم مطلق يتناول الدارين، وأنّه يهلكهم، وكان سببُها ذلك في غزوة تبوك في سنة عشر بعد رجوعهم من الطائف، استنفروا في وقت قحطٍ وقيظٍ مع بُعدِ الشقة وكَثرةِ العدوّ فشق ذلك عليهم[2]، ثم ذكر موضع

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/ ٦٤.

(٢) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/ ٦٤، وأسباب النزول: ٢٤٤.

للإشاريات في قوله تعالى: ﴿ لَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ﴾ فذكر أنّ الضمير الهاء، قيل للنبي (7)، إنّ في قوله دليلًا على أنّ فيه خلافًا في عود الضمير لكنه رجح عودهُ على النبي (7)؛ لأنّ الله وعد أن يعصمه من الناس ولا يخذله بل ينصرَهُ، ووعدُ الله كائنٌ لا محالة، ثم بيّن أيضًا إحالة الضمير في قوله تعالى: ﴿ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ ﴾في (عليه) بأنّه يعود على النبي (7) وذكر قراءة للإمام الصادق عليه السلام، إذ قرأها: (على رَسُولِهِ)[1]، ثم بيّن معنى السكينة بأنّها ما ألقي في قلبه من الأمنة التي سكن إليها، وأيقن أنّهم لا يصلون إليه، وربطها بقوله تعالى: ﴿ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا ﴾أي الملائكة يوم بدرٍ والأحزاب وحنين، أو ذلك اليوم صَرَفوا وجوه الكفار وأبصارهم عن أن يروهُ[2].

وضح أنّ الضمير في قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِ ﴾ يعود على النبي (7) لا على غيره، وقد استشهد بقراءة أحد الائمة عليهم السلام على دلالة ذلك، ثم ربط بين نزول السكينة وتأييده بالملائكة فالضميران يعودان عليه، وكل من ذهب إلى أن عود الضمير في (عليه) إنّما هو عائدٌ على أبي بكر لأنه كان خائفًا فاستوجب السكينة؛ لأنّ النبي (7) كان ثابتًا وأما صاحبه كان خائفًا، لذا احتاج إلى السكينة، وهذا الأمر مخالفٌ لقواعد اللغة في عود الضمير على أجنبي بعد أن كانت الضمائر كلها تعود على النبي (7) هذا من جانب، وجانب آخر قد يكون إنزال السكينة ليس في مقام وجوده في الغار إنّما قد يكون في

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/٦٥، وتفسير الصافي: ٤٩٥.

(٢) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/٦٥، ٦٦، ومجمع البيان: ٥/٣٢.

موطنٍ آخر كما فسر قوله: ﴿ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا ﴾ أنّها في بدر والأحزاب وحنين، ثم يذكر رأيًا آخر أنها في الغار، يقول الزجاج: قوله: ﴿ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ ﴾ يجوز أن تكون الهاء التي في (عليه) لأبي بكر، وجائز أن تكون ترجع على النبي (7) لأنّ الله جل ثناؤهُ ألقى في قلبه ما سكن به وعلم أنّهم غيرُ واصلين إليه[1]، يقول الشيخ الطوسي: وعودهُ على النبي (7) أصح؛ لأنّ جميع الكنايات قبل هذا وبعدهُ راجعة إلى النبي (7) ألا ترى أنّ قوله: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ ﴾ الهاء راجعة إلى النبي (7) بلا خوف، وقوله: ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ فالهاء أيضًا راجعة إلى النبي (7)، وقوله: ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ ﴾ يعني النبي (7)، و﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ ﴾ يعني صاحب النبي (7)، ثم قال: ﴿ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ ﴾ وقال بعدُ: ﴿ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ ﴾ يعني النبي (7)، فلا يليق أن يتخلل ذلك كله كناية عن غيره وتأييد الله إياهُ بالجنود ما كان من تقوية الملائكة لقلبه بالبشارة بالنصر من ربه ومن إلقاء اليأس في قلوب المشركين حتى انصرفوا خائبين[2].

٢. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة/ ١٠٤].

ذكر الطبرسي أنّ المسلمين كانوا يقولون لرسول الله (7) إذا ألقى إليهم

---

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/٣٦٢، وتفسير البيضاوي: ١/٤٠٥، والبحر: ٥/٤٣.

(٢) ينظر تفسير التبيان: ٥/٢٢٢.

شيئًا من العلم: ﴿ رَٰعِنَا ﴾ يا رسول الله، أي: راقبنا وانتظرنا حتى نفهمه ونحفظهُ وكانت لليهود كلمة يتسابون بها وهي (راعينا) فلما سمعوا بقول المسلمين (راعِنا) افترصوه وخاطبوا الرسول (7) به وهم يعنون تلك اللفظة عندهم، فَنُهِيَ المؤمنون عنها وأُمروا بما هو في معناها وهو ﴿ ٱنظُرۡنَا ﴾ من نظرهُ: إذا انتظرهُ[1].

وضح في كلامه المقام الذي يقال فيه الكلام، لذا فمقام لفظ (راعنا) يحتمل السب والطلب، والمقام المخاطب هو رسول الله (7)، ورفعًا لهذا فقد حدد الله لفظ (انظرنا) لمخاطبة رسول الله (7)، وكلا الفعلين من أفعال السلوك، لكن القوة الإنجازية للفعل انظرنا تحمل التصريح بأدب الطلب والرفق وعدم الإيهام بمعنى آخر، على عكس الفعل (راعنا) وإن كان معناهُ في لفظ اليهود السب وعند العرب الانتظار، إلا أنّ الله أعلم بالقول وما يراد منه لذا أدب المسلمين باختيار الفعل (انظرنا).

٣. قال تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا ﴿١٦﴾ فَٱتَّخَذَتۡ مِن دُونِهِمۡ حِجَابٗا فَأَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴿١٧﴾ قَالَتۡ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيّٗا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمٗا زَكِيّٗا ﴿١٩﴾ قَالَتۡ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا ﴿٢٠﴾ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٞ

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/١٣٦.

وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا ۚ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾ فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا ﴿٢٢﴾ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴿٢٣﴾ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾[مريم/١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤].

الآيات الكريمات تمثل صورة حوارية بين العفة والحجاب والستر الذي يحيط به الوقار وبين الطبيعة التي جبلت عليها المرأة، تمثل هذا الحوار بين الإنسية والملك المرسل مع اختيار الألفاظ المناسبة التي أدت أفعالًا إنجازية قامت بالربط بين أجزاء النص في الموضوع الواحد، وضح الطبرسي ذلك في بيان الموقع الإعراب لـ(إذ) لأنّه يحمل دلالة على أنّ المقصود بذكر مريم (ع) ذكر هذا الوقت لوقوع قصتها العجيبة فيه وهو بدل اشتمال من (مريم)، ثم ذكر المراد من (انتبذت) أي اعتزلت في مكان مما يلي شرقي بيت المقدس، وهذا الفعل قوته الإنجازية متأتية من ذات فعل مريم (ع) حيثُ أدى إلى اتخاذها حجابًا سترًا وحاجزًا بينها وبينهم، وبيّن إحالة الضمير في (من دونهم) أنّه يعود على قوله (من أهلها) ثم بدأ ما أُسميه الانفجار النصي وذلك بإرسال الروح إليها، إذ قال الله تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا ﴾ قال الطبرسي: يعني جبرئيل (ع) أضافه إلى نفسه تشريفًا له، فأتاها فانتصب بين يديها في صورة آدميٍّ شابٍّ سويّ الخلق لم ينتقص من صورة الآدميين شيئًا، ثم فسّر قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴾ أي أرادت: إن كان

يُرجى منك أن تتقي الله وتخشاهُ فإنّي عائذةٌ به منك، وهنا وقع خرق لمبدأ التعاون، إذ الكلام فيه الكثير من الغموض على الرغم مما بيّنه العلامة من تفسيرٍ، وكأنّي أرى التركيب فيه حذف بعد أن قالت إني أعوذ بالرحمن منك، فقال: أنا تقي، ثم قالت وإن كنت تقيًا، ثم بيّن مكانه الإلهي إذ قال الطبرسي موضحًا قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴾ قال أنا رسول من استعنت به لأكون سببًا في هبة غلامٍ زكي طاهر من الأدناس، أو نام في أفعال الخير ثم اعترضت بقوله: ﴿ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ ﴾ جعل المس عبارة عن النكاح الحلال دون الحرام وذلك ﴿ لِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾ فعلنا ذلك فحذف هذا القول، أو هو معطوفٌ على تعليل مضمر، أي: لنبيّنَ ولنجعله آيةً ﴿ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴾ مقدرًا مسطورًا في اللوح لابد من جريه عليك أو كان أمرًا حقيقًا بأن يقضى لكونه (آية .... ورحمة)[1].

هذا ما أوضحه الطبرسيّ، والنص فيه القوة الإنجازية متحققة مطلقًا، فاستعماله للفعل مس بدل اللمس فيه دليل على أنّ الإنجاز معنوي لا مادي في الفعل من قبل الوحي، والإخبار بقوله تعالى: (إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلامًا زكيا) فيه قصر لهذا الرسول في أداء مهمة إلهية قد كُلِفَ بها وهو إنجاز فعل الهبة إليك وهذا فعل قرار، مجملًا إنّ الجوانب المعنوية والاستعمال قد ساهم في ربط المعاني وترابط النص الشكلي.

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/٤٤٥، ٤٤٦.